سلسلة مداخلات وأوراق نقدية

التفكير الاستراتيجي في زمن الوحوش العملاقة وحروبها:

مكانة الحق وآفاق التحرر

وقائع مؤتمر مواطن السنوي التاسع والعشرين

مضر قسيس

باسم الزبيدي

عبد الرحمن الحاج إبراهيم

رائف زريق

فيصل درّاج

جلبير الأشقر

عصام مخول

جورج جقمان

غنتيان زييبري

نادين الطاهر

فاسانثي فنكاتيش

كوين دي فايتر

غمزة إردم تُركيللي

ثاليا كروجر

التفكير الاستراتيجي في زمن الوحوش العملاقة وحروبها:

مكانة الحق وآفاق التحرر

وقائع مؤتمر مواطن السنوي
التاسع والعشرين

التفكير الاستراتيجي في زمن الوحوش العملاقة وحروبها: مكانة الحق وآفاق التحرر

ضمن سلسلة: مداخلات وأوراق نقدية

Strategic Thinking in the Time of Monsters and their Wars: The Status of Rights and Prospects of Liberation

Part of the series: Critical Interventions

نشر لأول مرة في سنة 2026، بيرزيت

من قبل معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت

ISBN-13:

978-9950-408-26-5 (النسخة الورقية)

978-9950-408-27-2 (النسخة الإلكترونية)

© معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان – جامعة بيرزيت 2019. هذا الكتاب مُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي. يمكن الاطلاع على شروط الرخصة من خلال الوصلة: https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/deed.ar

مضر قسيس وآخرون

التفكير الاستراتيجي في زمن الوحوش العملاقة وحروبها: مكانة الحق وآفاق التحرر وقائع مؤتمر مواطن السنوي التاسع والعشرين

156 صفحة، 21*15 سم

1. زمن الوحوش 2. المشروع الوطني الفلسطيني 3. أزمة النظام العالمي
4. تحولات النظام العالمي 5. مستقبل النظام العالمي 6. فلسطين
أ. العنوان ب. السلسلة

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان

جامعة بيرزيت

www.muwatin.birzeit.edu

المحتويات

المساهمون في الكتاب ..... **خ**

مقدّمة **1**
مضر قسيس

أصدقاء فلسطين وأعداؤها في النظام الدولي المرتقب **13**
باسم الزبيدي

فلسطين والنظام العالمي **25**
عبد الرحمن الحاج إبراهيم

فلسطين: الأخلاق الكونية وفرضية المعايير المزدوجة **33**
رائف زريق

تراجع الوعي الشعبي الفلسطيني: ملاحظات أولية **41**
فيصل درّاج

بؤس التفكير الاستراتيجي العربي في مواجهة الدولة الصهيونية **49**
جلبير الأشقر

معالم الفاشية في إسرائيل:
التوجهات العالمية والأزمة البنيوية المحلية **57**
عصام مخول

دعم الولايات المتحدة لإسرائيل:
رصيد استراتيجي أم قوة اللوبيهات الصهيونية؟
حرب الإبادة نموذجاً **67**
جورج جقمان

استخدام المحاكم الدولية الدائمة والهيئات الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان للمطالبة بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني **79**
غنتيان زيبري

القانون الدولي واستراتيجيات سحب الاستثمارات: استخدام الأطر القانونية في مواجهة الاحتلال ومحو الهوية الفلسطينية **105**
نادين الطاهر وفاسانثي فنكاتيش

مسؤوليات الجامعات البلجيكية عن التعاون مع المؤسسات الإسرائيلية **117**
كوين دي فايتر، وغمزة إردم تُركيللي، وثاليا كروجر

لذكرى الزملاء

كوين دي فايتر

(2024-1960)

عبد الرحمن الحاج إبراهيم

(2025-1958)

عصام مخول

(2025-1952)

تقديراً لإسهام كل منهم في هذا الكتاب الصادر بعد رحيلهم

المساهمون في الكتاب

جلبير الأشقر

أستاذ فخري في دراسات التنمية والعلاقات الدولية في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) في جامعة لندن. له كتب عدة، منها: «صدام الهمجيات»، «السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط» (مع نعوم تشومسكي)، «العرب والمحرقة النازية: حرب المرويات العربية-الإسرائيلية»، «الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية»، و«الحرب الباردة الجديدة: الولايات المتحدة وروسيا والصين، من كوسوفو إلى أوكرانيا».

غمزة إردم تُركيللي

عضو الهيئة الأكاديمية في مجموعة أبحاث القانون والتنمية في جامعة أنتويرب. يقع عملها في تقاطع القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. تجري بحوثاً حول الالتزامات عبر الوطنية لحقوق الإنسان، والجهات الفاعلة المختلطة بين القطاعين العام والخاص في القانون الدولي، مثل

الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، والتمويل التنموي «المبتكر»، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، فضلاً عن المساءلة والمسؤولية. وهي الباحثة الرئيسية في مشروع «Genesis» الممول من منحة المركز الأوروبي للبحوث الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

جورج جقمان

عضو هيئة تدريس معتمد في جامعة بيرزيت. عمل سابقاً في الجامعة نفسها رئيساً لدائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، وعميداً لكلية الآداب، وعميداً مؤسساً لكلية الدراسات العليا. متخصص في الفلسفة وتاريخها، بما في ذلك الفلسفة الإسلامية مع اهتمام خاص بفكر الغزالي وابن رشد. له عدة دراسات منشورة في دوريات متخصصة، ومؤلف و/أو محرر لأربعة كتب، ويكتب في التحليل السياسي وحول قضايا مجتمعية لعدد من وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والأجنبية.

عبد الرحمن الحاج إبراهيم

عضو الهيئة الأكاديمية في دائرة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، حتى وفاته في 31 كانون الثاني/ يناير 2025. وكان عميداً لكلية الحقوق والإدارة العامة في الجامعة نفسها.

فيصل درّاج

ناقد وكاتب وباحث فلسطيني، حصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة من فرنسا، وعمل في مركز الدراسات الفلسطينية في بيروت، وفي العديد من المجلات الثقافيّة والفكريّة الفلسطينية والعربية منها: شؤون فلسطينيّة وسلسلة حصاد الفكر العربي. درّس في المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق. وفاز

بجوائز عربية عدة، منها: جائزة الإبداع الثقافي لدولة فلسطين سنة 2004، وجائزة الدراسات الأدبية والنقد سنة 2010.

كوين دي فايتر

عمل أستاذاً للقانون الدولي وعميداً لكلية الحقوق في جامعة أنتويرب، حتى وفاته في 20 أيلول/سبتمبر 2024. كان خبيراً في الحق في التنمية، وعضواً في مجموعة أبحاث القانون والتنمية وناطقاً باسمها لسنوات عديدة. وبادر إلى عقد اتفاقية تعاون بحثي مع معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت.

باسم الزبيدي

عضو الهيئة الأكاديمية في دائرة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت. عمل سابقاً مديراً لبرنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان في معهد مواطن في الجامعة نفسها، ومديراً لقسم التنمية السياسية والتخطيط في جامعة النجاح الوطنية. حاز على درجة الدكتوراه في النظرية السياسية من جامعة سينسيناتي في الولايات المتحدة الأمريكية. تسلط أبحاثه الضوء على الصراع العربي–الإسرائيلي، والسياسة الفلسطينية، والجماعات الإسلامية (تحديداً حركة حماس)، بالإضافة إلى الغرب والعالم الإسلامي، والفساد السياسي.

رائف زريق

باحث وأستاذ مختص في الفقه، حاصل على الدكتوراه في القانون من جامعة هارفرد. تركز منشوراته على النظريات القانونية والسياسية، المواطنة والهوية، والقضية الفلسطينية-الإسرائيلية.

غنتيان زيبيري

أستاذ القانون الدولي وحقوق الإنسان في المركز النرويجي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة أوسلو. وهو عضو محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي. وشغل سابقاً عضوية لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. تشمل اهتماماته البحثية دور المحاكم والهيئات القضائية الدولية في تطوير القانون الدولي، وحماية مصالح المجتمع في القانون الدولي، وعمليات العدالة الانتقالية، خاصة في دول البلقان.

نادين الطاهر

طالبة قانون، وزميلة في شبكة القانون والعدالة عبر الوطنية في جامعة وندسور، وعضو الهيئة الاكاديمية فيها، ورئيسة شبكة القانون والعدالة ضد العنصرية.

فاسانثي فنكاتيش

عضو الهيئة الاكاديمية في القانون والاقتصاد المحلي في جامعة وندسور. تركز أبحاثها على الهجرة العمالية، وقانون الهجرة والمواطنة، والحركات الاجتماعية، والعنصرية، وتمتاز بتوجهها متداخل الحقول في دراسة القانون ضمن سياقات سياسية واقتصادية وتاريخية. تستكشف كيفية إنتاج السلطة والامتياز في الأنظمة القانونية، وتأثير الظواهر العالمية على الواقع المجتمعي، وكيف يمكن لأفعال المقاومة على المستوى المجتمعي أن تعيد تصور تشكيلات قانونية وسياسية جديدة. حازت على درجة الدكتوراه من جامعة بيركلي، وكتبت العديد من المقالات حول قضايا العدالة للعمال والمهاجرين.

مضر قسيس

مديـر معهـد مواطـن للديمقراطيّـة وحقـوق الإنسـان فـي جامعـة بيرزيت، ويشـغل فـي الجامعة نفسـها مديراً لمبادرة كرامـة البحثيّة، وعضويـة الهيئـة الأكاديميّـة لدائـرة الفلسـفة والدراسـات الثقافيّـة، ومديـراً لبرنامـج الماجسـتير فـي الديمقراطيّـة وحقـوق الإنسـان. تقـع اهتماماتـه البحثيّـة الراهنـة ضمـن تـراث فلسـفة الممارسـة، وتشـمل: التحـوُّل الديمقراطـيّ، ونـزع الاسـتعمار والتحـرُّر، ومفهـوم الكرامـة والحيـاة اليوميّـة، وأخلاق البحـث العلمـيّ، والفسـاد السياسـيّ، والشـعبويّة.

ثاليا كروجر

عضـو الهيئـة الأكاديميـة فـي القانـون الدولـي الخـاص فـي مجموعـة أبحـاث القانـون والتنميـة فـي جامعـة أنتويـرب. تتركـز اهتماماتهـا حـول القضايـا القانونيـة العابـرة للحـدود، والـدور الـذي يمكـن أن يلعبـه القانـون لتعزيـز حمايـة حقـوق الإنسـان للأشـخاص فـي المواقـف المهمشـة أو تعريضهـا للخطـر. وفـي هـذا السـياق، عملـت فـي مجـال القانـون الدولـي للأسـرة، والعقـود الدوليـة، وقانـون الإجـراءات الدولـي.

عصام مخول

مديـر معهـد إميـل تومـا للدراسـات الفلسـطينية والإسـرائيلية (حيفـا)، ورئيـس الجبهـة الديمقراطيـة للـسلام والمسـاواة، حتـى وفاتـه فـي 26 كانـون الأول/ ديسـمبر 2025.

مقدّمة

مضر قسيس

عقد معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان مؤتمره السنوي التاسع والعشرين يومي 29-30 تشرين الأول/ أكتوبر 2024، بعنوان «التفكير الاستراتيجي في زمن الوحوش العملاقة وحروبها: مكانة الحق وآفاق التحرر». وقد وضع المؤتمر أمام المشاركين فيه مهمة فحص متطلبات إعادة صوغ المشروع التحرري الفلسطيني على خلفية تزايد مؤشرات انهيار النظام العالمي النيوليبرالي وتوقع نشوء نظام عالمي جديد لم تتضح، ولم تتحدد، معالمه بعد.

رغم الانكشاف غير المسبوق للعنصرية الصهيونية، وتحول إسرائيل إلى عبء على حلفائها، وفي ظل التضامن الشعبي العالمي المبهر مع الشعب الفلسطيني، والانتقال إلى مستويات جديدة لإدانة الاحتلال وممارساته على المستوى الشعبي وفي نطاق أدوات القانون الدولي، ما تزال البنى السياسية الفلسطينية غير قادرة على تحقيق أي اختراق باتجاه الحرية وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني.

تشير تحولات عديدة إلى اقتران مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني والنظام العالمي، فيعبّر التضامن الواسع مع حقوق الشعب الفلسطيني عن رؤية المتضامنين لوحدة المعركة، حيث بات جلياً المنبع المشترك للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية التي تواجه البشرية حول العالم، المتمثلة في انتشار الفقر والعوز والبطالة والنزاعات العنيفة، والاضطهاد متعدد الأوجه، واتّساع الفجوات الاجتماعية الطبقية، وتآكل منظومات التعليم والصحة، وتدمير البيئة. لذلك، لا بد من إعادة صوغ المشروع الوطني الفلسطيني بشكل يعزز مكونه التحرري، الذي يشكل طموحاً لشرائح واسعة في أنحاء العالم، وبشكل ينهي وهم إمكانية تحقيق الحرية بالتحالف والتنسيق مع أعدائها.

يشترك واقع المشروع الوطني مع واقع النظام العالمي بأنهما يمرّان في المرحلة التي أسماها غرامشي «زمن الوحوش العملاقة» (العبارة التي استعارها عنوان المؤتمر)؛ وهو زمن يتسم بكون القديم يحتضر، والجديد يصارع لكي يولد. ولا شكّ أن الصراع على كنه المولود الجديد يشمل الصراع على مآلات القضية الفلسطينية، التي تشكل أحد المعالم البارزة لجبروت النظام المحتضر، سواء من حيث نموذج الهيمنة الذي أخذ شكل الانتداب البريطاني بعيد الحرب العالمية الأولى، أو ابتداع وفرض المشروع الصهيوني على فلسطين، أو القرار بشأن تقسيم فلسطين بمعزل عن إرادة الفلسطينيين بعيد الحرب العالمية الثانية، أو إقحام فلسطين في مشروع التحولات النيوليبرالية الصارخة عبر صفقة أوسلو وما تلاها. ولكن لا شكّ أيضاً أن الإصرار الفلسطيني على الحرية، وعدم إذعان الفلسطينيين للقهر المستمر لأكثر من قرن، سيشكل معلماً من معالم النظام الوليد، وأن مفعول هذا المعلم، يعتمد على طبيعة المشروع، ودرجة مركزيّته (أو هامشيته) ضمن مكونات الصراع على المستقبل.

لقد سعى هذا المؤتمر إلى فهم التحولات الجذرية لما يشكل سياق الصراع ومكوناته وأدواته. فإضافة إلى احتضار الحقبة النيوليبرالية للنظام الرأسمالي، لا يفوتنا الانتباه إلى أن مفاعيل النيوليبرالية أجهزت على عناصر مركزية في التراث الحداثي مثل الليبرالية، والدولة القومية، ومركزية الأرض (المكان)، وهي عناصر تأسيسية لمفاهيم التحرر الوطني، بما في ذلك الفهم المعاصر لتقرير المصير، والنمط السائد للتنظيم السياسي (الحزب)، وأحد شروط تشكّل الأمة (الشعب)، وهي كلها سمات بات أثرها ومكانتها يضمحلان بشكل تدريجي، فيغلب احتمال ألا تكون هذه السمات مرافقة للعالم الجديد، إلا إذا أخذت معانيَ ومغازيَ جديدةً ناجمةً عن إعادة إنتاج سمات الحداثة في قوالب غير حداثية. ويعني ذلك، على صعيد مشروع التحرر الوطني، أن الالتصاق بالفهم القديم للتحرر الوطني، من دون ربطه بالأجندات التحررية العالمية، سيعمل لصالح المشروع الاستعماري على كبت التحرر الوطني (وغيره من مشاريع تحررية) وتقزيمه.

سيكون لهذه التحولات تأثيرٌ مباشرٌ وجوهريٌ على المشروع الوطني الفلسطيني، فعلى الرغم من أن كنه المشروع (الحرية) لم ولن يتغير، بيد أن سبل تحقيقه مرهونة بالسياق المتغير، ما يعني ضرورة إعادة صوغه ليعمل في البيئة الجديدة. كما أنه سيكون لهذه التحولات وقعٌ جسيمٌ على مكانة الديمقراطية، التي تستمر في التمزّق حتى تصبح غير ذات أثر في حال التحول نحو أنظمة سياسية أوليغاركية، أو تصبح أكثر جوهرية ومركزية في حال تقدم المشاريع التحررية وتمكُّنها من ترسيخ صيغ تتجاوز المنظومة الليبرالية التي اختزلت الديمقراطية في إجراءاتها، والمنظومة النيوليبرالية التي حصرت الإجراءات في عمليات الضبط والامتثال.

أما ما يتعلق بحقوق الإنسان وبمنظومتها، فمن المتوقع أن

تحظى بمكانة في جدول أعمال كل من المعسكرين المتضادين (التقدمي والرجعي) الساعيين إلى تحديد معالم العالم الجديد. فبخلاف المشروع الوطني الفلسطيني الذي يسعى المعسكر الرجعي إلى محوه، وبخلاف الديمقراطية التي تمت إزاحتها من مركز الصدارة في المشهد السياسي العالمي، من المتوقع أن يتبنّى المعسكران خطاب حقوق الإنسان، وأن يستخدماه، على الرغم من أن هذا الاستخدام لا يمكن أن يتسم بالاستدامة أو الشمولية. فمن المتوقع أن يأخذ خطاب حقوق الإنسان نمطاً متقطّعاً لدى المعسكر الرجعي، الذي استخدم منظومة حقوق الإنسان من أجل التعتيم على الصراع الحقيقي وتحويل مسؤوليته عن واقع الحال إلى خيار «خيري» يقوم به للأخذ بيد الشرائح والطبقات والشعوب المضطهدة للتخفيف عنها، وكأن لا ذنب له في حالها. أما المعسكر التقدمي، فكثيراً ما يتجاوز هذا الخطاب، لأن حال منظومة حقوق الإنسان يؤشر، بوضوح، إلى فشلها في تحرير الإنسان، أو حتى في ضمان حد أدنى من الكرامة الإنسانية. ورغم التقطّع والتجزئة فيما يخص تبنّي خطاب حقوق الإنسان، فإن الصراع من أجل الاستحواذ على الشرعية من قبل كل من المعسكرين، سيجعلهما مضطرين إلى الحفاظ على خطابها. وكما تحولت مكانة حقوق الإنسان مع نشوء الحقبة النيوليبرالية، فإنه من المتوقع أن تتحول مرة أخرى مع انتهائها. أما السؤال الذي ستهتم به القوى التحررية، فيتجاوز الخطاب ليهتم بماهية حقوق الإنسان ومنظومتها من حيث قدرتها على لعب دور تحرري، بدلاً من المساهمة في تحييد الصراعات وتحويلها إلى مطالب جزئية، أو دور وسيلة تهدئة تُلقي وعوداً وتُعلق آمالاً على مستقبل أفضل من دون مواجهة موانع هذا التحسين، أو حتى موانع المستقبل برمته.

تأخذ هذه الأسئلة المشروع الوطني الفلسطيني إلى فضاء أكثر تعقيداً لمجموعتين من الأسباب المتعارضتين فيما بينهما

والمتوافقتين في تبعاتهما. يتعلق النوع الأول بالتشوهات والمعاناة التي تنشأ على وقع احتضار النيوليبرالية بعدما تركت بصماتها على مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك تلك التحولات التي أفضت إلى تشظي هذه الحركة وانقسامها إلى مجموعتين (القوى الوطنية والقوى الإسلامية)، بالتزامن مع إثمار النيوليبرالية للهويّاتية (الإثنية، والطائفية، والمناطقية، ... وغيرها) التي أسهمت في بهتان وخفوت التوجهات القومية والطبقية عن المسرح السياسي. أما النوع الثاني، فيتعلق بالاحتلال الذي انتمى إلى الحقبة الكولونيالية السابقة لمرحلة التحرر الوطني (الربع الثالث من القرن الماضي)، وبات اليوم ينتمي إلى مرحلة تعفن الحقبة النيوليبرالية التي عادت إلى استخدام أدوات استلّتها من حقب سابقة عندما أمست غير قادرة على الاكتفاء بأدوات النيوكولونيالية، ما جعل إسرائيل نموذجاً وظيفياً رائداً للنيوليبرالية المتعفنة (الأمر الذي يفسر تهافت الأنظمة المهددة على التعاون مع دولة مثل إسرائيل، تشكل تهديداً جلياً للأمن العالمي، ومصدراً متميزاً لأطواق النجاة للأنظمة منتهية الصلاحية).

كل هذا يملي على الباحث في مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني الالتفات إلى أن بقاء المعركة مع الاحتلال رهينة التصورات المرتبطة بالاستعمار الكلاسيكي (وبصرف النظر عن كونه استيطانياً)، وقصرها على إطارها القومي الساعي إلى الدولة، يفضي إلى تغييب القدرة على تشخيص التحولات التي طرأت على المشروع الصهيوني في تحولاته النيوليبرالية، وما تلاها من تحولات نحو الفاشية، نشهدها اليوم، ما يؤدي إلى خلل في عملية توجيه البوصلة التحررية. ومن أجل تفادي هذا الخلل، يجب قراءة المشروع الوطني الفلسطيني في سياقه الأعم: العربي والعالمي، الذي ينظر إلى الاحتلال بصفته جزءاً من منظومة استعمارية عالمية لها وكلاؤها.

تتجلى إرهاصات انهيار النظام النيوليبرالي بوضوح متزايد منذ أكثر من عقد ونصف العقد، في أماكن مختلفة من العالم، وبأشكال متنوعة تراوحت بين الأزمات الاقتصادية الكبرى، والحروب المتزايدة، والصراعات الإقليمية، والتراجع الواضح في مكانة الطبقة الوسطى، وتراجع مؤشرات الرفاه، والفشل المدوي في مواجهة وباء كوفيد-19، نتيجة الأولويات العرجاء للنظام العالمي. وعلى الرغم من كل هذه المؤشرات، جاء مشروع الإبادة في فلسطين ليضع مجهراً على أبعاد أزمة النظام العالمي، وعلى عجز هذا النظام عن مداواة نفسه.

هكذا نشأت حالة من اليأس من القانون الدولي وحقوق الإنسان، وانهارت الأحلام التي روج لها النظام النيوليبرالي حول القرية الواحدة ورغد العيش، وحل محلها القلق من الصعود المقلق للفاشية. لا يرجع التاريخ إلى الوراء، ولكن مآسيه يمكن أن تتكرر. إن التاريخ نفسه هو الذي دفع العالم نحو هذه المنزلقات التي جعلت هذه المخاطر أكثر شدةً وقرباً. ولكن المنزلق، وإن كان حتمياً لا مناصَ منه، لا يعني بالضرورة الانزلاق، ولكنه يتطلب الحذر. بات النظام النيوليبرالي يترنح، ويسعى إلى التشبث على شفا الهاوية، علّه يصمد لمزيد من الوقت، ولكنه غير قادر على التعافي.

نعيش إرهاصات نظام عالمي جديد، لم تتحدد معالمه بعد، بل إن ما نراه من حروب ومؤامرات اليوم، هو صراع بين قوى النظام الراهن على طبيعة النظام الجديد ومكانتها فيه. ولذلك لا مناص في هذه المرحلة من الاستقطاب الحاد، حيث تحاول قوى الماضي التصدي للتغيير، وهي في حالة إنكار لوصولها مرحلة الانحطاط، ولكنها في الوقت نفسه تحاول الاستفادة من حالة عدم الاستقرار والفوضى التي تخلقُها بنفسِها من أجل توسيع وتعميق هيمنتها. وهي تسعى إلى تصعيد الهيمنة لسببين: الأول هو طبيعتها التوسعية؛ والثاني هو اعتقادها أن

بإمكانها إعادة السيطرة على عجلة التاريخ، أو على الأقل فرملة مسيرته، باستخدام الهيمنة المتصاعدة.

إن استقرار النظام العالمي اليوم يعني بالضرورة إضعاف نظام الهيمنة الأحادية على العالم، ولذلك فإن قوى الهيمنة لا تتعجل في إطفاء بؤر التوتر، أو إنهاء الحروب، أو وقف المجازر، في فلسطين وفي أي مكان آخر، بل تصعّد بشكل مستمر. لذلك، فإن الصراع اليوم ما يزال على أحادية الهيمنة، ويجب التنويه أن التحول باتجاه التعددية لا يعني إنهاء الهيمنة، ولا يهدف إلى ذلك، وأن جلُّ المساعي إلى التحول نحو التعددية القطبية تهدف إلى اقتسام الهيمنة وليس إنهائها. ولكنها يمكن أن تؤدي، عمليّاً، إلى الحد منها بعض الشيء، لأنها من المرجح أن تؤدي إلى وضع يمنح هامشاً أوسع للنضال ضد الهيمنة، ولكنه نضال على جبهة أوسع، يمكنه الإسهام في الوصول إلى ما نحتاجه للتحرر، وهو إنهاء الهيمنة والقضاء عليها، ويستحسن اجتثاثها من جذورها.

في كل الأحوال، إن تنظيم وفعل القوى المناهضة للهيمنة هو العامل الحاسم في هذا الصراع طويل الأمد. ويحتاج النجاح، حتى النجاح المحدود والمتواضع، في هذا الصراع إلى تبلور القوى ذات المصلحة في إنهاء الهيمنة، وعدم الاكتفاء بإسناد ودعم القوى الساعية إلى إنهاء الأحادية القطبية من أجل اقتسام الهيمنة.

في الواقع الدولي الراهن، الذي شكلت التحولات النيوليبرالية سياقه، فإن القوى صاحبة المصلحة في إنهاء الهيمنة، وليس اقتسامها، هي القوى ذات المصلحة بالتحرر، أي الفئات المسحوقة في النظام العالمي الراهن، وهي الجماهير التي تتظاهر ضد الغلاء، وضد الحرب، ومن أجل فلسطين. أما وجود دول ذات سلطات تسعى إلى إنهاء منظومة الهيمنة، فاحتماله ضئيل. يمكن وصف القوى الساعية بشكل فاعل

اليوم إلى إحداث التعددية القطبية بأنها إما إمبراطوريات قديمة تسعى إلى استعادة أمجادها، أو دول صغيرة تريد أن تلعب أدواراً تشبه أدوار الإمبراطوريات، وتعتقد أن ذلك ممكن لأنها تستخدم ميزاناً مشوهاً للقوة اعتمده النظام العالمي في الحقبة النيوليبرالية. يرفع هذا الميزان من وزن المال وتقنيات الهيمنة، ويحط من وزن البشر أو الجماهير.

وفي خضم الصراع على إنهاء الهيمنة، ستنتقل الإمبراطوريات الصاعدة إلى الطرف الثاني من الجبهة أو تنهار، فلن يبقى هناك مكان للدول الصغيرة المتشبهة بالإمبراطوريات، لأن التشوه أو الخلل الذي أهلها للطموح الإمبراطوري سيفقد مفعوله عند انهيار نظام القوى الراهن، فلا المال ولا تقنيات الهيمنة ستمنح هذه الكيانات وزناً، خاصة إذا تمكنت قوى التحرر من فرض نفسها، وفرض أجندتها على القوى التي تحتكر حالياً القرار في بنية النظام العالمي، وعناصره المكونة، أكانت دولاً، أو احتكارات، أو منظمات. أي أن الوضع الذي يسود النظام العالمي اليوم، لن يستمر إذا انتصرت ديمقراطية حقيقية على الديمقراطية الزائفة التي تُعلي مصالح القلّة (الـ 0.1%) على الصالح العام.

أما ما يتعلق بالفلسطينيين على وجه الخصوص، فإن انتصارهم في هذه المرحلة هو انتصار للديمقراطية التي داستها أنظمة الهيمنة، وتخلت حتى عن قشرتها الليبرالية التي كانت تفاخر بها. والمقصود بانتصار الفلسطينيين، ليس حسماً عسكرياً لا يبدو ممكناً أو حتى مجدٍ، وليس المقصود تمريغ أسطورة القوة الإسرائيلية التي «لا تقهر» بالوحل، فهذه ليست المرة الأولى التي مُزقت فيها الأسطورة، فقد سبق ومُزقت على أيدي أطفال الحجارة خلال الانتفاضة الأولى (1987-1992). بل هو انتصار ممكن رغم الموت والدمار الذي أصاب الفلسطينيين، بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة. إن محض وقف الحرب التي ابتدعتها قوى الهيمنة، وينفذها جيش دولة مرتزقة وكيلة، هو

خطوة مهمة تشكل مساراً إضافياً في نعش النظام العالمي الراهن. فوقف الحرب ليس فقط إنقاذاً للأرواح، ووضع حد للفتك، والدمار، والتهجير، وإنما هو إبطال لخطة المستعمِر التي تحاول تحويل القضية الفلسطينية من قضية حق إلى حالة إنسانية، وتحاول تطبيع الهيمنة، بل تطبيعها في نسختها الفاشية، وتأجيل مشروع التخلص من الاستعمار إلى أجل غير مسمى، ناهيك عن إلغائه، واستبدال التضامن مع المناضلين بالتعاطف مع الثكالى، والجرحى، والجوعى. إن وقف الحرب هو خطوة على طريق الاستقرار الذي يطلق يد القوى المناهضة للهيمنة.

لكن وقف العدوان يحتاج إلى تعاضد قوى كافية للوقوف في وجه المعسكر الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، الذي لا تستطيع قوة الاحتلال الصهيونية تحقيق أيّ مآرب من دونه. وهو المعسكر الذي يستفيد من هذا العدوان لأنه يساهم في تأجيل مفعول انهيار نظام الهيمنة الأحادية الذي مكنه من نهب جزء كبير من ثروات الكرة الأرضية، وارتهان جزء آخر. وعلى الرغم من أن هذا المعسكر يلعب في فسحة زمنية شبيهة بما يُطلق عليه في كرة القدم «بدل الوقت الضائع»، إلا أن انتصاره ممكن.

ليس ما نشهده اليوم من عدوان على فلسطين (بكل مكوناتها الجغرافية والسكانية)، ولبنان، وإيران، وسورية، واليمن، والعراق، فعلاً معزولاً لكيان صغير متأزم يتكل على صانعيه بعد ثلاثة أرباع قرن من وجوده. ولذلك فإن معركة التحرر الفلسطينية لا بد وأن تنضوي ضمن مشروع تحرري ذي طابع عالمي، يشمل النضال ضد القوى التي تساند الجرائم التي يرتكبها وكيلهم الإسرائيلي. يتجلى اليوم التضامن الواسع مع حقوق الشعب الفلسطيني على نطاق العالم، وعلينا أن نولي أولوية له، وأن نحدد مكانة مشروعنا ضمنه، بشكل يبرز انتماءه العضوي للمشروع التحرري العالمي، ويضمن انسجامه معه.

في هذا الكتاب جزء يسير من المداخلات التي شهدها المؤتمر، وهي تعرض للقضية الفلسطينية بصفتها نتاجاً مباشراً لتفاعلات النظام العالمي وتقلباته خلال القرنين الماضيين، وتضع المشروع الصهيوني في سياق مشروع أكبر يخدم مصالحها في «المسألة الشرقية» وحل «المسألة اليهودية»، بادرت إليه قوى إمبريالية في مراحل مختلفة. وتناقش «المعايير الكونية» بصفتها نتاج صراعات تاريخية ونضالات خاضتها الفئات المهمشة لانتزاع حقوقها وفرض تفسيراتها للقيم، وليست مبادئ ثابتة أو محايدة اكتشفها الفلاسفة، ولذلك لا يمكن للفلسطينيين الركون إلى بداهة عدالة قضيتهم، بل عليهم الانخراط في صناعة وإعادة صناعة هذه القيم يومياً من خلال النضال. ويحتاج ذلك انبعاث الوعي وهو ما يقتضي إعادة بناء وحدة التاريخ الكفاحي الفلسطيني، وتفعيل الحوار والنقد الذاتي، بعيداً عن هيمنة القيادة الفردية. هكذا يصبح بالإمكان بناء استراتيجية عقلانية تتركز على شق المجتمع الصهيوني من الداخل وعزله دولياً، بالتوازي مع ربط النضال الفلسطيني بالنضالات الشعبية العربية ضد الأنظمة القائمة لتحقيق تغيير حقيقي في موازين القوى.

وتتطرق أوراق هذا الكتاب إلى واقع إسرائيل، التي تمر في مرحلة «انتقال فاشي» ناتجة عن أزمة بنيوية عميقة في مشروعها الاحتلالي، ما دفع القوى الفاشية الصهيونية إلى تبني خطة لتصفية القضية الفلسطينية عبر الإبادة والتهجير، مع إعادة صياغة هوية الدولة داخلياً لصالح «عسكرة الدين» وتغليب «الدولة اليهودية» على المظاهر الديمقراطية. وتناقش دوافع وخفايا الدعم الأمريكي المعاصر لإسرائيل، التي تشكل «رصيداً استراتيجياً» للولايات المتحدة، ولكنها أيضاً نتاج تغلغل «اللوبيهات» والمنظمات الصهيونية في بنية صنع القرار الأمريكي. وهو ما مكن الحركة الصهيونية من الحفاظ على استمرار الدعم

الأمريكي رغم تراجع الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل بعد الحرب الباردة، وبروز تباينات واضحة في المصالح تجاه عدة قضايا، من بينها حرب الإبادة على قطاع غزة.

وتتطرق الأوراق إلى جدوى التوجهات لاستخدام القانون الدولي في مقاومة إسرائيل، خصوصاً في ظل غياب أدوات أخرى، وإلى مقاومة الدول الغربية لهذه التوجهات بداعي كونها تعرقل مساعي السلام، وإلى عدم فاعلية الامتثال للمعايير الدولية، بل في القدرة على «إزعاج وإنهاك» المنظومة الاستعمارية والرأسمالية، وكشف التواطؤ بين المؤسسات الأكاديمية والمالية الغربية وبين الاحتلال. وتتطرق كذلك إلى الالتزامات التي تفرضها الانتهاكات الإسرائيلية للقواعد الآمرة في القانون الدولي، والتي تضع على الدول واجب الكف عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم أو المساعدة التي قد تسهم في الإبقاء على هذا الوضع غير القانوني.

أصدقاء فلسطين وأعداؤها في النظام الدولي المرتقب

باسم الزبيدي

يقوم عنوان هذه المداخلة على ثلاثة مكونات: الأصدقاء والأعداء، النظام العالمي المرتقب، وأين يمكن إيجاد هؤلاء الأصدقاء وكيف بالإمكان الوصول إليهم؟ أتحدث في هذه المداخلة عن فكرة الصداقة في الفضاء السياسي، وأول بديهية أذكر بها هو أن الصداقة ليست عملاً خيرياً أو وجدانياً، أو حتى تقوم على المشاعر، الصداقة منفعية، وهي تعبير عن رغبة في نسج مصلحة مع طرف ما، وتكون في العادة متبادلة، وإذا خلت من التبادلية تعطب الصداقة.

المحور الأول: فكرة الصداقة في السياسة

في الصداقة يبذل كل طرف جهداً لمراعاة مخاوف وهواجس الطرف الآخر، وهذا شرط لاستمرار الصداقة، وهي لا تعني

الديمومة في الرضى، كما لا تعني أيضاً تفريط كل طرف في العلاقة مع الآخرين؛ ففي علاقتنا مع الأصدقاء والخصوم تظهر درجات واعتبارات متباينة لدى كل طرف في نسج علاقة الصداقة. الصداقة لا تُبنى دوماً على قاعدة «عدوُّ عدوي صديقي» أو «صديق عدوي هو عدوي أيضاً»؛ بل تحتاج الصداقة إلى موارد تحافظ عليها. هذه الموارد قد تكون مادية محسوسة، وقد تكون رمزية، وقد تكون قهرية، لكن على الأقل يجب أن يُقدَّم شيء ما لصيانة هذه العلاقة. فالصداقة لا تُقاس بالإمكانات فحسب، بل بما يُقدم كل طرف فعلاً.

ربما جزء كبير من هذه المنطلقات يبدو بديهياً، ولكن لا بد من التذكير أننا – كفلسطينيين - مطالبين اليوم بإبداع فهم جديد لأنفسنا وللعالم، وبتمييز أشكال الدعم والتحالفات، سواء تلك التي تتقاطع مع أهدافنا أو تواجهنا ضمن سياق حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني.

إلى جانب فهم الأصدقاء، ثمة أهمية قصوى لمعرفة الأعداء. يقول المفكر الإيطالي إمبرتو إيكو: «إن وجود العدو أمر بالغ الأهمية لتحديد هويتنا ولصياغة معيار نستطيع عبره تقييم أخلاقنا وقيمنا الذاتية». فيما يقول المفكر الألماني كارل شميت: «إن عالماً لا يميز بين الصديق والعدو هو عالم غير سياسي». وقد نقل عن مستشار لغورباتشوف (آخر رئيس للاتحاد السوفييتي) قوله للغرب: «سنقدم لكم أسوأ خدمة، سنحرمكم من العدو». لكن لكي نستفيد من هذه البديهيات، ونفهم مضامينها المتباينة، لا بدّ أولاً من معرفة الذات، لا سّيما الذات الفلسطينية: ماذا نريد؟ وربما قبل ذلك: من نحن؟

أريد الابتعاد عن الشعارات والوجدانيات، وسأنظر إلى الصورة كما تتجلى بصدق في الواقع. هل نحن شعب واحد أم مجموعات مختلفة يربطنا رباط اسمه الشعب الفلسطيني؟ ومن يمثل من؟

هناك منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الفلسطينية، الفصائل، وهنالك جمهور مغترب. ما من أحد يدرك من يمثل من، وضمن أي قاعدة، ومتى يكون تفويض التمثيل بحاجة لإعادة فحص ومراجعة.

يُعد الفعل الديمقراطي أو الأداة الديمقراطية، في العديد من التجارب الأخرى، الدم الذي يتدفّق في الجسد السياسي ليؤكد أنّه حي. أما المشهد السياسي الفلسطيني اليوم، فَيَفْتقر بوضوح إلى هذا الدم، ويَعاني من غموض في فهم طبيعة الصراع: هل هو صراع وطني؟ أم قومي؟ أم ديني؟ أم تحرري؟ أم إنساني؟ هذه الأمور متداخلة، وفي كثير من الأحيان تتوه في دوامة الظلم والجَوْر والألم الذي نتعرض له. لكن كثافة هذا الألم والإبادة، لا تعفينا على الإطلاق من بذل ما هو لازم من تفكير خلاق لتعريف طبيعة الصراع الذي نخوضه الآن وسماته البنيوية؛ كي نقوم بتوجيه جهودنا في المسار الصحيح.

هل نحن بصدد تفكيك حالة استعمارية أم بصدد إنعاش سلطة ليست لأهلها؟ هل نريد سلطة ودولة أم انعتاق وتحرر وكرامة؟ كيف نحقق أهدافنا؟ سياسياً أم بالسلاح، بالقانون أم بالعلم والمعرفة أم بآليات أخرى؟ طرح هذه الأسئلة والإجابة عنها شرط مهم - في تقديري - لتحديد الأصدقاء والأعداء. من دون إنجاز هذا الواجب الفكري (homework)، ستضل صورة الأصدقاء والأعداء غير واضحة، وهو ما يقود إلى كارثة: الفشل في معركة التحرر، وعدم الوصول إلى الغاية الانعتاقية للفعل السياسي الفلسطيني.

المحور الثاني: النظام العالمي المرتقب

في رأيي هناك معسكران أساسيان: الأول، تقوده الصين وروسيا والهند وباقي دول البريكس (BRICS)، ومعهم نحو أربعين دولة

تنتظر وترغب بالانضمام إلى هذا الائتلاف. وهم يشكّلون، بالمناسبة، أكثر من 80% من سكان العالم. وهذا عدد هائل، يمكن أن يكون ذا أهمية بالغة إذا ما استُخدم بشكل صحيح. أما المعسكر الثاني، فهو معسكر الأقلية (لا يتجاوز 12% من سكان العالم) المعبر عن النظام الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة وأوروبا. هذان المعسكران الآن في حالة نزاع ومنافسة؛ فيسعى الأول إلى الحفاظ على وجوده، وربما لإحراز مكاسب إضافية تتناسب مع وزنه الاقتصادي والثقافي والتاريخي وما شابه. وأما الثاني، فيحاول الصمود والدفاع عن نظامه.

في هذه الفترة، هناك من يرى، وأعتقد بصواب هذا الاعتقاد، أننا نعيش حالة من «حرب باردة» شبيهة بتلك التي كانت بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. جيء بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بنظام عالمي جديد، بدأ بتكريس وجوده بحرب باردة، وكانت أحد أوجه المواجهة في ذلك الوقت أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962. أزعم اليوم أن تايوان قد تكون هي ساحة الصدام الجديدة بين النظامين القديم والجديد. حرب الإبادة على قطاع غزة هي الحرب رقم 2 في هذا الصراع، بعد أوكرانيا، لكن الأمر لم ينته، ولا يستبعد بعض المختصون أن يستمر هذا الأمر لجيلين وبمعطيات مختلفة، خاصة أن الصين أعظم قدرة من الاتحاد السوفياتي بأضعاف، وبالتالي حجم الصراع بين النظام المرتقب والنظام القديم يمكن أن يكون أكثر شراسة وصعوبة، بحكم عظم الموارد الموجودة في النظام المرتقب.

الصين

تنسج الصين علاقاتها المختلفة انطلاقاً من تعزيز حسابات القوة، وتسعى بثبات لتوسيع نفوذها الجيو–اقتصادي على مستوى العالم. تبدأ أولوياتها بملف تايوان وبالوجود العسكري الأمريكي

في محيطها، مروراً بتوتر علاقاتها مع الهند واليابان والفلبين في بحر الصين الجنوبي، وانتهاءً بملف نزاع الهند وباكستان.

لنلاحظ أن فلسطين والعالم العربي عموماً ليست من بين تلك الملفات، فالصين بلد تركز على المفاصل ذات الأهمية القصوى من أجل تعزيز حضورها كدولة عظمى، ولم يأت «رادار» (مرصد) الصين على أي منطقة عربية. لا يعني هذا غياب مصالحها في المنطقة، فهي بالفعل تمتلك علاقات متنامية مع السعودية وإيران وعدد من الدول العربية، لكن هذه العلاقات لم ترتقِ إلى المستوى الكافي لإثارة الأهمية بالنسبة للصينيين، وبالتالي لم تعكس أيّ منها تأثيراً ملموساً أو إيجابياً على الحالة الفلسطينية.

في منطقتنا العربية، تدعم الصين التحول من التركيز على الصراعات الأمنية الإقليمية نحو دفع التنمية الاقتصادية، وتسعى إلى استقرار يسمح بتكثيف استثماراتها وتعزيز نفوذها الجيو–سياسي. وقد رأينا مثالاً واضحاً على ذلك في جهدها الهائل، لتقريب وجهات النظر بين إيران والسعودية، وهذه فقط بداية لذلك.

إن رؤية الصين تتأثر في ديناميات المنافسة مع الولايات المتحدة والغرب عموماً على المستوى الدولي، فعندما تنظر الصين إلى العالم، لا تنظر إليه من منظار ماذا تريد، وإنما أيضاً من منظار كيف بالإمكان أن يحدث نوع من التراجع للنفوذ الأمريكي أو الإضرار به، مثال ذلك، قمة مجموعة البريكس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، لمناقشة حرب الإبادة على قطاع غزة؛ إذ ركزت الصين على إظهار الفرق بين مؤيديها المناصرين للسلام، ومناصري الولايات المتحدة الداعين إلى مواصلة جرائم الاحتلال. لم يكن لدى الصين موقف أخلاقي وسياسي معارض لجرائم الاحتلال وشاجب له، بقدر ما عُنيت

بأثر المشهد الكارثي في المنطقة في إلحاق الضرر بنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وسمعتها.

كذلك عارضت الصين «اتفاقيات أبراهام»، ليس لأنها ظالمة للفلسطينيين، كما رأيناها نحن، وإنما رأت الصين فيها نواة لتحالف إقليمي شبيه بحلف الناتو، من شأنه أن يضر بمصالحها الاقتصادية والاستثمارية في المنطقة. بهذا المعنى، فإن تحرر فلسطين ليس بنداً مركزياً في الأجندة الصينية، بل يأتي في مرتبة ثانوية بعد صراعها الاستراتيجي مع الغرب.

دعم الصين للفلسطينيين هو دعم أخلاقي وسياسي في معظمه، ويصعب التعويل عليه. فالعالم، كما هو واضح، لا ينهض على الوقود الأخلاقي وحده، بل يحتاج إلى الموارد والمواقف العملية التي يمكن أن تفرز نتائج. لذلك بتقديري، الصين ليست في هذا الاتجاه حتى الآن.

مظاهر هذا الدعم السياسي تتجلى غالباً في التصويت في الأمم المتحدة، أو في استضافة لقاءات المصالحة بين الفصائل الفلسطينية (فتح وحماس). أما الدعم المالي، فمتواضع للغاية؛ إذ لم يتجاوز 11.2 مليون دولار بين عامي 2008 و2022. وهذا لا شيء! رقم لا يُقارن بثروة الصين الهائلة، ويُعدّ بحد ذاته رسالة بليغة.

في المقابل، تربط الصين علاقات قوية ومتعاظمة مع دولة الاحتلال. فقد بدأ التطبيع بين الجانبين مطلع التسعينات، وتطورت العلاقات في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا والتبادل التجاري، حتى بلغ حجم التجارة بينهما عام 2023 نحو 22 مليار دولار. للاحتلال مصالح في منطقة المحيط الهادئ والهندي وبالتحديد مع الهند عسكرياً، تماماً كما للصين مصالح متنامية في المنطقة. وهناك ما يبرر للصين احترام العلاقة مع إسرائيل، فيما لا نجد في المقابل ما يوازيه فلسطينياً. هذه قواعد نطلق عليها في العلوم

السياسية «الواقعية السياسية»، وواضح أن إسرائيل والصين متفقتان على هذا المنطق ومستعدتان لأداء الدور فيه.

الهند

الهند، بدورها، ليست أفضل حالاً من الصين تجاه القضية الفلسطينية. فهي دولة متعاظمة ديموغرافياً واقتصادياً، لكنها تعاني داخليا من تصاعد النزعة الهندوسية القومية على حساب التعددية التاريخية (أي أن هناك صراع على ماهيّة الأمة الهندية)، هناك حزب (بهاراتيا جاناتا) الذي يناصر فكرة التفوق الهندوسي، بينما حزب المؤتمر العلماني (أصدقاؤنا القدامى) خارج السلطة. كانت الهند تاريخياً من أبرز الداعمين لفلسطين، أما اليوم فقد تحولت إلى شريك دفاعي مهماً جداً لإسرائيل، تستورد منها ما يقارب 49% من إجمالي وارداتها العسكرية، التي بلغت 15 مليار دولار عام 2021.

العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين وإسرائيل تنمو بسرعة، خاصة في قطاع التكنولوجيا. وكلاهما يقدمان نفسيهما كضحايا لما يسميانه «التطرف الإسلامي». أما مسلمو الهند، فلا يشكلون ثقلاً انتخابياً يفرض على الحكومة القائمة تعديل سياساتها، بل يعانون تضييقاً متزايداً على احتجاجاتهم المؤيدة للفلسطينيين.

في نهاية هذا المحور، لا بد من الإشارة إلى أني استثنيت روسيا بداعي أن دورها لن يتجاوز أن تكون طرف طيّع لا يتناقض مع ما تريده الصين (وهذا تقدير خاضع للنقاش بالطبع)؛ إذ أشكُّ شخصياً في مبرر وجود سياسة خارجية روسية «مستقلة» تماماً. ولعل أكبر دليل على ذلك هو حرب أوكرانيا؛ إذ لم يكن ممكناً أن تحدث إلا بعد تفاهم استراتيجي متين بين موسكو وبكين على مستويات عدة.

المحور الثالث: أين يمكن أن تجد فلسطين أصدقاؤها؟

ربما هذا هو المحور الأهم في هذه المداخلة. ولا بد بداية من التمييز بين مفهومين غالباً ما نخلط بينهما: النظام الدولي والمجتمع الدولي. وهناك ضرورة لتوظيف الأول لكبح جماح الثاني:

- المجتمع الدولي يضم كل الدول والكيانات والفاعلين الدوليين والمحليين؛ هو العالم، وهم أصدقاؤنا.
- النظام الدولي ومؤسساته فضاء مهيمن عليه من دول الغرب الاستعماري، ومؤسساته المتواطئة مع المستعمر الغربي والصهيوني، وهؤلاء خصومنا، يجب أن نميز بينهم، ويجب التفكير في كيفية التعاطي معهم.

يختلف دور الدول والقوى في ميزان الحقوق الفلسطينية، ويمكن تصنيف تلك الدول والقوى إلى أربع فئات تبعاً لذلك:

1. فئة الدعم السخي: مثل جنوب أفريقيا، نيكاراغوا، بوليفيا، كولومبيا، إيرلندا، إسبانيا، وجماعات ومناضلو الحرية في العالم الغربي، لا سيما في الجامعات. وقد شهدنا في الأشهر الماضية دور الطلاب في الجامعات في الولايات المتحدة وأوروبا.
2. فئة الدعم المحدود والخجول والمتقطع: تشمل عدد من الدول العربية والإسلامية، وبعض الدول الكبرى كالصين وروسيا ودول أخرى. هؤلاء دعمهم جزئي ومتقطع ويجب عدم التعويل عليه وحده.
3. فئة التأرجح بين الدعم المحدود والتواطؤ: بعض الدول في منطقة الخليج والمغرب العربي، التي تتأرجح

سياساتها بين مواقف شعبية مؤيدة للفلسطينيين وحسابات أُخرى تقرِّبها من إسرائيل.

4. شركاء دولة الاحتلال سياسياً وعسكرياً واستخباراتياً: الولايات المتحدة، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، كندا، أستراليا، وهولندا وبعض دول أوروبا الغربية المتأثرة بالنفوذ الأمريكي.

تناهض الفئة الأولى السياسات الأمريكية في المنطقة والعالم وتدافع عن العدالة وحقوق الشعب الفلسطيني، وتدعو إلى جعل مقاطعة الاحتلال ثقافة مجتمعية، بل وحتى سياسة حكومية. كما تدعو الحكومات إلى تبني سياسات مستقلة. وتتضمن هذه الفئة جماعات يهودية مناهضة للصهيونية، لا ينبغي القفز عنها.

الشراكات الجيوسياسية الإقليمية

أمام الفلسطينيين فرص لعقد شراكات مع عدد من المناطق. أولها **أمريكا اللاتينية** (كولومبيا، بوليفيا، تشيلي، هندوراس، الأرجنتين، البرازيل)، في ظل الاعتبارات التالية: أولاً، ملاحظة تراجع نفوذ الولايات المتحدة فيها؛ ثانياً، صعود قوى يسارية (90% من القارة تحت تأثير حكومات ذات توجهات يسارية)؛ ثالثاً، حضور عظيم للجاليات العربية؛ ففي البرازيل 16 مليون عربي، وفي تشيلي أكبر تجمع فلسطيني خارج منطقة الشرق الأوسط. ويشغل سياسيون ذوو أصول عربية مناصب عليا في دول عدة، ففي العام 2016 - على سبيل المثال - شكلوا ما نسبته 10% من أعضاء البرلمان البرازيلي؛ رابعاً، غياب الجماعات المؤيدة لدولة الاحتلال وصغر الجالية اليهودية (لا يزيد حجمها عن 500 ألف شخص). وبالتالي في هذه القارة أرضية فرص مشجعة للاستثمار السياسي الفلسطيني فيها.

أما **أفريقيا**، ففيها تيار شعبي وثقافي عريض يحتفل بمفردات

التحرر والانعتاق، ولديه رؤية أممية في التضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد اكتسب هذا التيار زخمه بعد خطوة جنوب أفريقيا.[1] كما أولت حكومات أهمية كبيرة لوزن الحقوق الفلسطينية؛ ففي العام 2012 صوتت 47 دولة أفريقية لصالح عضوية فلسطين في اليونسكو، وفي العام 2018 رفضت غالبية الدول الأفريقية إدانة إطلاق الصواريخ من قطاع غزة نحو فلسطين المحتلة. وبذلك، فإن البيئة الإفريقية بيئة مواتية، أخلاقياً وسياسياً ونفسياً، لتكون إحدى القواعد العالمية في دعم حركة تحرر فلسطين.

المحطة الأخيرة، **أوروبا**، وفيها ثلاث مجموعات: تدعم الأولى الاحتلال الإسرائيلي وتقودها ألمانيا (بحكم اعتبارات تاريخية). وتدعي الثانية التوازن، وتقودها فرنسا (حيث توجد مجموعات إسلامية ويهودية كبيرة وبالتالي لديها وضع فائق الحساسية). وأما المجموعة الثالثة، فهي تدعم بقوة التحرر الفلسطيني وتتصدى لذلك، مثل إيرلندا، ويأتي ذلك في إطار تماهيها مع تطلعات الشعوب للتحرر. مع ذلك، فغالبية الحكومات في أوروبا منحازة لوجهة النظر الصهيونية؛ على عكس الرأي العام الأوروبي، خاصة الأجيال الشابة منه الداعمة للقضية الفلسطينية.

ماذا نفعل؟

في الحصيلة، وللاستفادة القصوى من تحولات النظام العالمي وجبهة الأصدقاء، يجب أن نعمل على ثلاثة مستويات بشكل متزامن:

أولًا، تحقيق قدر كافٍ من الوحدة الفلسطينية: وجود كل هذا اللفيف من الأصدقاء لا يعني شيئاً، إن لم يكن هناك وحدة

[1] يقصد غالباً إقدامها على محاكمة إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بشأن الإبادة الجماعية في قطاع غزة (المحرر).

فلسطينية جامعة، وتجيب على الأسئلة التي بدأت هذه المداخلة بطرحها: ماذا نريد؟ ومن نحن؟

ثانياً، إعادة صياغة منطلقات المشروع التحرري: يجب أن تصاغ منطلقات هذا المشروع وأسسه، فلم يعد مقنعاً أن نبقي على اجتهاداتنا وتوصيفاتنا السابقة لماهية الصراع في ظل التغيرات التي حصلت، فالعالم تغير، والعدو تغير، بل وحتى نحن تغيرنا. ويتطلب هذا التغيير أن نعيد التفكير في كل شيء.

ثالثاً، تطوير أدوات وخطاب تحرري كوني، يتجاوز التعويل على الفضاءين العربي والإسلامي.

فلسطين والنظام العالمي

عبد الرحمن الحاج إبراهيم

تقدم هذه المداخلة نظرة استرجاعية تحليلية (Retrospective) عن فلسطين والنظام العالمي خلال القرنين الماضيين. ولا استخدم التاريخ هنا بوصفه تاريخاً محضاً، وإنما من خلال نظرة تاريخية على تطور المسألة الوطنية الفلسطينية منذ بدايات حملة نابليون على مصر وبلاد الشام (1798-1801)، وتحديداً عام 1799، عندما دعا نابليون في خبر صغير أوردته صحيفة Le Moniteur Universel (صحفية فرنسية رسمية تاريخية) جميع يهود آسيا وإفريقيا إلى الانضواء تحت رايته من أجل استعادة «أورشليم القديمة». لقد كانت إشارة عابرة، لكنها تنم عن النظرة الأوروبية لعلاقة اليهود بفلسطين ودعوتهم إلى إحياء الدولة اليهودية.

بعد هزيمة نابليون، جاء مؤتمر فيينا عام 1815 ليرسي بداية النظام العالمي المعاصر الذي قام على محاربة أفكار الثورة الفرنسية، وعمل على إبقاء الأنظمة الملكية المطلقة في أوروبا، لا سيّما دول «التحالف الرباعي» في القرن التاسع عشر (بريطانيا

والنمسا وروسيا وبروسيا)، مع التنامي المستمر للمشاعر القومية فيها.

ما يهمنا في هذا السياق، ما شهده القرن التاسع عشر من جدل حول مسألتين لهما علاقة مباشرة وأساسية بقضية فلسطين، شغلتا النظام العالمي حينها: المسألة الشرقية والمسألة اليهودية.

بحثت المسألة الشرقية في اقتسام تركة «رجل أوروبا المريض»، الدولة العثمانية، التي كانت تعاني بداية من تراجع دورها وقوتها مع نهاية القرن الثامن عشر، وتجلت أزمتها بكل أبعادها في القرن التاسع عشر. كانت النظرة حينها في كيفية اقتسام تركة هذه الدولة الممتدة على ثلاث قارات، في ظل الأطماع الكبيرة للدول الأوروبية. وقد كانت لبريطانيا نظرة خاصة، عبر عنها بالميرستون (1839-1842)،[1] تقوم على اعتبار أن الوقت لم يحن بعد لأخذ الحصة الأكبر من تركة الدولة العثمانية، وبالتالي يجب التأني والحفاظ على وجود هذه الدولة حتى تحين اللحظة المناسبة لاقتناص الحصة الأكبر لصالح بريطانيا.

أما المسألة اليهودية، فمع مطالب القومية التحررية، إثر الموجة الثورية المعروفة بـ «ربيع شعوب أوروبا» عام 1848، في معظم الدول الأوروبية، ظهرت قضية أساسية، ذات صلة بالحضور القوي لليهود في المشهد الأوروبي (لا سيّما في روسيا والنمسا)، وهي البحث عن حل للمسألة القومية اليهودية، أسوة بشعوب أخرى تبحث عن حل مسألتها القومية بإقامة دول قومية. في المقابل كانت الدول الأوروبية ترفض إقامة دولة يهودية على أراضٍ أوروبية. وقد كان هنالك محاولات لإقامة دولة

[1] وزير خارجية بريطانيا حينها، وشغل لاحقاً رئاسة الوزراء. اسمه هنري جون تمبل، وحمل لقب فيسكونت بالميرستون الثالث (المحرر).

يهودية في شرق بولندا وغرب أوكرانيا، لكن «الحل الأمثل» كان باتجاه استغلال ضعف الدولة العثمانية، بالتغلغل في «الأرض المقدسة» التي لها علاقة دينية في الإرث اليهودي، بإقامة الدولة اليهودية في أرض فلسطين.

وبذلك، فإن المسألتين مترابطتين، من حيث صلتهما بضعف الدولة العثمانية. وقد بدأ الاستيطان يتجسد تدريجياً في فلسطين عبر البعثات الاستكشافية التي استغلت حالة الضعف تلك، بإقامة المستعمرة اليهودية الأولى «بيتاح تيكفا»، فالثانية «ريشون لتسيون»، وهكذا بدأت الهجرة بالتدريج إلى أرض فلسطين في القرن التاسع عشر، وتجسدت بشكل أكبر بعد تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية عام 1897، وتوجهها لإقامة دولة يهودية في أرض فلسطين، والبحث عن وكيل أو مشرف أو منفذ لإقامة هذا المشروع.

مع الحرب العالمية الأولى وانهيار النظام العالمي الذي أرساه مؤتمر فيينا، وانهيار الامبراطوريات التي تشكلت من بعده، انعكس ذلك بشكل فعلي على الشرق الأوسط، وبالتحديد في فلسطين مع وصول الحركة الصهيونية إلى صناع القرار في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فيما جرى التعبير عنه في تصريح بلفور عام 1917 بالوعد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. لم يكن هذا التصريح ارتجالياً من بلفور، بل كان نتاجاً لجهود حثيثة؛ إذ تشير المراجع إلى أن الوصول إلى هذا التصريح المختصر، استغرق نحو 10-11 عاماً. وقد كان المحرك الأساسي لهذه الجهود في الولايات المتحدة المحامي برانديس، ولا سيّما من خلال علاقته بالرئيس ودرو ويلسون. كما ساهم في هذه الجهود هيربرت صامويل، أول وزير صهيوني في الحكومة البريطانية عام 1915.

بعد تصريح بلفور بنحو خمسة أسابيع احتلت بريطانيا القدس،

وبدأ التجسيد الفعلي لوعد بلفور، بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ولا سيما بعد قيام عصبة الأمم وترسيتها لنظام عالمي جديد، وفرضها الانتداب على فلسطين. وقد منحت العصبة وعد بلفور الشرعية عندما جعلته جزءاً من صك الانتداب. هنا أصبحنا أمام انتداب يريد إقامة دولة يهودية في أرض فلسطين. وقد عين هيربرت صامويل نفسه، الوزير الداعم لوعد بلفور، أول مندوب سامي لفلسطين. وأخذ صامويل ينفذ على أرض الواقع مشروع إقامة الدولة اليهودية.

شهدت عشرينات القرن الماضي نشاطاً محموماً لزيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإقامة المستعمرات للمهاجرين. وقدم الانتداب للحركة الصهيونية امتيازين أساسيين ساعدا في السيطرة على فلسطين، هما المياه والكهرباء؛ إذ كانا حكراً في البداية على الحركة الصهيونية.

في العقد التالي وصل هتلر إلى السلطة في ألمانيا، وبدأ بتنفيذ فكرته لحل المسألة اليهودية، من خلال إبادة اليهود. وقد حاولت الحركة الصهيونية تناسي أو تجاهل التعاون الوثيق مع هتلر لزيادة هجرة اليهود إلى فلسطين، منذ وصوله إلى السلطة وحتى بداية تنفيذه لرؤيته للحل النهائي للمسألة اليهودية؛ إذ وصل عدد اليهود المهاجرين إلى نحو نصف مليون مهاجر.

منتصف هذا العقد، اندلعت الثورة الفلسطينية الكبرى (1936)، فعمدت بريطانيا إلى الحد من حجم الهجرة، لا سيّما مع بروز بوادر لاندلاع حرب عالمية ثانية، فاتجهت لمحاولة كسب العرب لصالحها، كما فعلت في الحرب العالمية الاولى بتجنيدهم ضد الدولة العثمانية. ولأجل ذلك، عقد مؤتمر سان جيمز في لندن لتقريب وجهات النظر بين العرب واليهود حول القادم في المسألة الفلسطينية. ولكسب تأييد العرب، قدمت لهم وعوداً بإيقاف الهجرة وحق تقرير المصير خلال عشر سنوات،

إضافة إلى وعود أخرى أثارت غضب اليهود الذين انقلبوا على بريطانيا في هذه المرحلة، فذهبت الحركة الصهيونية إلى تحويل مركز الثقل والاهتمام من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، فيما عبر عنه مؤتمر الحركة الصهيونية في بلتيمور عام 1942، وبذلك اصبحت الولايات المتحدة الراعي الرسمي للمشروع الصهيوني.

مع انسداد الأفق أمام حل القضية الفلسطينية، رفعت بريطانيا المسألة إلى الأمم المتحدة التي حلت مكان عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الثانية. وهناك تجلى تأييد الحكومة الأمريكية المطلق للمشروع الصهيوني، لا سيّما في ضوء أن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حينها (57 دولة) كانت تحت تأثير الولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً، وهو التأثير الذي مارسته عند اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين في خريف 1947.

مع هزيمة العرب وقيام دولة إسرائيل عام 1948 على الجزء الأكبر من فلسطين، أصبح لدينا حالة جديدة، فغابت فلسطين عن الخارطة، وأصبحت القضية الفلسطينية مسألة لاجئين من دون أي حقوق سياسية. وفي عالم ثنائي القطبية، سرعان ما اعترف قطباه بالكيان الإسرائيلي.

في ظل نظام عالمي كهذا، ومع كل المحاولات لإقامة كيان سياسي فلسطيني، ونضال الفلسطينيين في منظمة التحرير الفلسطينية، وكل ما تلاه من انهيار الاتحاد السوفيتي وإقامة نظام أحادي القطبية ترأسه الولايات المتحدة، ادخلت إلى المعادلة مستجدات جديدة مثل المفاهيم المتعلقة بحل القضية الفلسطينية وفقاً للمزاج الأمريكي، فأدخلونا في متاهة لم تكن موجودة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أطلقوا عليها «عملية السلام»، للتعبير عن إجراءات بناء ثقة بين طرفين،

أحدهما يحتل الآخر. وتكمن متاهة المقاربة الأمريكية بتجزئة الحل إلى ما لا نهاية.

عندما نتحدث في السياسة عن «عملية» و«سلام»، فإننا نعلم أن كلمة «عملية» مأخوذة من علوم طبيعية، وليس علوم إنسانية، فالعملية لها علاقة بالكيمياء أو الفيزياء، وليس لها علاقة بعملية سياسية كما يتم تداولها، فهي بحاجة إلى راعٍ دائم، وهو الطرف الأساسي الذي يتبنى المشروع الصهيوني منذ بدايته إلى يومنا هذا، وهو الولايات المتحدة. وقد فشلت كل المحاولات لحل موضوع فلسطين، وأصبحنا في عالم أحادي القطبية يرزح تحت الهيمنة الأمريكية.

اليوم ونحن نشهد حرباً على غزة ولبنان، ماذا يمكن أن نتوقع لمستقبل القضية الفلسطينية في هذا النظام العالمي الذي يمر في مرحلة انتقالية، من نظام أحادي القطبية، إلى نظام لا قطبي أو نظام متعدد الأقطاب؟

قضية فلسطين في واقع متحول من شكل إلى آخر، تطرح تساؤلاً حول أين نحن من ذلك؟ لا سيّما في ظل عدم جدوى التعويل على الموقفين الصيني والروسي، الذي لا يتجاوز الدعم المعنوي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، ولم يرتق رغم الإبادة الجماعية في قطاع غزة والعدوان على لبنان، إلى حتى مجرد سحب سفير.

منذ قرنين والمنتصر الوحيد مع تقلب الأنظمة العالمية هي الحركة الصهيونية. فالاستنفار الغربي لـ «نجدة» إسرائيل مما تعرضت له في هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، الذي قاده بضع مئات من المسلحين، وكأنها على وشك الانهيار والسقوط، ليس بالإمكان فهمه إلا باعتبار المشروع الصهيوني مشروع غربي قبل أن يكون مشروع إسرائيلي.

مـرة أخـرى، نعـود إلـى السـؤال الأساسـي هنـا، مـا هـو دورنـا كفلسـطينيين؟ لا شـيء! مطلـوب منـا أن نبقـى فحسـب، فصمودنـا فـي أرضنـا رغـم مـا تعرضنـا لـه منـذ مـا يزيـد عـن قـرن هـو الـذي حافـظ علـى وجودنـا، رغـم انقسـاماتنا وخلافاتنـا وعـدم اتفاقنـا!

فلسطين: الأخلاق الكونية وفرضية المعايير المزدوجة

رائف زريق

كان يشغلني هذا الموضوع ضمن مقاربة الفقه القانوني، ولكن مؤخراً أخذ يشغلني ضمن مقاربة الفلسفة السياسية. يبدو هذا الموضوع للوهلة الأولى تقنياً جداً، لكن كلما تمعنا فيه، سندرك آثاره السياسية وما يترتب عليه من توجه في الفكر السياسي عموماً، والفكر السياسي الفلسطيني بشكل خاص. وهو ما قد يوفر علينا أحياناً بعض الخيبات، ويساعدنا أن نتوقع تصرفات بعض الدول.

خيباتنا كثيرة ومبررة، منذ وعد بلفور (1917)، وفرض الانتداب البريطاني (1922)، وقرار تقسيم فلسطين (1947)، وقد كانت كلها وقائع جائرة بحق الفلسطينيين. لكن ربما هنالك أهمية للانتباه لما يحدث في السياسة العالمية، لمحاولة فهم ذاك الشيء الذي يطلق عليه «المبادئ الكونية». لا سيّما أننا ربما نعتقد أحياناً بوجود مبادئ واضحة، ولكن تطبيقها يجري بشكل خاطئ.

هذا ما سأحاول توضيحه؛ إذ أن ما أود أن أخلص إليه هو أن ما يمكن اعتباره معايير كونية، قد يكون في الأساس ليس كونياً تماماً. بكلمات أخرى، لنحاول أن نعيد فهمنا لماهية المعايير الكونية، وهل يوجد معايير كونية واحدة؟ وهل يوجد تناقض في المفاهيم إذا ما قلنا توجد معايير كونية متعددة، تتنافس فيما بينها في اللحظة نفسها؟ وماذا يعني أن يكون الـ Universal (كوني) متعدد؟ كيف يستقيم ذلك؟ فـ «uni» تعني واحد!

قد يكون من الجيد التمهيد لهذا الحديث البدء بمحاولة فهم مقولة وزيرة خارجية ألمانيا منذ نحو أسبوعين،[1] التي ربما تسببت للبعض بنوع من الصدمة، في ضوء أن أحد المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الألمانية هو الالتزام بالقانون الدولي، إلى جانب مبدأ الدفاع عن إسرائيل، مع الاعتقاد بإمكانية التوفيق بين المبدأين. خرجت هذه الوزيرة لتقول بأن قتل المدنيين مشروع في أحيان معينة، وفي الحالة الفلسطينية قد لا يكون مفر من قتل المدنيين إذا كان يختفي خلفهم عسكريون.

شخصياً لا تفاجئني تصريحات كهذه، كوني لم أؤمن يوماً بوجود قانون واضح. فكل قانون عليه استثناءات. وما من قانون في العالم يستطيع أن يحدد مسبقاً ماهية تلك الاستثناءات.

هذا ليس «اختراعاً ألمانياً»، فحتى نحن كفلسطينيين لطالما قمنا بالتنظير لاستثناءات. فكل شعب لديه لحظات يحاول فيها ملاءمة القانون الدولي لحاجاته. وبذلك، فلا يوجد قانون دولي بالمعنى المتفق عليه، بل قوانين دولية على قدر المجتمعات وحركات التحرر الموجودة في العالم، تقدم كل منها تفسيرها

[1] يشير الكاتب إلى تصريح الوزيرة أنالينا بيربوك، أمام البرلمان الألماني (البوندستاغ) في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2024 (المحرر).

لهذا «القانون الدولي». وما فاجأني في الحقيقة، خلال نقاشي لسنوات مع ليبراليين يهود صهاينة قولهم بأن أمر ما غير قابل للحدوث، فكنت أقول لهم: لا أعلم، ربما يحدث، فها هو سجن غوانتانامو حدث قائم.

لعل الاعتبار الحقيقي لما يحدث في الواقع وليس ما يقوله القانون، ففي إسرائيل حق التظاهر مكفول في القانون، ولكن عقب أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 2023، منعت السلطات الإسرائيلية المظاهرات من دون تعديل القانون، وحتى المحكمة العليا الإسرائيلية لم تستمع إلى من لجؤوا إليها بهذا الخصوص.

بدا ذلك تناقضاً، ولكن دائماً هنالك استثناء مضمر، غير مكتوب غالباً، يجعل بالإمكان الحد من حق التظاهر إذا كانت هنالك حالة حرب. وبذلك، لم تفاجئني هذه الحالة أيضاً.

أعتقد أن تاريخ هذا السؤال هو كتاريخ الفكر الإنساني. لا أريد العودة لأفلاطون الذي يُعتبر نموذجاً للفكر الكوني من خلال نظريته للأشكال.[2] ولكنه اعتقد أن العدالة والمساواة تكمن بالتراتبية في المجتمع، بحيث يقوم كل شخص بالعمل الملائم له؛ فمن يفكر يصير ملكاً فيلسوفاً، ومن يحبون الجاه والمخاطرة يصيرون جنوداً، ومن يحبون الأكل والشرب يصيرون عمالاً. هذه هي الأخلاق الكونية بالنسبة لأفلاطون.

إذا عدنا بضعة قرون، لوجدنا الأمر نفسه على سبيل المثال في حقبة فلسفة التنوير الأوروبي، مثل ديفيد هيوم، الذي قال بشكل واضح: لم أجد أي اسهام لرجل أسود في الحضارة الإنسانية. بل وحتى ايمانويل كانط، الذي يُعتبر «سيد التنوير» وقضى حياته مبشراً بالحرية والمساواة، كتب عن تراتبية

[2] تُعرف أيضاً بـ «نظرية المُثُل» (المحرر).

معينة بين الأعراق. هنالك الآن نصوص متأخرة له، قد يكون غيّر رأيه في بعض المسائل ضمنها، لكنه من دون شك بشّر بتراتبية الأعراق، وأن العرق الأبيض تتمظهر فيه الخصائص الإنسانية بأجمل الصور وأبهاها. النزاعات التراتبية ذاتها نجدها أيضاً لدى مفكرين آخرين مثل جون لوك وجون ستيوارت ميل، فلوك وهو من كتب كثيراً عن الحرية والحقوق الطبيعية، كان يحظى بعبيد! وميل كان مؤيداً للاستعمار في الهند، ويعتقد أن الزواج ليس حقاً لجميع الناس، بل أن البعض عليهم أن يحصلوا على رخصة لذلك. هذه المواقف، لدى هؤلاء الفلاسفة وغيرهم كثر، التي بالإمكان أن نسميها استعلائية، عنصرية، تراتبية، لا فكاك منها.

الآن، كيف يمكننا فهم سمو وكونية المبادئ التي بشروا بها هؤلاء الفلاسفة، مع استعدادهم للتماشي مع عكسها وتبرير ذلك؟ وكيف نفهم تصريح وزيرة الخارجية الألمانية، التي تعتقد أنها تمثل قيم التنوير في أبهى صورها، مع تبريرها في نهاية الأمر للإبادة الجماعية في قطاع غزة.

ربما جميعهم لم ينتبهوا إلى الفجوة المنطقية ما بين منطلقاتهم واستنتاجاتهم، أو ما بين مبادئهم وتطبيقهم لها. ولكن هذا التفسير لا يصمد في الواقع. في المقابل، هنالك تفسير أيديولوجي، يقوم على افتراض وجود غمامة سوداء قد تلقي بظلالها على الشخص، فتحجب عنه رؤية الحقيقة. وهو ما يشتبك مع التراث الماركسي والـ «ما-بعد ماركسي» حول الأيديولوجيا ودورها.

وهنالك أيضاً، تفسير ثالث يقوم على ما يمكن أن نطلق عليه سوء النية، بمعنى أن من يتبنى موقف كالذي عبرت عنه وزير الخارجية الألمانية، يكون مدركاً أن هذا الموقف يتنافى مع المبادئ التي يؤمن بها ومع الأخلاق الكونية. لكن قد دفعه إلى

ذلك مصلحته الشخصية (كوجود جهة صهيونية داعمة لتلك الوزيرة) أو هويته «الوطنية» (بصفتها ألمانية).

سأترك هذه التفسيرات مفتوحة للتفاكر الفردي فيها. في المقابل، لا بد من التفكير الجمعي الفلسطيني بإجابة سؤال: لماذا لا يفهمنا العالم منذ نحو مائة عام؟

قد نقول: كلا، فالعالم يفهمنا، أو لا يريد أن يفهمنا، ولكن في كلا الحالتين، هو ضدنا لأن مصالحه ليست معنا. وقد يقول البعض بأن هذه القيم التي «بشرنا» بها الأوروبيون (التنوير والعدالة والحرية والعقلانية وغيرها)، هي القيم نفسها التي تسبغ الشرعية على المشروع الكولونيالي؛ فمن يقرأ أدبيات ما بعد الكولونيالية، يستشف أن هذا المشروع الكولونيالي هو الوجه الآخر للتنوير، والوجه الآخر لليبرالية هو الاستعمار، فيما الوجه الآخر لإحكام المنطق والعقل هو الاستعباد، وكأن هناك علاقة سببية بين كل وجهين، يبيح عبرها كل وجه للآخر. ولكني لم أقرأ حتى اليوم نصاً مقنعاً في تفسير كيف يستقيم الجمع بين التبشير بالمساواة والإقدام على الاستبعاد!

إسهامي في هذا السياق هو تفكيك مقولة واحدة فقط من بين جميع هذه المقولات، منطلقاً من عدم قبول منطق التناقض. لست متحمساً لنظرية التناقض لعدة أسباب، بداية لكوني محامي مزاول، وكثيراً ما كسبت قضايا كنت متأكداً بأنني سأخسرها، وخسرت قضايا كنت متأكداً بأنني سأكسبها.

لا أستطيع القول بأن هنالك قدرة لا نهائية على التلاعب (to manipulate). بل هنالك حالات يشعر فيها المرء بأنه غير قادر على التلاعب، غير قادر على ثني المبدأ الذي يواجهه، يحاول، ولكن ليس بالضرورة أن ينجح. إذا ما تخيلنا المبدأ الكوني كجدار، فإننا نحاول القفز عنه، وأحيانا نستطيع. هنا يبدو أننا وجدنا الاستثناء، فأرجئنا تطبيق هذا المبدأ. ولكن في حالات

أخرى لا نستطيع القفز عن ذلك الجدار. في كلتا الحالتين لا نقول هنالك مبدأ حتى نحاول نتجاوزه أو نجد له مبرر أو استثناء. وبذلك، فإن المبدأ شيء يظهر في نهاية الجهد المبذول على تجاوزه. وهكذا، فإن لحظة الاستسلام للقاعدة أو للجدار هي اللحظة الذي يبزغ فيها المبدأ.

الآن إذا ما عرجنا على المصطلحات الأساسية في القانون، إن كان القانون العام أو الخاص، القانون الدولي أو الوطني؛ لنأخذ على سبيل المثال إعلان حقوق الإنسان والمواطن The Rights of Man and of the Citizen؛ فنحن اليوم نفترض أن مصطلح man يشمل الرجال والنساء، ولكن ليس الضرورة أن من كتبوا هذا الإعلان فكروا بالرجال والنساء. لقد امتلأ هذا الإعلان بالحضور النسائي نتيجة نضالات نسائية، وليس بموجب حكم في الإعلان يفرض تفسير شموله للنساء أو السود أو العبيد أو المهاجرين. وهكذا جاءت الليبرالية لاحقاً لتطرح رواية تدعي فيها أنها بالأساس كانت تشمل في منظورها كل هؤلاء.

مثال آخر، بعد هزيمة الفصل العنصري في جنوب افريقيا، نتيجة لدماء وتضحيات المقاومة السلمية والعنفية، وبمساعدات لا نهائية من كوبا، جاء الليبراليون يحصدون النتيجة، وكأنهم كانوا دائماً يؤيدون حقوق المساواة لكل الشعوب بغض النظر عن اللون والعرق وغيرها. وبذلك يبدو أن التاريخ هو المسرح الذي تتكشف عليه الفكرة، فانفرد مصطلح man مع التاريخ كما يفرد البائع سجادة تبدو وهي مطوية بلون واحد.

ولكن في الواقع ليس ذلك ما حصل، فكل إنجاز كوني وكل قيمة كونية نتغنى بها اليوم هي تراكمات لإنجازات أشخاص معينين، فئات معينة، مهمشة، مستضعفة، شعوب مقموعة، ناضلت، ومنحت هذه التعابير معناها. إن تاريخ الحرية هو تاريخ نضالات معينة من أجل الحرية، هي تاريخ ثورات العبيد،

والحركات النسائية، والحركات العمالية، والشعوب المستعبدة، والمشردين في الشوارع. لقد رسم هؤلاء المناضلون فكرة الحرية والمساواة وأعطوها معناها. لم تثمر هذه الفكرة تلقائياً على الشجر، نتيجة بذور فيلسوف نثرها عندما كتب حولها.

لنتوقف أكثر عند فكرة المساواة، فعلى الرغم من وضوحها كفكرة، عاشت البشرية قروناً وهي تؤمن بها إلى جانب الاستمرار بتطبيقات العبودية والاستعباد! لم يشعروا أن هنالك تناقضاً بين القيمة وممارستها. لنؤخذ مثالاً من القانون الدستوري، هو من التجربة الإسرائيلية ولكنه قائم في تجارب أخرى في العالم؛ إذ تميز الجامعات بين الخريجين على أساس من التحق منهم بالخدمة العسكرية ومن لم يفعل. وإن قلت هذا يخل بمبدأ المساواة، يكون الرد بأن المساواة لا تعني منح جميع الناس الحقوق نفسها، وإنما المساواة بين جميع الأشخاص الذين يشتركون في الوضع نفسه. المعادلة نفسها بالإمكان إسقاطها على تخصيص مواقف سيارات لذوي الاحتياجات الخاصة.

وبذلك فإن المساواة تفترض تعامل مختلف مع المختلفين، وتعامل متساوٍ مع المتساويين. ولم يخترع الفكر البشري القانوني حتى الآن نظرية تفسر كيفية معرفة من هم المختلفين ومن هم المتساويين. وبما أنه لا يوجد شخصان في العالم لهما الوضعية نفسها، حتى لو كانا توأمين متماثلين، كون كل منهما يشغل حيز مختلف عن الآخر، سيكون بإمكان القاضي والسياسي أن يجدوا سبباً لتبرير التعامل معهما بشكل مختلف.

يعني ذلك أن القيم الكونية في نهاية الأمر هي نتيجة صراعات عينية، استطاعت أن تعمم نفسها وتظهر بوصفها قيماً كونية. لا يعني ذلك أن القوة هي سيد الموقف في كل شيء. ولكنه يعني ضرورة أن نخرج - نحن الفلسطينيين - من الاعتقاد الساذج

أحياناً، بأن كل ما نُنظّر له حين نطالب بحقوقنا بأنه الموقف الكوني الوحيد. بل هناك عدة مواقف أخرى يمكن التنظير لها كمواقف كونيّة عالميّة وإنسانية. وهو ما يعني ألا نستمر في الرهان على ما نراها قيم كونية وكأنها القمر الوحيد في السماء، وعلى العالم جميعه أن يبصرها ببساطة. فالأقمار ادعاءات يجب أن تصنع يومياً، بل وأن تعاد صناعتها يومياً.

تراجع الوعي الشعبي الفلسطيني: ملاحظات أولية

فيصل درّاج

يستلزم العنوان الذي لا تفاؤل فيه الوقوف أمام ظواهر ثلاث: التراجع العام الذي يَسِمُ الواقع الوطني الفلسطيني في مفاصله الأساسية: التنظيمات السياسية، أو ما يدعى بذلك، التي وعدت، ذات مرة، بتوحيد الشعب الفلسطيني وقيادته إلى الأمام، والإشراف على مستقبله وصُنع هذا المستقبل، وارتاحت إلى شعارات عالية الصوت فارغة المضمون، تضمنت الشعبي والديمقراطي والثوري والعروبي وساوت، أحياناً، بين الشعارات جميعاً وأقامتها على منظور ـ أساس هو: التحرّر الذي يعني «بعث جديد» للفلسطيني، يطلق إمكانياته الإبداعية كلها ويجعله، تالياً، جديراً بالانتماء إلى قضيته وانتصارها...

بيد أن هذه التنظيمات، التي توالدت بعد هزيمة حزيران 1967 التاريخية، أخفقت فيما وعدت به، بل تراجعت عنه، وتحوّلت إلى هياكل شكلانية اسمية، سِمَتُها الجمود والمراوحة العاجزة،

وغدت عقبة أمام ما وعدت به؛ فلا هي ـ الآن على الأقل ـ بالشعبية ولا بالديمقراطية، وسقط بُعدُها التحرري، منذ أن أغفلت قضايا المرأة والثقافة والوحدة الوطنية الفاعلة التي يبنيها الحوار المسؤول والتكامل في الحقوق والواجبات، والنقد والنقد الذاتي والتنافس في المراجعة وتجديد القضايا الوطنية المطروحة.

وآية التراجع الوطني، وهو سياسي لزوماً، وما يُشتقُّ منه من تراجع الوعي الشعبي، ماثل في محاكاة الوضع السلطوي العربي، الذي يتميّز بالتراجع بدوره، كما لو كانت الحياة السياسية الفلسطينية، إن كان التعبير صحيحاً، امتداداً لحياة مجتمعية عربية لا سياسة فيها. وإذا كان انطفاء السياسة، عربياً، يُفسَّر بثنائيّة الفساد والاستبداد وهيمنة الخوف والصمت، فإن انطفاؤها فلسطينياً يُفسَّر، ولو بقدر، بانحلال المراجع السياسية المفترضة، المأساوية، الظاهر والجوهر معاً، فلا الكيانية السياسية التي تشرف على العمل الوطني ظاهرة الأثر، ولا الاقتراب من تحرير الوطن له وجود، وكل ما هو موجود سلطة شكلانية مركزها رام الله، توهِم بأنها سلطة كغيرها من السلطات العربية، وما هي بالسلطة، ذلك أن الأولى كرّست إمكانياتها للحفاظ المتجدد على السلطة، بينما الثانية تساوي كاريكاتورياً، بين رام الله وفلسطين وبين السلطة القاصرة وتحرير فلسطين.

ولهذا يبدو الوضع الوطني الفلسطيني مأساوياً، فالمركز الذي يتحدّث باسمه ارتاح إلى سلطته وأغفل الفعل الوطني الواضح الأثر، والأطراف الفلسطينية التنظيمية تعترف بالمركز وتلوذ به، كما يلوذ العاجز بطرف أكثر عجزاً. ولهذا أمكن الكلام عن: الانحلال السياسي للمشروع الوطني، الذي يتجلّى في غياب العلاقة العضوية بين الشعب و«القيادة»، وانتقال العجز من المركز إلى أطرافه.

ومع أن سيل الشهداء لا يزال جارياً، كما وجود أطراف تُدافع عن فلسطين وتُقاتل من أجلها، فإن الأمرين معاً لا يندرجان في مشروع تحرير فلسطين، لسببين أساسيين على الأقل: فالعمل الوطني الذي يعبّر عن إرادة جماعية تتجاوز الفصائل أو «الفسائل» لا وجود له. هناك تنظيمات تنتسب إلى فلسطين لا قوى سياسية فلسطينية موحّدة، إنْ لم تكن هذه التنظيمات «المقاتلة» هي أساس تشرذم العمل الوطني وضعفه. أما السبب الثاني، فماثل في معادلة غريبة: تساوي بين إطلاق الرصاص والفعل التحرري الشامل، وبين «العمليات العسكرية» ومواجهة المشروع الصهيوني.

فلا مجال لتحرير الوطن من دون مشروع فكري ـ سياسي جمعي غايته تحرير العقول والبشر، مثلما أن غايته أيضاً: توحيد تاريخ الكفاح الفلسطيني الشامل، منذ مظاهرات القدس عام 1920، مروراً بهبّة البراق وثورة 1936، وظهور المقاومة المسلحة في منتصف ستينات القرن الماضي.

على أزمنة الكفاح الفلسطيني، في حِقَبِها المختلفة، أن تستشير وتستضيء بإنجازات وتضحيات الفلسطينيين في تاريخها الطويل، الممتد من عز الدين القسّام وعبد القادر الحسيني، إلى غسان كنفاني، ورسوم الشهيد ناجي العلي، وأشعار محمود درويش، وقصص سميرة عزّام، واجتهادات المفكّر اللامع إدوارد سعيد؛ ذلك أن الفعل الشعبي السياسي الوطني المتجدد هو ذاك الذي يوحّد التاريخ الكفاحي الفلسطيني في مراحله المتعاقبة. فالكفاح الفلسطيني كفاح شعب لا كفاح «فصائل»، كفاح تاريخي دامٍ وطويل، لا يقبل بالتجزئة ولا بالتسويق والتبعية، مستقل كوّنَ ذاته حراً يعلّم ذاته ويتعلّم من تاريخ حركات التحرر التي انتصرت في العالم، يستنير ويكون تنويرياً، لأنّ الأفكار المظلمة، التي تتقن الخطابة والجمود، لا تحرّر أحداً.

إن الحفاظ على وحدة التاريخ الكفاحي الفلسطيني، في علاقاته المتعددة، والمتجددة هو المرجع الموضوعي لانبعاث الوعي الوطني الشعبي وأحكامه الموضوعية. لهذا نسأل: ما الفرق بين الوعي الفلسطيني الذي لم ينسَ مآثر عبد القادر الحسيني، وذاك الوعي المريض الذي صفّق لـ «اتفاقية أوسلو»، وصفّق طويلاً «للفرد» الذي سعى إليها واعتبرها نصراً. وبداهة، فإن الوعي الأول جماعي سياسي التصور، يبحث عن الحق ويحترم أرواح الشهداء، بينما الثاني «أَفْراديّ» يلهث وراء المصلحة، ضحل الثقافة، يحتفي بالولاء والتعصّب الفئوي الضيّق، نخبويّ وبائس في نخبويته، لا يسأل ولا يراجع مسكون باليقين ـ المصلحة الفئوية، ذلك أن المصلحة العمياء تظنّ أنها الحقيقة، وما خارجها شذوذ وخروج على «الشرعية» الزائفة التي يحدّد معناها المرجع الذي نصّب ذاته شرعية مطلقة تنعم بـ «فائض الدم الوطني»، الذي يعارض المصلحة الوطنية ويعبث بأهداف الشعب الفلسطيني.

وما دمنا نتحدث عن تراجع الوعي الشعبي وأسبابه، يتوجّب التذكير بالإيجابي الذي كان فيه في البداية، أي بالتنظيمات المتعددة وصحفها ومجلاتها، والحضور النسبي للمرأة في الفاعليات الشعبية، والتفاعل النسبي بين المثقفين والفصائل. فقبل أن يُختصر المثقف إلى ولاء مدفوع الأجر كان له دوره في القول والكتابة، وكان هناك، ربما، حوار بين الثقافة المختصة، التي تتحدد بمثقفين محترفين، وثقافة الجماهير، إن صح القول، حيث الأولى تنقد العفوي والضبابي، وحيث الثانية تجعل الأولى أكثر وضوحاً وأقل تكلّفاً وضيقاً.

ربما كان غسان كنفاني، وما يزال، صورة عن المثقف الوطني الفلسطيني الذي يتوجّه إلى جماهير تؤمن به، ويتبادلان الثقة والهدف والاعتراف، وكذلك ناجي العلي الذي عيّن ذاته ناطقاً باسم الحقيقة والوعي العفوي الشعبي. ونظراً لفاعلية

الطرفين ودوريهما في إيقاظ «الجماهير» والحوار معها، قام العدو الصهيوني باغتيال الأول وقام «عدو داخلي» -مع فرق ما- باغتيال الثاني. سيطرت صورة المثقف السلبي الذي يوحّد بين الولاء التنظيمي و«المخصص الشهري»، إذ الأول ضامن للامتيازات والوظائف، وإذ الثاني أداة قمع وغواية وعبث.

واقع الأمر أن الفعل الوطني الفلسطيني يُقرأ في أهدافه الأولى، التي وعدت بالتحرير واسترجاع فلسطين، وكانت تشتّطُ أحياناً وترى في ذاتها طليعة عربية تقود الفلسطينيين والعرب جميعاً، قبل أن يصبح القائلون بها صورة أخرى عن الحياة السياسية العربية الرسمية، التي تتسم بالموات ومعاداة التحرر، أكان فردياً أو مجتمعياً. أدّت محاكاة المسؤول الإداري الفلسطيني للمسؤول العربي إلى انطفاء السياسة والثقافة معاً، وإلى محاصرة الوعي الشعبي والتطيّر من الاستقلال الذاتي للحركة السياسية الشعبية، وآية ذلك مآل الانتفاضة الفلسطينية الأولى، في نهاية ثمانينات القرن الماضي، التي شكلت نقطة مضيئة متميزة في الكفاح الفلسطيني، ولعبت فيها المرأة دوراً محورياً. فقد هُرعت التنظيمات المختلفة إلى خنق هذه الانتفاضة و«تخريب» قيادتها العفوية: بعضنا تَمسَّك بثنائية التابع والمتبوع، فهو بدء العمل الوطني ونهايته، وبعضٌ رأى في دور المرأة وِزراً لا يمكن تحمّله. الأول جسّد قمعاً مرجعه السيد الرئيس «الذي يضع في جيبه» «أسرار السياسة» والمخصصّات الشهرية، وبعضٌ لاحق اختصر العمل الوطني في ثنائية المؤمنين وغير المؤمنين!

نسأل هنا ما معنى التحرر الوطني إن كان «المخصص» ضامناً للممارسة والولاء، وما هي هذه الممارسة التي يضمن «صحتها» مخصص شهريّ منتظر؟ وما آفاق تحرّر يقف فوقه نفر يقيسون درجات الإيمان بالعمليات العسكرية أكانت طائشة أم مدروسة؟ وما هو الفرق بين الوعي الفلسطيني وغيره، إن كان المرجع لا يحتاج إلى الجغرافيا والتاريخ ويذوب في عمومية مجردة

قوامها: «الإيمان»، الذي يرى في الاستقلال الوطني المحدد الهوية تطاولاً ومروقاً؟

عَرِفَ العمل الوطني الفلسطيني، منذ البداية، ما يقمع الخيار الحر: فقد كان المخصص الشهري لا يُقتصر على الأفراد، بل تضمّن أيضاً التنظيمات «الفرعية» التي كان عليها قبول مرجع أساسي أول يوزّع المخصصّات على التنظيمات القابلة به. ولهذا بقي مصطلح «الجبهة الوطنية»، الذي عرفته حركات تحرر متعددة مطروداً من الحياة الوطنية الفلسطينية. كان هناك دائماً مقرِّر أول ومرجع وحيد واستمر الحال إلى اليوم، رغم اختلاف الشروط والإمكانيات. وفي حدود كهذه، فإن الوعي الشعبي إما أن يكتفي باجتهاده، أو يلوذ بالإعلام اليومي والتعليقات الساذجة، أو يرتهن إلى إرادة تروّضه وتشوّهه وتحتكره؛ أليس الحديث اليوم باسم القضية الفلسطينية مرتهن إلى مكان وحيد ومسؤول وحيد، له أصحابه الموالون له الذي يقاسمونه الصمت وغياب الاجتهاد والحوار والفساد أيضاً؟

يشير الالتباس، أو الضياع، الذي لازم «اتفاق أوسلو» إلى إدارة سياسية مأخوذة بمصيرها الذاتي. فالطريقة التي أُنجزَ بها الاتفاق، والأدوات التي ساهمت في صياغته، والغموض الساخر الذي أحاط به، كل ذلك أعلن عن إدارة قاصرة مهووسة بالحفاظ على مواقعها، كما لو كانت هذه المواقع مهنة تدرّ «ريعاً» وامتيازاً لا يمكن التخلّي عنهما.

لا يفاجئ الأداء السياسي الذي صاغ «اتفاق أوسلو» أحداً، فالمؤسسة المسيطرة أدمنت اختزال الحقائق إلى حقيقة «مسؤول أول»، حيث يبدو النقد الذاتي، كما القرار الجماعي، دنساً يقترب من الخيانة. ولعل غياب النقد الذاتي، كما العمل الجماعي، جعل الاتفاق ـ الصفقة قائماً قبل قيامه. وقد نسأل ما موقع الوعي الشعبي الفلسطيني في ممارسات إدارية

تتحدث باسم الوطن ولها ملامح الصفقة؟ والسؤال الأكثر حضوراً وإيلاماً: لو كان هناك عمل وطني جماعي، أكان الحال الفلسطيني ينتهي إلى ما انتهى إليه اليوم، إذ فلسطين تُختصر في صوت لا يُحسن الكلام، يتنازل و«يتطامن» كي يحتفظ بموقعه؟

انعكس إلغاء السياسة، في العمل الإداري الرسمي، في الحفاظ على تقاليد الفرد والنخبة المؤيدة له والمراجع الفردية المُسْتَرْلَمة. غطى هذا العمل المفلس نفسه، بلفظية مجانية قوامها: الحق في العودة، فلسطين وعاصمتها القدس، دم الشهداء وروح فلسطين... هكذا تحولت «السياسة»، وهي فعل تحرري - تحويلي، إلى فعل تقليدي مناهض للتحرر ومغاير له.

لا يصدر الوعي الشعبي عن ذاته، فهناك عناصر ضرورية يتكئ عليها، أولها الحوار المجتمعي الفاعل، والفعل الثقافي الجماعي، والنقد الذاتي المتجدد، والاعتراف بدور المرأة، الذي لا يحتاج إلى الاعتراف لأنه قائم بالضرورة. وهناك أيضاً سياسة ثقافية - سياسية يُعهد إليها بتوحيد الفلسطينيين في الشتات وإبراز وجهة نظر وطنية واضحة ومتكاملة، ولو بشكل نسبي. يصدر اليوم الوعي الشعبي الفلسطيني، بمعناه الحقيقي، عن مناهضة الممارسات السائبة التي تتحدث باسم القضية الفلسطينية، المجسّدة في جماعة لم ينتخبها أحد، لأنها ورثت سلباً قام على إعلاء المسؤول الوحيد، ولا يزال. ومن البداهةِ أن الوعي الوطني الفلسطيني يتأتى عن الكفاح العملي ضد العدو الصهيوني، على مبعدةٍ عن مراجع فلسطينية، تُدعى قيادات ترتاح إلى الهدوء والاستقرار وإلى علاقات لا اضطراب فيها مع العدو الإسرائيلي.

بؤس التفكير الاستراتيجي العربي في مواجهة الدولة الصهيونية

جلبير الأشقر

حيث لا يمكن الإحاطة بصورة مرضية في عنوان هذه المداخلة، فسأكتفي بتقديم رؤوس أقلام لا غير، لأن الموضوع واسع جداً. ولذلك فلنعتبر الطرح التالي على أنه مادة للتفكير فحسب، وليس أكثر.

لو نظرنا نظرة تاريخية للنضال ضد الصهيونية، فمن الممكن أن نستخلص دروساً مهمة من هذا التاريخ. وبالطبع فإن أي نضال، وأي حركة تحرر، لا تأخذ بعين الاعتبار دروس التاريخ، لا يمكن أن تتقدم. فلننظر قليلاً في هذا التاريخ، بصورة مقتضبة طبعاً. لو بدأنا بالنضال ضد الحركة الصهيونية، وضد الاستيطان الصهيوني في فلسطين، نجد أن مرحلة السنوات الأساسية كان الطاغي فيها وجه أمين الحسيني ودوره، الذي كان في الحقيقة دوراً كارثياً بالنسبة لنضال الشعب الفلسطيني. طوال سنوات عديدة كان التركيز على مهادنة البريطانيين ومحاولة

استمالتهم ضد الحركة الصهيونية. بالطبع هذا حساب قصير النظر وخاسر، وكان خاسراً في الواقع.

في مواجهة الاستعمار الاستيطاني والاستيطان الصهيوني، كانت فكرة الكفاح المسلح أكثر عقلانية بكثير من الاتكال على البريطانيين، والكفاح الشعبي أيضاً. ما حصل هو أن ظهور الكفاح المسلح الطاغي كان عن طريق محاولة عز الدين القسام شن كفاح مسلح ضد اليهود والبريطانيين في فلسطين، لكن بأيديولوجيا سلفية جهادية تؤدي إلى توحيد المجتمع اليهودي وشق المجتمع العربي. أي توحيد المعسكر المعادي وشق المعسكر الذي ينتمي إليه النضال. وبالطبع هذه استراتيجية كان محكوماً عليها بالفشل أيضاً، لا سيما أنها لم تكن مبنية على فكرة النضال الشعبي، بقدر ما هي على فكرة حرب عصابات محدودة.

كان انفجار ثورة العام 1936 بشارة أمل في البداية، لكن أيضاً جرى تحويلها باتجاه غير مناسب، من خلال أسلمتها عن طريق أمين الحسيني، الذي كان دوره على رأس الحركة الفلسطينية كارثياً، كما قلت سابقاً. وانتقل بعد ذلك إلى الاتكال على الأنظمة العربية، المملكة السعودية في ذلك الوقت وتوسطها لدى البريطانيين. وعند فشل كل ذلك، انتهى به الأمر إلى الاتكال على ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، وكان هذان أيضاً رهانين كارثيين بالنسبة للنضال الفلسطيني كما نعلم. فنرى معالم معضلة النضال ضد الصهيونية في محيط يتطلب إدراكاً لمقومات النضال، ولدور الأنظمة المحيطة، ولدور المجتمع الدولي أو دور الدول القائمة على النطاق العالمي وطبيعتها، وفهم من يمكن فعلاً الاتكال عليه في النضال ضد الحركة الصهيونية.

كان هذا قبل العام 1948. ولو نظرنا إلى ما حصل بعد ذلك، بعد فشل الجيوش العربية في مواجهة الحركة الصهيونية،

لوجدنا أنها كانت أساساً أضعف عسكرياً مما كان لدى الحركة الصهيونية من قدرات. لكن في المرحلة اللاحقة بقي المنطق العسكري هو السائد، أي استراتيجية الطوق العربي بفكرة تحرير فلسطين عن طريق حرب ثانية بعد حرب العام 1948، تأتلف فيها الظروف، ويعود فيها الانتصار للجانب العربي. وكما نعلم أصيبت هذه النظرة بفشل عميق في العام 1967، لا سيما من خلال الفرق النوعي بين جيوش الأنظمة العربية، كأنظمة ديكتاتورية وفساد بيروقراطي، وبين الجيش الصهيوني الذي له معالم الجيش الشعبي في إطار شعب استعمار ومستعمِر (أي شعب استعمار استيطاني)، ولكن هناك تعبئة للقدرات العسكرية مميزة لدى الدولة الصهيونية، تعد من مقومات تفوقها العسكري.

أدت هزيمة العام 1967 إلى تغيّر كبير في النظرة العربية العامة، ولا سيما نظرة مصر وجمال عبد الناصر للموضوع، واقترن ذلك بانفضاح، أو التعرّف إلى، حصول الدولة الصهيونية على السلاح النووي في منتصف الستينات. وبالتالي بات التصوّر لدى عبد الناصر أن القضاء عسكرياً على الدولة الصهيونية لم يعد ممكناً. ومن هنا، جاء انتقاله إلى محاولة «إزالة آثار العدوان» (كما سمي في ذلك الوقت)، من خلال القبول بقرارات مجلس الأمن الداعية إلى انسحاب الجيش الصهيوني من الأرض المحتلة، لقاء تنازلات عربية تقترن بوقف حالة الحرب. وعندما يكون الاستخلاص أنه لا يمكن، عن طريق الحرب تحقيق الهدف، يكون لذلك شيء من العقلانية بالتأكيد.

وفي مواجهة ذلك، هبّت منظمة التحرير الفلسطينية، ومن حولها فصائل الكفاح المسلح الفلسطيني، متبنية منطق حرب التحرير الشعبية، مع الرجوع إلى النموذج الجزائري أو النموذج الفيتنامي، لدى اليسار بصورة خاصة. إن إسقاط هذه التجارب على الواقع الفلسطيني الذي تختلف شروطه بصورة كاملة عن

سواء الحالة الفيتنامية أو الجزائرية، من حيث موازين القوى والتعداد السكاني وطبيعة العدو وقدراته العسكرية وطريقة تسلحه وغيرها، كلها أمور تجعل من تلك الاستراتيجية محكوماً عليها بالفشل، ولم تدم في الواقع؛ فالإيمان بأن حرب الشعب ستحرر فلسطين لم يستمر سوى سنوات قليلة جداً.

كان هناك محاولة لإعطاء مثل هذه النظرة عقلانية أكبر، في ما عبّر عنه جورج حبش، بصورة خاصة، في فكرة «الهانويات». أي إدراك أن قدرتنا الذاتية – كفلسطينيين - على التغلب على الدولة الصهيونية ضعيفة، لكن يجب أن نكون رأس الحربة لنضال إقليمي أو عربي عام، ومن هنا فكرة الهانويات. أي إذا كان الفيتناميون في جنوب فيتنام قادرون على مواجهة الاحتلال الأمريكي، فيعود جزء كبير من ذلك لوجود عمق يستندون إليه في فيتنام الشمالية، أي هانوي. وبذلك تتمثل فكرة الهانويات العربية بتحويل عمان ودمشق وبغداد والقاهرة إلى أنظمة يمكن أن تساند حرب التحرير الشعبية. وبالطبع هذه فكرة أكثر عقلانية من فكرة حرب الشعب الفلسطيني المحضة التي كانت موجودة، نوعاً ما، لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي ربطت مبدأ حرب الشعب بمبدأ عدم التدخل في الشؤون العربية، فنرى التناقض الكبير بين الفكرتين.

لكن في الحقيقة، حتى دعوة حبش إلى الهانويات لم تقترن بعمل يندرج في هذا المنطق، من خلال النضال من أجل إسقاط الأنظمة العربية في البلدان المذكورة أو تغييرها، باستثناء الأردن خلال الفترة القصيرة التي كان فيها للكفاح المسلح وجود مكثف. في المقابل، كان للمنظمة علاقات مع الأنظمة الديكتاتورية في العراق وسوريا ثم في ليبيا، وبالطبع هذه لن تكون هانويات ولا بصورة من الصور، بل هي أنظمة قائمة على اضطهاد شعوبها. وهنا نرى التناقض، من حيث أنه لا يمكن الاستناد في حرب تحرير على أنظمة اضطهاد.

إثر ذلك، انتقلت منظمة التحرير الفلسطينية سريعاً، بعد العام 1971، من نداء حرب الشعب والتحرير إلى الدولة الفلسطينية المستقلة، التي، في النهاية، كانت خياراً استراتيجياً لم يأخذ حقه الكافي من التفكير. أعتقد لو نحكم على هذا الخيار اليوم بمنظار التاريخ، لاعتبرناه إعفاء للأردن ومصر من مسؤولية استرجاع الضفة الغربية وقطاع غزة، مع الإيمان بأن منظمة التحرير قادرة على الحصول على الأراضي المحتلة عام 1967، من خلال ضغط دبلوماسي، بمساعدة الدول العربية لا سيما النفطية منها، بتوسطها لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

كانت هذه استراتيجية عقيمة جداً، وما أنقذها هو انتفاضة العام 1987، بفتحها مجالاً لإضعاف الدولة الصهيونية، من خلال خلق أزمة عميقة في داخلها، وإثارتها تعاطف دولي وعالمي أكبر حتى مما نشهده اليوم خلال الإبادة في قطاع غزة، لا سيما لكونها كانت انتفاضة غير مسلحة، وكان هناك إدراك وذكاء استراتيجي لدى قيادة الانتفاضة في الداخل بشأن عدم الوقوع في فخ حمل السلاح.

لكن الذي حصل أن منظمة التحرير استولت على قيادة الانتفاضة، وجيّرت هذا المجهود والضغط الشعبي لصالح استراتيجيتها في هدف الدولة المستقلة بالاتكال على الأنظمة، مثل المملكة السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا حصل. وبذلك نصل بهذا الطريق إلى كارثة أوسلو عام 1993، القائمة على إجهاض هذه الدينامية التي بدأت مع الانتفاضة، وتجييرها في مشروع يستند على الإيمان بقدرة إقناع الدولة الصهيونية بأن تقبل بدويلة فلسطينية تتعايش معها بشروطها. حتى هذا التفكير اتضح سريعاً أنه ليس أكثر من وهم، لا سيّما في ظل تسارع النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، بصورة خاصة، علماً أن موضوع الاستيطان هو أحد المواضيع التي قبل ياسر عرفات بوضعها على الرف في أوسلو، وكان هذا خطأ عظيماً جداً.

من هنا، ننتقل ونرى كيف أن هنالك نوعاً من التراوح في الاستراتيجيات والنضالات وطرق العمل. ننتقل إلى العكس، إلى انتفاضة الأقصى عام 2000، التي وقعت تماماً في فخ استخدام السلاح، على العكس من الانتفاضة الأولى، وهو السلاح الذي أجاز وجوده الاحتلال نفسه في يد السلطة الفلسطينية. استخدام هذا السلاح أجاز للدولة الصهيونية أن تستخدم أساليب عنف فاقت كل ما سبقها، حتى ذلك الوقت، في قمع تلك الانتفاضة. وهنا بان، بشكل واضح، فشل الاستراتيجية التي جسدتها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية (سلطة أوسلو)، التي يمثلها الآن محمود عباس كما نعلم.

في وجه ذلك، ظهرت حركة حماس التي انطلقت خلال الانتفاضة الأولى، وجاءت بتجديد لفكرة الكفاح المسلح أو العودة للاستراتيجية المبنية على العنف. هو بالتأكيد عنف مضاد، لكن علينا فهم أن مشروعية شكل نضالي لا تعني عقلانيته. أي أن شكلاً من النضال، كالكفاح المسلح، قد يكون مشروعاً لكن لا عقلانية فيه، في إطار الظروف الموضوعية في المواجهة. فكان هناك نوع من التفكير السحري المرتبط أيضاً بتفكير ديني بقدرة الانتصار العسكري.

هنا نعود للمشكلة ذاتها الملازمة لأسلمة النضال، عوضاً عن أن يبقى نضالاً وطنياً تحررياً ديمقراطياً، وذلك لا يسمح بمخاطبة المجتمع اليهودي الإسرائيلي، كما لا يسمح حتى بتوحيد صفوف الشعب الفلسطيني. وهذه استراتيجية بلغت ذروتها في «طوفان الأقصى»، الذي كان فعلاً تفكيراً قاصراً جداً، وأدى إلى كارثة عظمى أخطر بدرجات من نكبة العام 1948.

في الخلاصة، ما هي معطيات استراتيجية عقلانية في مواجهة الصهيونية؟ علينا ابتداءً أن نعي خصائص الاستيطان الصهيوني والمعطيات السكانية الديموغرافية (ففلسطين ليست

إفريقيا الجنوبية أو الجزائر). ويجب أن يؤدي هذا إلى فهم أن الاستراتيجية المبنية على العنف محكومة بالفشل؛ فلا عقلانية في مثل موازين قوى كهذه أن تختار النضال على الأرضية التي يتفوق فيها العدو بدرجات عليك. إن أي فهم تكتيكي للكفاح المسلح يمكن أن يندرج في إطار استراتيجية مغايرة لفكرة التحرير بالوسائل العسكرية. ومن الواضح تماماً، في مواجهة الدولة الصهيونية، لا بد من شق المجتمع اليهودي من أجل تغيير موازين القوى، وعزل الدولة الصهيونية عن مصادر دعمها، ولا سيما الولايات المتحدة. إن أي استراتيجية عقلانية يجب أن تتضمن هذه المعطيات، بما فيها، وبصورة خاصة، شق المجتمع اليهودي. وبذلك، فإن أي استراتيجية أخرى تؤدي إلى عكس ذلك، أي إلى توحيد المجتمع اليهودي لا سيّما خلف قيادة صهيونية يمينية متطرفة، ينتج عكس المطلوب.

هل استراتيجية الدولة الواحدة التي ما زال ينادي بها البعض، مواتية؟ لتكن هذه الاستراتيجية منطقية، يجب أن تكون مرتكزة، بصورة أساسية، على كسب غالبية من الإسرائيليين اليهود، بإقناعهم بالتعايش في دولة واحدة. ولكنني أرى كثيرين من الداعين للدولة الواحدة يتخذون مواقف معاكسة لذلك، وأحياناً لا يريدون حتى مخاطبة المجتمع اليهودي الإسرائيلي. وبالتالي هناك تناقض في هذا المجال، مع علامة استفهام كبرى حول القدرة على التوصل إلى مثل هذا الحل الذي أراه جميلاً، لكنه يبدو لي أقرب للخيال.

ماذا يبقى بعد؟ يبقى الأخذ بعين الاعتبار تعدد الساحات، وبالتالي تعدد الاستراتيجيات فيما يتعلق بالنضال الفلسطيني. هناك نضال من أجل إنهاء احتلال الأراضي المحتلة عام 1967، ولكن لا يمكن أن يكون له جدوى إلا بالالتحام مع مصر والأردن، الأمر الذي يتطلب الالتحام بالنضالات الشعبية ضد الأنظمة، سواء في مصر أو في الأردن. وأما بالنسبة لأراضي

العـام 1948، فهنـاك الاسـتراتيجية المطالبـة بدولـة لكافـة المواطنين. وفيمـا يتعلـق بالشـتات، فهنالـك نضـال مـن أجـل المسـاواة فـي الحقـوق، وهـو النضـال الـذي ركـن علـى الـرف بداعـي العـودة، لكـن يـؤدي إلـى وجـود أبارتهايـد فـي بلـد كلبنـان، بلـدي. نتلكـم عـن أبارتهايـد فـي الدولـة الصهيونيـة، لكـن هنـاك أبارتهايـد آخـر فـي الدولـة اللبنانيـة، يعبـر عنـه التمييـز الـذي يعانـي منـه الفلسـطينيين فـي لبنـان.

معالم الفاشية في إسرائيل: التوجهات العالمية والأزمة البنيوية المحلية

عصام مخول

تمر القضية الفلسطينية اليوم في ظرف خاص، وهو ظرف مرتبط بحالة جديدة تمر فيها البشرية جمعاء، وتكمن هذه الحالة، التي يمكن وصفها بالزمن الدامي، في وجود مواجهة بين عالم الوحوش العملاقة، وعالم الشعوب - عالم مقاومة الوحوش العملاقة. ويشكل الموقف من قطاع غزة وحرب الإبادة التي تتعرض لها، في عالمنا اليوم، المسطرة السياسية والأخلاقية والحضارية.

لقد شكل الموقف من الڤيتنام، في يوم من الأيام، هذه المسطرة. وكذلك كان الموقف من الثورة الكوبية، والموقف من الأبرتهايد، ومن المعركة ضد الأبرتهايد في جنوب إفريقيا. وفي ستينات القرن الماضي كان الموقف من الثورة الجزائرية هو الآخر مسطرة سياسية وأخلاقية وحضارية. وفي كل واحدة من

الحالات، التي شكلت عناوين بارزة مما مرت به البشرية، كانت الصهيونية، وإسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، دائماً في الجانب القبيح من التاريخ.

وإذا أمعنا في التاريخ بعض الشيء، يمكن القول إن هناك دائماً قضية محورية، هي القضية الأولى على الساحة الإنسانية، على ساحة البشرية. لنأخذ مثلاً ما كتبه ماركس في ثلاثينات القرن التاسع عشر إلى إنجلز: إن الموقف من الانتفاضة البولندية اليوم، هو مقياس ثورية أي طرف في هذا العالم. نستطيع أن نقول اليوم، إن معركة الشعب الفلسطيني، رغم كل الدماء التي تسيل، ورغم الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، والعربدة التي تقوم بها إسرائيل، هي الآن الأكثر حضوراً على الساحة الدولية والعالمية.

وقبل أن نبدأ بنقاش ما يحدث في إسرائيل، نستطيع أن نقول: إنّ إسرائيل أرادت أن تضع القضية الفلسطينية على الرّف نهائياً، حتى قبل أقل من عام من الآن، وبالتحديد في أيلول/ سبتمبر 2023، عندما تحدث نتنياهو في الأمم المتحدة، كان يفتخر ويتساءل: أين هي القضية الفلسطينية؟ أين هو الشعب الفلسطيني؟ من يتعامل مع هذا الموضوع العتيق؟ وإذ بإسرائيل، توسع عدوانها، في ظل بحر الموت والدم الذي حفرته في غزة ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، وجنوب لبنان، وضاحية بيروت الجنوبية، وإيران.

لكن القضية الفلسطينية في المواجهة مع هذا العدوان الذي شنته إسرائيل، فرضت نفسها باعتبارها القضية الأولى على الساحة الدولية اليوم. وهذا انتصارٌ مهم، وإنجازٌ كبير نستطيع أن نعتمد عليه في المواجهة مع عالم الوحوش العملاقة المنفلت من عقاله في ظل تأزم حالته، واهتزاز مواقعه في المرحلة التاريخية التي نمر بها.

نحن نعي أن إسرائيل تعيش حالة واضحة ناجزة من الانتقال الفاشي. فإسرائيل، التي كانت تطرح نفسها بصفتها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وهو طرح أيديولوجي ليس منطلقاً من وصف الواقع، فهي معنية بأن تظهر الوحيدة في هذا العالم «المتخلف»، الذي تعيش فيه كما تدعي هي، وأنها «الحضارة» الوحيدة، و«الديمقراطية» الوحيدة، و«الليبرالية» الوحيدة. وهي اليوم تثبت، أن المكونات الديمقراطية في نظامها السياسي، لا تشكل أكثر من قشور لنظام عسكري وصل اليوم إلى مرحلة انتقال فاشي بخطوات متقدمة. وليس هذا الانتقال وليد الحرب، ولا وليد حرب الإبادة المستمرة منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023؛ وإنما الحرب هي نتيجة الانتقال إلى الفاشية، التي سببت هذه الحرب، وسببت الكثير من التحولات الأخرى الأساسية على الساحة الإسرائيلية، ووجد امتداداً لها على الساحة الفلسطينية سواءٌ بسواء.

إنّ الانتقال الفاشي هو النتيجة الحتمية لنضوج الشروط المرتبطة بالأزمة البنيوية التي تتسم بها إسرائيل، وهي قائمة قبل حدوث القفزة في عملية الانتقال، جعلته سافراً وواضحاً ورسمياً، منذ انتخابات العام 1996، التي أوصلت نتنياهو إلى الحكم، وهو ممثل لقوى فاشية، متهمة في إسرائيل نفسها بأنها إرهابية. وينتمي إلى هذه القوى، ليس على وجه الحصر، بن غفير، وفتية التلال، وما إلى ذلك. والآن تجلس في حكومة إسرائيل تلك القوى، التي اعتبرتها المؤسسة الإسرائيلية الأمنية والسياسية والمدنية، حتى الآن، قوى إرهابية، وقوى تنتمي إلى منظمات وتنظيمات إرهابية، تمت محاكمتها على هذا الأساس. أي أن القوى الفاشية هي الآن تجلس في سُدة الحكم. هذه القوى الفاشية لم تنشأ بسبب بعد وصولها إلى الحكم، أو بسبب هذا الوصول، وإنما التحول الفاشي هو الذي أوصل هذه القوى إلى الحكم. وقد تم ذلك عندما أصبح الخطاب الفاشي هو الخطاب السائد في إسرائيل.

تأتي الفاشية لتجيب على أزمة. والأزمة العميقة في إسرائيل هي في نهاية المطاف أزمة مشروع الاحتلال الإسرائيلي. بعد سبعة وخمسين عاماً، وأنا أشير الآن إلى احتلال المناطق المحتلة عام 1967، وصل هذا الاحتلال إلى أقصى مداه، ولم يعد قادراً على التقدم في أي اتجاه.

كان يمكن أن يتقدم الاحتلال في أحد اتجاهين، وكلاهما له تبعاته. الاتجاه الأول هو التقدم نحو مخرج منطقي قائم على إدراك عدم إمكانية الاحتلال مواصلة التقدم أكثر مما وصل إليه، وغياب إمكانية إنهاء أو إلغاء القضية الفلسطينية كما أراد، وبالتالي، يتوجب عليه أن يعيد التفكير سياسياً، ويبحث عن حلول لا تقوم على نفي حقوق الشعب الفلسطيني ونقضها، وإنما الاعتراف بها والتعايش معها.

ولكن الانزياح اليميني المتطرف في إسرائيل حجب فرصة نشوء قوة سياسية في الساحة الإسرائيلية، قادرة على رؤية أنّ هذا هو المخرج، وأنه المخرج المنطقي، وهو مخرج صحيح. ولكن لا توجد تلك القوى التي تستطيع أن تحمل هذه الرؤية، أو لديها الجرأة على مخالفة التيّار والخطاب الفاشي السائد في الظرف الاحتلالي، التي تجرؤ على الذهاب في هذا الاتجاه. ولذلك، لم يبت ممكناً إلا خيار الاتجاه الثاني للخروج من مأزق الاحتلال الذي لم يعد قادراً على التقدم، وهو الاتجاه نحو تعميق الأبرتهايد، وصولاً إلى الأبرتهايد المعلن، وإلى حرب الإبادة. ليس أمام الاتجاه الفاشي إلا محاولة القضاء على الشعب الفلسطيني، والقضاء على حقوقه، والتنكر لها، والذهاب نحو خطة الحسم.

كان هذا هو الحصان الذي انطلقت عليه الفاشية إلى الحكم، في غياب قوى سياسية إسرائيلية، قادرة على طرح بديل يتحدث عن خيار سياسي، خيار حل يأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني، ويأخذ في الاعتبار الاعتراف بالحقوق

الوطنية، وأنّ مخرج إسرائيل هو في مخرج الشعب الفلسطيني من الاحتلال. وذلك رغم أن هناك قوى تدعي أنها في المعارضة للنظام الفاشي، ولكنها لم تطرح بديلاً غير فاشي. ولذلك، في غياب قوة من النوع القادر على مواجهة الفاشية عملياً، كان الخطاب السائد في إسرائيل هو خطاب خطة الحسم. ولأن مخرج إسرائيل، يكمن في تخليها عن الاحتلال، فإنه سيتم فقط عندما ينجح الشعب الفلسطيني في التخلص من الاحتلال.

الاحتلال، الذي لا يستطيع أن يتقدم، يخلق المأزق والأزمات السياسية. فذهاب الإسرائيليين إلى الانتخابات خمس مرات خلال سنتين، وغيرها من مفارقات أخرى، هو تعبير عن أزمة عميقة بنيوية. ولا يمكن الخروج من هذه الأزمة بترتيبات انتخابية، وإنما بطرح مشاريع بديلة للمشروع السائد في إسرائيل – المشروع الاستعماري التوسعي.

ولكن خطة الحسم، والمشروع الفاشي والقوى الفاشية التي وصلت إلى الحكم جاءت بمشروع مضاد، وهو مشروع تخليص الاحتلال من الشعب الفلسطيني (بدلا من تخليص الشعب الفلسطيني من الاحتلال)، وهو ما شهدناه في العام الأخير، وهو ما نشهده في الخطاب السياسي القائم في إسرائيل، وما نشهده في التنكر الشامل والكامل لمجرد وجود الشعب الفلسطيني. لا يقتصر التنكر على إنكار حقه في ممارسة تقرير المصير، ولكن تنكر حتى له بصفته ضحية، ضحية العدوان عليه في غزة، ضحية الإبادة. إذا نظرنا إلى الخطاب السائد في إسرائيل، وربما في أمريكا - في عالم الوحوش العملاقة، على مدار عام من حرب الإبادة، تكاد لا تسمع أحد يتحدث عن الشعب الفلسطيني. لا أحد من هذه الوحوش يعطي الشعب الفلسطيني - بصفته ضحية - حقه في أن يكون معرفاً كشعب فلسطيني. فالحرب تعرض كأنها ليست ضد الشعب الفلسطيني، ليست حرب إبادة على الشعب الفلسطيني، بل تعرض على أنها

حرب ضد حماس، حرب ضد «الإرهاب»، حرب ضد «أذرع» أو «عملاء» إيران، وحرب ضد حزب الله، وما إلى ذلك.

لن تسمع عبارة مفادها أنّ هذه الحرب تستهدف الشعب الفلسطيني، حتى عندما يعترفوا بمجازر ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة. لا ذكرَ للشعب الفلسطيني بهذا المعنى. فهناك محاولة لمحو الشعب الفلسطيني من الذاكرة، وفي المقابل هناك طبعاً صمود فلسطيني وبقاء فلسطيني، ومأساة يعيشها الشعب الفلسطيني ويتحملها تُثّبت حضوره في وعي كل شعوب العالم، وبالأساس في قناعات الشعب الفلسطيني والشعوب التي تتضامن معه وتقف إلى جانبه.

ولكن تواطؤ النظام الرسمي العالمي (حلفاء إسرائيل)، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مع محاولة محو الشعب الفلسطيني، وتقاعس وعجز آخرين، بدافع الاعتماد على فائض القوة الإسرائيلية، دفع نحو كبح وإخماد فكرة تخليص الشعب الفلسطيني من الاحتلال، وبدلاً من ذلك السعي إلى الخروج من الأزمة بتخليص الاحتلال من الشعب الفلسطيني. هكذا تشكلت خطة الحسم، ووفقاً لها، فإن أمام الفلسطينيين، إما الخضوع للاحتلال والقبول به، وإما التهجير، وإما الموت والإبادة بقوة الاحتلال المنفلت على الشعب الفلسطيني. ولا يقتصر هذا على قطاع غزة، فما يحدث من استهداف لمخيمات اللاجئين، بالإضافة إلى كونه استهدافاً لقضية اللاجئين للقضاء عليها، واستهدافاً لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين بطرق متنوعة (أحدثها القانون الذي سُنّ في الكنيست بالأمس)، هو استهداف للشعب الفلسطيني في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية.

إنّ إسرائيل ومعها الصهيونية، في ظل هذا الانتقال الفاشي وهذه الحرب - حرب الإبادة – دخلت، في ظل أزمتها، في طور أعلى من التوحش الديكتاتوري الإرهابي السافر. وهي على الرغم من

ذلك، تبحث عن تحسين مواقعها وتوسيع مساحة دورها الوظيفي في المنظومة الإمبريالية في زمن الوحوش العملاقة المأزومة بدورها عالمياً، التي تعاني هي الأخرى من اهتزاز مواقعها.

صحيح إنّ خطة الحسم، الفاشية الإسرائيلية، هي خطة لحسم الصراع مع الشعب الفلسطيني. ولكن هذه الخطة لا تقتصر على هذه المهمة. فبالإضافة إلى خطة الحسم، هناك خطة القوى الفاشية المتعلقة بداخل إسرائيل، من أجل حسم الصراع، داخلياً، على طابع دولة إسرائيل ذاتها، وتغليب الدولة اليهودية على الدولة الديمقراطية الليبرالية التي تدعيها إسرائيل (لها مصالح أيديولوجية في ادعائها والتباهي بها).

تسعى هذه القوى بشكل حثيث، وعدواني، إلى تغليب الدولة اليهودية؛ والشريعة اليهودية على حكم القانون؛ وابتلاع دولة التاناخ (التوراة التاناخية) للدولة الإسرائيلية التي نشأت ضمن ترتيبات النظام العالمي الجديد بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ وعسكرة الدين، بتحويل الدين إلى بنيان عسكري منظم عسكرياً، وفي خدمة العسكر؛ وتديين العسكر، بتحويل العسكر إلى مؤسسة يهيمن عليها الفكر الديني الصهيوني الديني الذي يتحكم في المراكز العليا في الدولة اليوم، وخصوصاً في القضايا الأمنية؛ وتغليب جيش الرّب على جيش الشعب (في إسرائيل التي طالما تحدثت عن جيش الشعب)؛ وتسعى إلى تمكين وترسيخ هيمنة الثقافة السياسية والأيديولوجية لميليشيات المستوطنين والفاشيين المسلحين، على كل ما عداها، وهي تقوم بكل الموبقات التي يمكن أن تقوم بها في المناطق الفلسطينية، وتجاه الجماهير العربية الفلسطينية في داخل إسرائيل، وتجاه كل القوى اليهودية التي تعارض هذا الموقف الفاشي الاحتلالي الذي يريد أن يمحو القضية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني.

وتتعامل إسرائيل اليوم، في طور توحشها، مع الديمقراطية،

التـي ادعتهـا تاريخيـاً واعتبرتهـا جوهـراً ومركبـاً بنيويـاً فـي كينونتهـا، علـى أن هـذه الديمقراطيـة باتـت عائقـاً أمـام مشـروعها الاسـتيطاني ومخططـات التهجيـر. نحـن نعـرف محدوديـة الديمقراطيـة الإسـرائيلية، بمـا فـي ذلـك فـي محدوديتهـا فـي إعاقـة الاسـتيطان، ولكـن حتـى هـذه الملامـح الشـكلية مـن الديمقراطيـة لـم تتحملهـا ولـن تتحملهـا القـوى الفاشـية التـي تتمتـرس فـي الحكـم اليـوم. ولأن بعـض هـذه القوانيـن باتـت عائقـاً أمـام مشـروعها الاسـتيطاني ومخططـات التهجيـر ذات الوتيـرة الأسـرع مـن ذي قبـل، ومـع تثبيـت يهوديـة الدولـة، اندفعـت مؤسسـة الحكـم فـي إسـرائيل إلـى تنفيـذ انـقلاب قضائـي فاشـي أخـذ شـكل القمـع داخليـاً، والحـرب العدوانيـة خارجيـاً. وبـات هنـاك مـن يسـأل فـي إسـرائيل اليـوم، فـي ظـل هـذه الهيمنـة للخطـاب الدينـي «أيـن ذكـرت كلمـة 'ديمقراطيـة' فـي التـوراة، حتـى نقـول دولـة ديمقراطيـة»؟

هكذا نحـن اليـوم فـي هـذه المرحلـة، التـي تحـاول أن تسـتعيد قصص وأسـاطير توراتيـة، بمـا فـي ذلـك يشـوع بـن نـون، والقضـاء علـى العماليـق، والقضـاء علـى الشـعب الفلسـطيني، بهـذا المعنـى علـى الأغيـار. إننـا أمـام هـذا المشـهد فـي إسـرائيل: حـرب إبـادة نحـو الخـارج، وحـرب إبـادة لـكل صـوت يريـد أن يناقـش الفكـر الفاشـي الـذي يقـود الحـرب الدمويـة، وحـرب الإبـادة على الشـعب الفلسـطيني.

فـي ظـل هـذه التحـولات ذهـب نتنياهـو إلـى الكونغـرس الأمريكـي ليعيـد للمعادلـة التاريخيـة رتابتهـا، وليطالـب بموقـع لإسـرائيل فـي نـادي الوحـوش العملاقـة. وهـو يريـد أن يقـول إن لنـا دور، نحـن ولدنـا هنـا، ولدنـا فـي كهـف الوحـوش العملاقـة. نحـن مـن هنـاك نشـأنا، وبرغبـة مـن هـذا الكهـف أُرسـلنا إلـى الشـرق الأوسـط. نحـن جـزءٌ منكـم، نحـن فـي خدمـة عالـم الوحـوش العملاقـة. أعطونـا القوة لأننـا نخـوض حربكـم، لا حربنـا وحدنـا. طالـب بالدعـم والمسـاندة بنفـس المنطـق الـذي خاطـب بـه ماكـس نـوردو عـام 1919 البرلمـان البريطانـي، عندمـا وقـف وقـال: نحـن جاهـزون، نحـن نعـرف مـاذا

تريدون منا. أنتم تريدون منا أن نحمي طريق الهند عبرَ الشرق الأدنى. نحن جاهزون لحماية مصالحكم، وننتظر منكم أن توفروا لنا القوة والقدرة والأدوات حتى نحمي مصالحكم.

بهذه الرسالة ذهب نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل النووية، التي تهدد في كل اتجاه، وتخوض الحروب مع كل دولة، وتشن الحرب على بعد 2000 كم على إيران، وتهدد بتكرارها. ذهب إلى الولايات المتحدة، يطلب: أعطونا، اعطونا الأدوات كما قال تشرتشل؛ لنحقق لكم النصر وليس لنا فقط. لنحقق لكم مصالحكم! هذا هو موقع الصهيونية. هكذا ولدت، وهكذا هي اليوم، وهي لا تستطيع أن تكون خارج هذا الكهف، لأنها عندما تكون خارجه، ستأكلها الضباع، وتأكلها الشعوب التي تريد أن تتحرر من صلفها وعربدتها.

ولذلك، لم يكن صدفة أن يقوم قادة الوحوش الإمبريالية العملاقة، بدعم حرب الإبادة الإسرائيلية على أطفال غزة ومدنيّها، وعلى الشعب الفلسطيني. فالمنظومة الامبريالية، وهذا هو الأمر الأساس، تعلن بشكلٍ واضح، أنها لم تتحمل في الماضي، ولن تتحمل اليوم، أي تمرد من أيٍ شعب عليها، ولا تتسامح مع محاولة الإفلات من قبضتها الخانقة، ومن قبضة أدواتها الصهيونية والرجعية. خاصةً وأن الإمبريالية العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة قد دخلت هي نفسها في طور أزمتها، وتزعزعت مواقعها العالمية، وأصبح نظام القطب الواحد، الذي شكل أحد أعمدة جبروتها، مهدداً، فهناك بشائر لمحاولات الوصول إلى عالم متعدد الأقطاب. فعندما تقوم الولايات المتحدة بإرسال حاملات طائراتها إلى غزة، وإرسال القنابل الكبرى إلى غزة وصواريخ التاد إلى إسرائيل، فإنها تقوم بذلك بدور الدفاع عن نفسها وعن مواقعها، وهي تعرف أهمية الدور الذي تلعبه عميلتها إسرائيل، الذي يخدم مصالح الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة، وليس العكس.

كتب المفكر الماركسي، الشيوعي الإسرائيلي، وولف ايرليخ، أنه قد تكون للصهيونية مصالح منفصلة عن المشروع الإمبريالي الأساسي، ولكن لا يمكنها تحقيق هذه المصالح إلا في سياق، وفي إطار، ومن خلال، قبول المشروع الإمبريالي السائد في المنطقة. إسرائيل لها مصالح ونحن نرى بأم العين، في التلفاز وليس فقط بالقراءة وبالتحليل، أن إسرائيل غير قادرة على تحقيق أي شيء من مصالحها، بما في ذلك تلك المصالح المنفصلة والمتناقضة جزئياً مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، من دون الاتكال على الولايات المتحدة، من دون التوافق مع مشروعها الإمبريالي والانخراط فيه.

وبسبب هذه الحالة التي يعيشها عالم الوحوش العملاقة، فإن عدم قدرة إسرائيل على الانتصار، من دون أن تهزم، يشكل هزيمة للمنظومة الإمبريالية العالمية، وزعزعة لأحد أعمدتها الأساسية، وأحد أدواتها الأساسية في المنطقة وفي العالم.

لم يكن صدفة أن تخرج مظاهرات الشباب والطلاب والجماهير الواعية في عواصم المراكز الامبريالية إلى الشوارع ضد زيف العالم الحر وزيف إنسانيته. ولسان حالهم يقول: لسنا نحن من يحرر فلسطين بمظاهراتنا الصاخبة واعتصاماتنا العنيدة دعماً لغزة وفلسطين، وإنما فلسطين هي التي تحررنا. ولذلك، فالمطلوب للمعركة التحررية القادمة - معركة التحرر القادمة في كل العالم - هو دعوة الجماهير الشعبية، الطلاب والشباب والأجيال الصاعدة، التي تصطدم بزور العالم الحر، أن تنضم إلى معركة حرية فلسطين من أجل أن تتحرر هي من موبقات الإمبريالية المهزومة في نهاية المطاف، التي تتناقض مصالحها مع مصالح أبنائها من الشباب ومصالح أجيالها الصاعدة.

دعم الولايات المتحدة لإسرائيل: رصيد استراتيجي أم قوة اللوبيهات الصهيونية؟.. حرب الإبادة نموذجاً

جورج جقمان

-1-

يوجد نقاش جارٍ منذ سنوات حول ما إذا كان دعم الولايات المتحدة لإسرائيل عبر عقود عدة خلت، سببه كون إسرائيل ذخراً استراتيجياً للولايات المتحدة، أو أن سبب هذا الدعم، أساساً، هو قوة المجموعات أو «اللوبيهات» المنظمة، كما تسمى أحياناً، التي تعمل بشكل منتظم على التأثير على موقف الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه إسرائيل ولصالحها. بالنسبة للموقف الأول، القائم على اعتبار أن إسرائيل تشكل رصيداً استراتيجياً للولايات المتحدة، أو في صياغات أقل تجريداً، أن إسرائيل «رأس حربة» للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، يبدو، لأول وهلة، أنه أيسر للتوصل إليه

كاستنتاج من دون أي معرفة أو اطّلاع خاص حول الموضوع من قبل ما يعرف بـ «رجل الشارع» أو «امرأة الشارع»؛ إذ قد يقال، لا يعقل أن يتم إغداق كل هذا الدعم المالي والعسكري على إسرائيل، من دون وجود مصلحة كبيرة للولايات المتحدة في ذلك.

لكن، في المقابل، يمكن، أيضاً، وبالدرجة نفسها من اليسر وغياب المعلومات، التوصلُ إلى نتيجة معاكسة؛ أي أن الحركة الصهيونية العالمية وراء هذا الدعم، ومن منطلق ما يقال عنا نحن العرب، إننا ميالون لنظرية المؤامرة في تفسير الأحداث السياسية، أي أن هناك مؤامرةً صهيونيةً تسعى إلى السيطرة، أو أنها سيطرت، على القرار السياسي في الولايات المتحدة. وقد شاهدنا نماذج من هذا النوع في التفسير في الانتفاضات العربية التي بدأت في تونس مع نهاية العام 2010، ثم في مصر في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، وما بعد. وأحياناً، نجد هذا النوع من التفسير ليس عند «رجل الشارع» فحسب، بل عند طلبة يعدّون للدكتوراه في جامعة بيرزيت أيضاً، وفي نقاشٍ مع بعضهم حول الثورات والانتفاضات العربية.

لن أتناول الموضوع من منظور هذين المدخلين، لأنهما، كما في صياغتي لهما، دون مستوى النقد. وسأركز على العوامل ونوع المعطيات الضرورية للكتابة حول الموضوع لدعم أيٍّ من الموقفين، والإشكاليات المنهجية التي ترافق هذا النوع من النقاش. وفي بعض الحالات، كما سأحاجج في حالة حرب الإبادة على قطاع غزة، يجتمع العاملان؛ تلاقي المصالح في عدد من النواحي، وتباين المصالح الاستراتيجية أيضاً، وأسباب تغلب عامل على آخر في هذه الحالة تحديداً. وسأختم حديثي بأن أنقل لكم خبراً سيئاً، يتعلق بالموضوع، أعتذر عنه سلفاً.

أبدأ بوجهة النظر التي ترى في إسرائيل مصلحةً استراتيجيةً، مشيراً، فقط، إلى عدد من المراحل التاريخية التي يمكن استخدامها لدعم وجهة النظر هذه، وبإيجاز شديد. وأبدأ بوعد بلفور، أو «إعلان بلفور»، كما يعرف بالإنجليزية، الذي وعد الحركة الصهيونية بـ «بيت قومي» (national home) لليهود في فلسطين. كان ذلك في نهاية الحرب العالمية الأولى، وبريطانيا مع حلفائها بصدد تقسيم أراضي الدولة العثمانية. رأت بريطانيا في هذا «البيت القومي»، مرتكزاً أو منطقة نفوذ لها في الشرق الأوسط. وكان من الواضح أن عبارة «بيت قومي» قد تعني في النهاية دولة، وبخاصة أن بريطانيا كان سيكون لها حكم انتدابي في فلسطين بعد نهاية الحرب. وقد أيدت الولايات المتحدة في حينه هذا «الوعد».

هنا من الواضح أن منشأ دولة إسرائيل كان مصلحة استراتيجية لبريطانيا، وربما أيضاً للولايات المتحدة. وكانت الحركة الصهيونية تعرف، منذ البداية، أنها كحركة كولونيالية استيطانية في أرض ليس لها ستكون في بيئة معادية، وخاصة بعد النكبة، ولكن قبل ذلك أيضاً. بالتالي، بقيت فكرة جابوتنسكي حول ضرورة وجود جدار حديدي حاجز أمام السكان الأصليين وآخرين، التي كتبها في العام 1923، سياسةً إسرائيل حتى اليوم، كما أشار نتنياهو في خطاب له في تموز/ يوليو 2023، ذاكراً جابوتنسكي بالاسم.

ترجمت فكرة الجدار الحديدي بطرق عدة، منها المبادرة إلى الحرب مع الأعداء متى توفرت الفرصة، أو إيجاد فرصة كما حصل في حرب العام 1967، إذ ادعت إسرائيل أن إغلاق مصر مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية هو بمثابة إعلان حرب عليها. وقد سبق ذلك أن كانت الحركة الصهيونية قد نقلت مركز ثقل عملها من

بريطانيا إلى الولايات المتحدة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد أن أصبح واضحاً أن بريطانيا العظمى قيد الأفول كدولة عظمى، وأن الولايات المتحدة أصبحت هي الدولة الأولى في الغرب من ناحية مقدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية.

وفي غمرة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي إبان الحرب الباردة، يمكن القول إن تحالف إسرائيل مع الولايات والمتحدة، والمعسكر الغربي عموماً، كان تحالفاً استراتيجياً. وبقي هذا الوضع كما هو حتى عقد اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين إسرائيل ومصر نهاية السبعينات. وعلى الرغم من أن حرب الأيام الستة كانت مصلحة إسرائيلية أولاً، كانت، في الوقت نفسه، مصلحة أمريكية أيضاً. وقد استمرت الولايات المتحدة بالنسبة إلى إسرائيل، وأكرر بالنسبة إلى إسرائيل، رصيداً استراتيجياً فائق الأهمية. ولكن العكس غير صحيح؛ إذ تضاءلت أهمية إسرائيل الاستراتيجية تدريجياً من منظور الولايات المتحدة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، وما بعد ذلك حتى اليوم.

أما بخصوص وجهة النظر التي لا ترى أن دعم إسرائيل سببه أنها رصيد استراتيجي، وعلى وجه الخصوص بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أشير، ابتداءً، إلى أنه صحيح أن إسرائيل بقيت تقدم عدداً من الخدمات للولايات المتحدة، منها، على سبيل المثال لا الحصر، معلومات استخبارية متنوعة، ليس عن الدول العربية فحسب، وإنما عن دول أخرى (ليس بالضرورة، في الشرق الأوسط)، لكننا شهدنا، أيضاً، تعارضاً استراتيجياً في المصالح بدرجة أو بأخرى. وأشير منها إلى التالي، على سبيل المثال لا الحصر:

- **الانتفاضة الأولى:** بعد مرور سنوات عدة على الانتفاضة الأولى، وعدم تمكن إسرائيل من إخمادها

كلياً، قررت إدارة الرئيس بوش الأب السعي إلى حل سياسي «تفاوضي»، حفاظاً على «استقرار» الأنظمة العربية الموالية لها؛ كونها نموذجاً لشعوبها المتعاطفة معها، ونظراً لأن الانتفاضة الفلسطينية شكلت عنصر «عدم استقرار في المنطقة». وقد شكل هذا الهدف؛ أي استقرار الأنظمة العربية الموالية لها، مصلحة استراتيجية للولايات المتحدة. في المقابل، رفضت الحكومة الإسرائيلية، بشدة، التفاوض من ناحية المبدأ مع أي جانب فلسطيني يمثل منظمة التحرير الفلسطينية، أو وجود أي وفد فلسطيني مستقل في أية مفاوضات. وكان رئيس الحكومة، في حينه، إسحاق شامير. وقام وزير خارجية الولايات المتحدة، في حينه، جيمس بيكر بـ 15 جولة مكوكية في المنطقة، وبعد ضغط كبير رافقه رفض منح إسرائيل ضمانات لقرض كانت قد طلبته بـ 11 مليار دولار، تم التوصل للصيغة المعروفة؛ أي تمثيل فلسطيني ضمن إطار الوفد الأردني. ولم ينجم عن هذا المؤتمر أيُّ اتفاق، وانفض بعد التوصل إلى اتفاق أوسلو في ظل حكومة إسحاق رابين. وفي هذا التعارض في المصالح الاستراتيجية، نجحت الولايات المتحدة، فقط، في عقد المؤتمر بعد عدة تنازلات فلسطينية كبيرة؛ أهمها عدمُ تمثيل الفلسطينيين لأنفسهم بوفد مستقل. ومن الواضح ما هي رمزية كون الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني؛ أي أن مكان الفلسطينيين هو الأردن وليس فلسطين.

- **الحرب على العراق في العام 2003:** بالاختلاف عن الحرب الأولى التي خاضتها الولايات المتحدة ضد العراق (1992/1991) لغرض إنهاء احتلال الكويت من قبل العراق، التي كانت للولايات المتحدة فيها مصلحة

استراتيجية، أي استقلال الكويت كدولة، لم توجد مصلحة استراتيجية لها في خوض الحرب الثانية في العام 2003، وبخاصة من ناحية نتائجها كما سأبين. لقد لعبت دوراً محورياً في الدعوة للحرب، وتهيئة الأجواء الداخلية، مجموعةٌ عرفت باسم المحافظين الجدد، معظمهم صهاينة مؤيدون لإسرائيل، وبخاصة أن نائب رئيس الولايات المتحدة ديك تشيني كان أحد أعضائها. وكان تشيني، حقيقةً، الرئيس الفعلي للولايات المتحدة من ناحية نفوذه. وكان نتنياهو مقرّباً جداً من هذه المجموعة، حتى لو لم يكن رئيساً للوزراء في حينه، ولكنه كان رئيساً لكتلة برلمانية مرشحة للعودة للحكم كما حصل لاحقاً في العام 2009.

وأُذَكِّر أن عداء إسرائيل للعراق ليس بجديد، وكما تعرفون، قامت إسرائيل بقصف المفاعل النووي العراقي في العام 1981. وموقف إسرائيل معروف من ناحية استراتيجية، أي أنها لن تقبل وجود دولة قوية في الشرق الأوسط معادية لها. وما زال هذا الموقف على حاله كما نرى الآن من خلال موقفها من إيران. وبعد أن بان أن وجود أسلحة دمار شامل في العراق كانت كذبة كبيرة استخدمت لأغراض التأليب على الحرب، أصبح الرأي السائد في الولايات المتحدة بعد الحرب وحتى الآن، أن الحرب على العراق كانت «غلطة كبيرة». ولم يجرؤ أحد في وسائل الإعلام الرئيسية على الحديث عن دور إسرائيل ومسانديها في الولايات المتحدة في الحرب بوضوح.

- لقد دفعت الولايات المتحدة ثمناً كبيراً في هذه الحرب، فقد كلفتها 1.1 مليار دولار (أي ألف ومائة مليار دولار)، هذا عدا عن مقتل 4500 جندي، وجرح

32 ألفاً. لكن، ما هو أهم من ناحية استراتيجية، هو تعاظم نفوذ إيران في العراق بعد الحرب، وما زال هذا النفوذ قائماً حتى الآن، سياسياً وميدانياً، ما نجم عنه إطلاق عدد من المسيرات من العراق على إسرائيل ضمن إطار ما يعرف بوحدة الساحات خلال حرب الإبادة على قطاع غزة.

- كما هو معروف توجد للولايات المتحدة **قواعد عسكرية** في كل دول الخليج العربي، وأُضيفت إليها قاعدتان أخريان صغيرتان إبان الحرب بالوكالة على سوريا، واحدة في الأردن وأخرى في شمال سوريا. وإذا كانت الولايات المتحدة ترعى مصالحها الاستراتيجية في المنطقة بنفسها، فلماذا تحتاج إسرائيل؟ وإذا كانت إسرائيل رصيداً استراتيجياً للولايات المتحدة فيه تلاقٍ في معظم المصالح، فلماذا تحتاج الحركة الصهيونية هذا المجهود الكبير الذي تقوم به داخل الولايات المتحدة، وعلى أكثر من صعيد، للتأكد من أن السياسات الأمريكية الرسمية فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني ومواضيع أخرى عدة، تتوافق مع مصالح إسرائيل، إن كان هناك تلاقٍ في المصالح أصلاً؟

ما يجري إهماله في فرضية إسرائيل كرصيد استراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة هو: أولاً، البنية التنظيمية الكبيرة التي عملت الحركة الصهيونية على بنائها في الولايات المتحدة والدول الأوروبية أيضاً، وامتداد هذه البنية في تلك المجتمعات وفي الجامعات والمؤسسات المجتمعية المختلفة، والمراكز كافة التي يترك عملها أثراً على إسرائيل. وما يجري إهماله، أيضاً، الوقائع والحقائق والنتائج التي حققتها هذه البنية التنظيمية، منها على سبيل المثال لا الحصر، جعل تهمة اللاسامية في الولايات المتحدة والدول الأوروبية الرئيسية بشكل خاص،

سلاحاً فتّاكاً يستخدم ضد خصومها. هذا إضافة إلى مسعى مستمر للتأثير على التعيينات في دوائر القرار التي تؤثر على إسرائيل، وبخاصة في الولايات المتحدة، منها وزارة الخارجية، والسلك الدبلوماسي، ومستشارو الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن القومي، وأماكن أخرى عديدة، أهمها من يترشح للكونغرس بمجلسيه، ومن يتم دعمه، ومن يجري شن حملة ضد ترشحه... وهكذا. الأمثلة عديدة ولا يتسع المجال لذكرها هنا. والقسم الأكبر منها معلومات علنية يمكن لباحث يعرف عن ماذا يبحث، الوصول إليها.

وفي حالة التعيينات في إدارة بايدن، على سبيل المثال، فإن أهم شخصين في رسم مواقف الولايات المتحدة تجاه حرب الإبادة على قطاع غزة هما وزير الخارجية أنتوني بلينكن، الذي رأينا كيف قدم نفسه في أول زيارة له لإسرائيل بعد السابع من أكتوبر (أي كما قال، إنه يأتي كيهودي، رغم أنه كان يحمل في الوقت نفسه صفة وزير الخارجية الأمريكية)، والآخر هو عاموس هوكستين، المساعد الخاص للرئيس، وهو إسرائيلي، ومن مواليد إسرائيل، وجندي سابق في جيشها. ولم يتجرأ أحد على القول إنه يمكن أن يوجد تعارض في الأدوار، أو تعارض في المصالح أيضاً، في حالة هوكستين على الأقل. وتجدر الإشارة إلى أن بلينكن وهوكستين هما الشخصان اللذان أعطيا الضوء الأخضر لإسرائيل لتوسيع هجومها على لبنان، حسب أحد المواقع الإخبارية الرئيسية. وقد رأينا الأمر نفسه في مناسبات سابقة، مثل مفاوضات كامب ديفيد في تموز/ يوليو 2000؛ إذ كتب الصهيوني دنيس روس، بعد سنوات من الحدث (وهو من لعب دوراً أساسياً في المفاوضات): «كنا محامين لإسرائيل».

أضيف هنا أنه لا يمكن حشر كل، أو حتى معظم، ما قلته حتى الآن في فرضية عامة مغايرة لما قلته، ومجردة من تفاصيل كثيرة وأدلة محسوسة، ومعلومات علنية موجودة. لا يمكن حشر

كل هذا في فرضية من نوع أن من يؤثر على سياسات الولايات المتحدة عموماً، وبشكل خاص تجاه إسرائيل، هو شيء مثل الصناعات الكبرى، أو رؤوس الأموال البنكية، أو المجمع العسكري الصناعي، ثم الافتراض من دون دليل يُعتد به، أن الحركة الصهيونية وعملها الدؤوب، هو أساساً في صالح أحدها أو جميعها، عن وعي أو من دون وعي.

ومن غير الواضح أن الصناعات الكبرى ورؤوس الأموال البنكية والمجمع العسكري الصناعي هي التي منعت الولايات المتحدة من اتخاذ موقف حازم تجاه سرقة الأرض والاستيطان في الضفة الغربية، أو أنها منعت الولايات المتحدة من اتخاذ موقف مؤيد لمشاريع قرارات مجلس الأمن التي كانت سلبية تجاه إسرائيل، لو لم تستعمل حق النقض، أو أن هذه الصناعات الكبرى ورؤوس الأموال هي التي منعت إقامة دولة فلسطينية. من دون أدلة تفصيلية وموثقة تبين كيف منعت هذه المصالح الولايات المتحدة من وضع أي ضغط فعال على إسرائيل بسبب هذه المصالح، تبقى وجه النظر هذه افتراضا لا دليل له.

-3-

أنتقل أخيراً إلى حرب الإبادة التي اجتمع فيها جانبان: مصالح مشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة، ومصالح متنافرة أيضاً. لن أستعرض جميع مراحل الحرب الإبادة، وسأشير إلى قضيتين استراتيجيتين كأمثلة. أبدأ بالقول إنه من الواضح أن الولايات المتحدة تَعتبر كلاً من حماس وحزب الله «إرهابيين»، وترغب في إنهاء دورهما العسكري أسوة بإسرائيل. هذا ما هو مشترك من ناحية المصالح. لكن، شاهدنا في بداية هذه الحرب نشوء السؤال حول خطة إسرائيل لـ «اليوم التالي» كما أسميت.

هنا اختلفت المصالح الاستراتيجية؛ أي ليس الآنية أو التكتيكية مثل التقليل من قتل المدنيين، أو إدخال المساعدات الإنسانية، بل المصالح طويلة الأمد التي لها علاقة بالخارطة السياسية للمنطقة. فقد صرح وزير الخارجية بلينكن أكثر من مرة، أن غزة ستبقى أرضاً فلسطينية، وكان الموقف المعلن لإدارة بايدن أن تعود السلطة الفلسطينية لحكم غزة، بعد «إعادة تأهيلها». أما نتنياهو، فقد أعلن بوضوح تام موقفه في عبارته الشهيرة «لا حماسستان ولا فتحستان». وأضاف في فترة مبكرة من الحرب، أن إسرائيل ستبقي «المسؤولية الأمنية» على قطاع غزة في يدها، وهذا يعني إعادةَ احتلال غزة، أو للدقة، إبقاءها تحت الاحتلال. وما زال موقفه كما هو حتى اليوم.

أما القضية الاستراتيجية الثانية، فتتعلق بإيران. ففي مراحل حرب الإبادة كافة، كان من الواضح التباين بين الطرفين. فقد سعى نتنياهو إلى جر الولايات المتحدة لحرب مع إيران، وحاولت إدارة بايدن تفادي ذلك بسبل مختلفة، منها الاتفاق مع إيران، بعد اغتيال قيادات إيرانية في السفارة الإيرانية في دمشق، بحيث يكون رد إيران محدوداً، حتى لا تقوم إسرائيل بالرد بشكل يؤدي إلى تصعيد متواتر ينتهي بحرب إقليمية تضطر الولايات المتحدة دخولها.[1] الواقع هو أن المصلحة الاستراتيجية كانت بين الولايات المتحدة وإيران؛ إذ أن كلتيهما لم تريدا حرباً واسعة في المنطقة، وتعارض هذا الموقف مع موقف الحكومة الإسرائيلية. ومن يعتبر أن مسعى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى إسقاط الصواريخ الإيرانية في مرحلتين على الأقل، هو دعمٌ لإسرائيل وحمايةٌ لها، لا يحسن قراءةَ الخارطةِ السياسيةِ للصراع القائم؛ ذلك أن الهدف من

[1] كتبت هذه المداخلة وقدمت قبل الهجمات الأمريكية-الإسرائيلية على إيران في صيف 2025 ومطلع 2026 (المحرر).

هـذا التدخـل الميدانـي، كان تخفيـف عـدد، ومـن ثـم أثـر، هـذه الصواريـخ، حتـى لا تُصَعِّـد إسـرائيل فـي أي رد تقـوم بـه ويتطور الأمـر إلـى حـرب إقليميـة.

مـا هـو صحيـح هـو أن إدارة بايـدن شـريكةٌ فـي حـرب الإبـادة، مـن حيـث تزويـد إسـرائيل بالأسـلحة والقنابـل التـي قتلـت حتـى الآن 42 ألفـاً علـى الأقـل،[2] معظمهـم مـن النسـاء والأطفـال. هـذه جرائـم حـرب واضحـة، مـع أن أدوات إيقـاف الحـرب كانـت فـي يـد إدارة بايـدن مـن حيـث إيقـاف الدعـم العسـكري كليـاً. أمـا سـبب ذلـك، فهـو ليـس المصلحـة الاسـتراتيجية، وإنمـا موقـف الكونغـرس، وبخاصـة الحـزب الجمهـوري وأكثـر مـن نصـف الحـزب الديمقراطـي، الأسـيرين للوبيهـات الصهيونيـة، ولـرؤوس الأمـوال الصهيونيـة التـي تمـول حـملات عـدد مـن المرشـحين، وبخاصـة خلال سـنة تجـري فيهـا انتخابـات، حيث تكون المزايـدة السياسـية هـي سـيد الموقـف.

* * *

أختـم كلامـي بتعقيـب مختصـر حـول موضـوع آخـر، لكنـه متصـل: يؤسـفني أن أنعـى لكـم بمزيـدٍ مـن الحـزن والأسـى غيـابَ ولـو متخصـصٍ واحـدٍ فـي الجامعـات الفلسـطينية، فـي السياسـات الأمريكيـة عمومـاً، الداخليـة والخارجيـة، والأوروبيـة أيضـاً، للـدول التـي تؤثـر علينـا فـي فلسـطين، وبالمعنـى الدقيـق للتخصـص، لينيـر لنـا الطريـق فـي هـذا الموضـوع. وألـوم إدارات الجامعـات الفلسـطينية علـى هـذا النقـص الواضـح. عظـم الله أجركـم فـي مصابكـم!

[2] المقصـود حتـى تشـرين الأول/ أكتوبـر 2024، توقيت انعقـاد المؤتمـر الـذي قدمـت فيـه هـذه المداخلـة (المحـرر).

استخدام المحاكم الدولية الدائمة والهيئات الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان للمطالبة بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني

غنتيان زيبيري

1. مقدمة

تحلل هذه الورقة استخدام السلطة الفلسطينية للقانون الدولي في السعي لتحقيق قضيتها الرئيسة، وهي تقرير مصير الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، من خلال الانضمام إلى العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتعامل مع المحكمتين الدوليتين الدائمتين، وهما محكمة العدل الدولية (ICJ) والمحكمة الجنائية الدولية (ICC)، والهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان، لا سيّما لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري (CERD). وينقسم التحليل إلى ثلاثة أقسام رئيسة، إلى جانب المقدمة والملاحظات الختامية. يتتبع القسم الثاني تعامل دولة

فلسطين مع القانون الدولي من خلال جهودها للانضمام إلى مختلف المعاهدات والمنظمات الدولية وتعزيز سيادتها. ويحلل القسم الثالث القضايا ذات الصلة وتفاعل فلسطين مع محكمة العدل الدولية، منذ أول إجراءات استشارية بدأت في أواخر العام 2003، بشأن مسألة تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ويتتبع القسم الرابع تعامل فلسطين مع المحكمة الجنائية الدولية منذ كانون الثاني/ يناير 2009، فيما يتعلق بضمان المسؤولية الجنائية الفردية عن الفظائع الجماعية المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويقدم القسم الأخير بعض الأفكار حول ما يمكن أن يحققه تعامل فلسطين مع هذه المحاكم الدولية الدائمة وهيئات معاهدات الأمم المتحدة الرئيسة لحقوق الإنسان، لا سيّما لجنة القضاء على التمييز العنصري، فيما يتعلق بالحق في تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

2. التزام دولة فلسطين بالقانون الدولي

يعد القانون الدولي أداة مهمة لتنظيم العلاقات بين الدول، وتوضيح الحقوق والالتزامات القانونية على المستوى الدولي. في حين أن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، الذي امتد لعقود طويلة، قد استدعى الإشارة المستمرة إلى القانون الدولي في العديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة وتقارير الأمم المتحدة، لا يمكن قول الأمر نفسه عن عمليات المفاوضات السياسية.[1] يحلل هذا القسم بإيجاز استخدام السلطة الفلسطينية للقانون الدولي في السعي

[1] هناك الكثير من المعلومات حول تاريخ الصراع وتسلسله الزمني واللحظات الرئيسية ووثائق لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ينظر:
United Nations, "Committee on the Exercise of the inalienable Rights of the Palestinian people," *UNISPAL* (n. d.), https://www.un.org/unispal/committee/ (accessed 30 January 2026).

لتحقيق قضيتها الرئيسية، وهي تقرير المصير والتنمية للشعب الفلسطيني، من خلال الانضمام إلى العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ومن خلال التعامل مع محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. تشرح الأقسام الفرعية أدناه بإيجاز التغيير في استراتيجية فلسطين منذ بدايات القرن الواحد والعشرين، والردود التي تلقتها من الغرب بشكل عام ودول أخرى.

2. 1. توطيد الدولة والانضمام إلى المعاهدات الدولية الرئيسية

بُذلت عدة جهود دولية لحل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، أبرزها اتفاقيات أوسلو 1995/1993 (أوسلو[2] وأوسلو II[3])، إلا أن عملية السلام توقفت في العقد الماضي بعد فشل جهود إدارة أوباما في 2013-2014،[4] إضافةً إلى فشل المبادرة الفرنسية في 2016-2017.[5] وقد حدثت عدة تطورات سلبية في السنوات الأخيرة، مع زيادة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، واعتراف الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، وغياب الجهود الدولية المستمرة لضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير.

---

[2] Agreement – Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements (a.k.a. "Oslo Accord"), at https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-180015/(accessed 1 February 2026).

[3] Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip (a.k.a. "Oslo II"), at https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-185434/ (accessed 1 February 2026).

[4] انظر خطاب وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، في 28 كانون الأول/ديسمبر 2016:
John Kerry, "Remarks on Middle East Peace," *U.S. Department of State* (28 December 2016(, https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2016/12/266119.ht (accessed 30 January 2026).

[5] French ministry of Europe and Foreign Affairs, "Peace Process," *France Diplomacy* (September 2020), https://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/israel-palestinian-territories/peace-process/ (accessed 30 January 2026).

حاولت فلسطين الانضمام إلى مختلف المنظمات والمعاهدات الدولية منذ العام 1989.[6] ومن خلال تهديدات مختلفة، تمكنت الولايات المتحدة من عرقلة طلبات فلسطين للانضمام إلى منظمة الصحة العالمية واليونسكو.[7] منذ بدايات القرن الحالي، حاولت دولة فلسطين الاستفادة بشكل أكبر من القانون الدولي لممارسة الحقوق الطبيعية للشعب الفلسطيني. وفي نهاية المطاف، انضمت فلسطين إلى اليونسكو في العام 2011. وفي العام 2012، أصبحت فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة بصفتها دولة فلسطين. وكان الانضمام إلى العديد من المعاهدات والمنظمات الدولية وسيلة لفلسطين لتعزيز مطالبتها بإقامة الدولة. وحتى الآن، اعترفت بفلسطين 146 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة.

أصبحت فلسطين في العام 2014 عضواً في المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، واتفاقية مناهضة التعذيب (CAT)، واتفاقية حقوق الطفل (CRC)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD). وخضعت بذلك للرقابة الدولية في مجال حقوق الإنسان.[8]

كما انضمت فلسطين إلى المعاهدات الرئيسية للقانون الدولي الإنساني (اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية)

[6] John Quigley, *The Statehood of Palestine: International Law in the Middle East Conflict* (United Kingdom: Cambridge University Press, 2010), 165-171.

[7] Ibid.

[8] انظر:
OHCHR, State of Palestine, at https://www.ohchr.org/en/countries/palestine (accessed 1 February 2026).

بين عامي 2014-2015.[9] وكجزء من جهودها للانضمام إلى آليات التقاضي الدولية، أصبحت دولة عضواً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،[10] اعتباراً من 1 نيسان/ ابريل 2015، وفي محكمة التحكيم الدائمة في أواخر العام 2015.[11]

وقد حاولت بعض الدول، بما في ذلك تلك التي تصوت بشكل روتيني ضد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مسألة تقرير مصير فلسطين على الرغم من إعلانها دعم حل الدولتين، عرقلة جهود دولة فلسطين للانضمام إلى المعاهدات والمنظمات الدولية.

2. 2. التعاون مع المحاكم الدولية الرئيسة وهيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخاصةً لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD)

قدمت فلسطين في العام 2018 بلاغاً فيما بين الدول (inter-state case) إلى لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري (CERD).[12] وقد أُنشئت لجنة التوفيق الخاصة

[9] ICRC, "database of signatories to International Humanitarian Law and Other Related Treaties, States Party to the Following International Humanitarian Law and Other Related Treaties as of 23-January-2026," *ICRC*, https://ihl-databases.icrc.org/public/refdocs/IHL_and_other_related_Treaties.pdf (accessed 30 January 2026).

[10] International Criminal Court, "State of Palestine: Situation in the State of Palestine," *International Criminal Court* (n. d.), https://www.icc-cpi.int/palestine (accessed 31 January 2026).

[11] بأغلبية 54 صوتًا مؤيداً و25 صوتاً ممتنعاً. انظر:
Gentian Zyberi, "Membership in International Treaties of Contested States: The Case of the Permanent Court of Arbitration," *ESIL Reflections* 5 no.3 (10 March 2016), https://bit.ly/4reEqIx (accessed 31 January 2026).

[12] Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Inter-State Communications," *Committee on the Elimination of Racial Discrimination*, (n.d.), https://www.ohchr.org/en/treaty-bodies/cerd/inter-state-communications (accessed 30 January 2026).

في العام 2022 بموجب المادة 1(12)(ب) من اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، وتألفت من خمسة خبراء في مجال حقوق الإنسان من اللجنة. ونُشر تقريرهم النهائي في آب/أغسطس 2024.[13]

يورد هذا التقرير بالتفصيل الاستنتاجات والتوصيات لتسوية النزاع بين الدولتين الطرفين حول قضايا التمييز العنصري. وأكدت اللجنة أن اتخاذ خطوات ملموسة نحو ترسيم حدود متفق عليها بين الدولتين الطرفين، وإنهاء سياسة الاستعمار والفصل العنصري الفعلية في الأراضي المحتلة، أمر ضروري لحماية حقوق الفلسطينيين والإسرائيليين بموجب الاتفاقية.[14] وشددت اللجنة على أن مسؤولية القضاء على التمييز العنصري مسؤولية مشتركة لجميع الدول الأطراف في الاتفاقية.[15] وأكدت أن احترام سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب في حالات التمييز العنصري هما عنصران أساسيان في عملية التوصل إلى حل للنزاع بين دولة فلسطين وإسرائيل.[16] ويشكل إصدار تقرير اللجنة المرحلة النهائية من الإجراء بين الدول (inter-state procedure) الذي بدأته دولة فلسطين في العام 2018، بموجب المادة 11 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.[17]

---

[13] Committee on the Elimination of Racial Discrimination, "Report of the Ad Hoc Conciliation Commission (case State of Palestine v. Israel) – Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD/C/113/3)," *United Nations* (22 August 2024), https://shorturl.at/njG3n (accessed 30 January 2026).

[14] UN Committee on the Elimination of Racial Discrimination, "UN Committee calls for stronger global engagement to address racial discrimination in the Palestine-Israel dispute," *United Nations* (22 August 2024), https://shorturl.at/LCzuf (accessed 30 January 2026).

[15] Ibid.

[16] Ibid.

[17] Ibid.

3. تفاعل دولة فلسطين مع محكمة العدل الدولية

تفاعل فلسطين مع محكمة العدل الدولية هو مزيج من إجراءات استشارية على شكل ثلاثة آراء استشارية، وإجراءات قضائية على شكل ثلاث قضايا خلافية. الرأيان الاستشاريان لعامي 2004 و2024 يتعلقان بالاحتلال الإسرائيلي وعواقبه القانونية. أما الرأي الثالث فيتعلق بقرار إسرائيل إنهاء عمليات وكالة الأونروا. تتعلق إحدى القضايا الخلافية بقرار الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها. وتتعلق القضيتان الأخريان بالوضع في غزة وبشكل أعم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتستندان إلى اتفاقية منع الإبادة الجماعية والقانون الدولي بشكل أعم، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

تشمل القضايا الست التي نظرت فيها محكمة العدل الدولية بشأن فلسطين ثلاثة آراء استشارية بالغة الأهمية طلبتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، صدر أولها في تموز/ يوليو 2004 (الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة)؛ وصدر الثاني في تموز/ يوليو 2024 (الآثار القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية). أما الثالث، فقيد النظر (قُدم في كانون الأول/ ديسمبر 2024)،[18] وهو بشأن التزامات إسرائيل فيما يتعلق بوجود وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات

[18] أصدرت المحكمة رأيها بهذا الخصوص تالياً، في تشرين الأول/ أكتوبر 2025. وقد خلصت فيه المحكمة إلى أن إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، ملزمة بضمان وصول المساعدات الإنسانية الأساسية إلى السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتسهيل عمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية. كما أشارت المحكمة إلى أن إسرائيل لم تُثبت ادعاءاتها بأن الأونروا انتهكت مبادئ الحياد أو مارست التمييز، ونفت وجود دليل كافٍ يبرر وقف أو إنهاء عملها (المحرر).

الدولية الأخرى والدول الثالثة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفيما يتعلق بها.

أما القضايا الخلافية الثلاث، قيد النظر، إحداها رفعتها فلسطين ضد الولايات المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2018 (نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس)، وأخرى رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في كانون الأول/ ديسمبر 2023 (تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة)، وقضية ثالثة رفعتها نيكاراغوا ضد ألمانيا في آذار/ مارس 2024 (الانتهاكات المزعومة لالتزامات دولية معينة فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة).

شاركت دول ومنظمات الدولية على نطاق واسع في هذه الإجراءات الاستشارية أمام محكمة العدل الدولية. حيث تلقت محكمة العدل الدولية بيانات خطية من 45 دولة وأربع منظمات دولية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، بشأن الفتوى الاستشارية الصادرة في تموز/ يوليو 2004. وقدمت 12 دولة وفلسطين ومنظمتان دوليتان مذكرات شفوية. وبناءً على أغلبية ساحقة من القضاة، أوضحت الفتوى الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية ما يلي:

- إسرائيل ملزمة بتعويض جميع الأضرار الناجمة عن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها (أربعة عشر صوتاً مقابل صوت واحد)؛
- جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار، وبعدم تقديم المساعدة أو الدعم للحفاظ على الوضع الناجم عن هذا البناء (ثلاثة عشر صوتاً مقابل صوتين)؛
- جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة

لعام 1949 ملزمة، بالإضافة إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بضمان امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي على النحو المنصوص عليه في تلك الاتفاقية (ثلاثة عشر صوتاً مقابل صوتين).

- ينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن، أن تنظر في الإجراءات الإضافية اللازمة لإنهاء الوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار والنظام المرتبط به (أربعة عشر صوتاً مقابل صوت واحد).

بالنسبة للفتوى الاستشارية الصادرة في تموز/ يوليو 2024، تلقت المحكمة خلال الجولة الأولى من المرافعات الخطية (تموز/ يوليو 2023) مذكرات خطية من ثلاث منظمات، هي جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي (AU)، و54 دولة. وفي الجولة الثانية (تشرين الأول/ أكتوبر 2023)، تلقت ردوداً من منظمتين، هما جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، و13 دولة. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يشارك في هذه الإجراءات الاستشارية. وخلال جلسات الاستماع الشفوية، قدمت بيانات شفوية من دولة فلسطين و49 دولة عضواً في الأمم المتحدة وثلاث منظمات دولية. وفي فتواها الاستشارية، أوضحت محكمة العدل الدولية عدة أسئلة رئيسية طرحت عليها بشأن الآثار القانونية للاحتلال الإسرائيلي المطول للأراضي الفلسطينية. وقررت المحكمة بأغلبية كبيرة عدة مسائل قانونية، منها:

- إن استمرار وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وإسرائيل ملزمة بإنهاء هذا الوجود غير القانوني بأسرع وقت ممكن (أحد عشر صوتًا مقابل أربعة أصوات)؛

- إسرائيل ملزمة بوقف جميع أنشطة الاستيطان الجديدة على الفور، وإجلاء جميع المستوطنين من الأراضي الفلسطينية المحتلة (أربعة عشر صوتاً مقابل صوت واحد)؛

- إسرائيل ملزمة بتعويض جميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عن الأضرار التي لحقت بهم (أربعة عشر صوتاً مقابل صوت واحد)؛

- تلتزم جميع الدول بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبعدم تقديم المساعدة أو العون في الحفاظ على الوضع الناشئ عن استمرار وجود دولة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة (اثنا عشر صوتاً مقابل ثلاثة أصوات)؛

- تلتزم المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة (اثنا عشر صوتاً مقابل ثلاثة أصوات)؛

- ينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة التي طلبت هذا الرأي ومجلس الأمن، أن تنظر في الطرائق الدقيقة والإجراءات الإضافية اللازمة لإنهاء الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أسرع وقت ممكن (اثنا عشر صوتاً مقابل ثلاثة أصوات).

وقد جاء طلب الفتوى الاستشارية الثالثة، المعلق، الذي تقدمت به الجمعية العامة نتيجة لقرار إسرائيل وقف أنشطة الأونروا في

الأراضي الفلسطينية المحتلة. والسؤال الأوسع نطاقاً المطروح على محكمة العدل الدولية للحصول على فتوى استشارية هو:

> ما هي التزامات إسرائيل، بصفتها قوة احتلال وعضواً في الأمم المتحدة، فيما يتعلق بوجود وأنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها وهيئاتها، والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفيما يتعلق بها، بما في ذلك ضمان وتسهيل توفير الإمدادات الضرورية بشكل عاجل واللازمة لبقاء السكان المدنيين الفلسطينيين، فضلاً عن الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية والإنمائية، لصالح السكان المدنيين الفلسطينيين، ودعماً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير؟[19]

تعتبر القضية المثيرة للجدل التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل مهمة، كونها تتناول الوضع في غزة وحماية الفلسطينيين من سلوك الحكومة الإسرائيلية بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948.[20] ولغاية آذار/ مارس 2025، طلبت نيكاراغوا وكولومبيا وليبيا والمكسيك وفلسطين وإسبانيا وتركيا وتشيلي وجزر المالديف وبوليفيا وايرلندا وكوبا وبليز (13 دولة)

[19] International Court of Justice, "Obligations of Israel in relation to the Presence and Activities of the United Nations, Other International Organizations and Third States in and in relation to the Occupied Palestinian Territory," *International Court of Justice* (22 October 2025), https://www.icj-cij.org/case/196 (accessed 30 January 2026).

[20] انظر على سبيل المثال:
Gentian Zyberi, "Some reflections on the provisional measures in the Genocide in the Gaza Strip case and more generally on the situation in Gaza," *international law Observer* (1 April 2024), https://shorturl.at/W3PnT (accessed 30 January 2026).

التدخل في الإجراءات القانونية بموجب المادة 63 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.[21]

طلبت جنوب أفريقيا أربع مرات اتخاذ تدابير حماية مؤقتة للفلسطينيين في غزة. أولًا مع تقديم الطلب في كانون الأول/ ديسمبر 2023 (الأمر المتعلق بالإبادة الجماعية في غزة)، ثم في شباط/ فبراير 2024 (الأمر المتعلق برفح)، ثم في آذار/ مارس 2024 (الأمر المتعلق بالمجاعة في غزة) وأخيراً في أيار/ مايو 2024 (الأمر المتعلق الهجوم العسكري على رفح ووصول الأمم المتحدة).

تُظهر الأوضاع الإنسانية المدمرة في غزة أن إسرائيل لم تمتثل لأوامر محكمة العدل الدولية هذه. ونتيجة لذلك، قُتل الجيش الإسرائيلي أو جُرح ما لا يقل عن 7% من سكان غزة البالغ عددهم حوالي 2,3 مليون نسمة، أي ما يزيد عن 160 ألف شخص، من بينهم ما لا يقل عن 48,577 فلسطينياً قُتلوا و112,041 جُرحوا (لغاية 18 آذار/ مارس 2025)،[22] وتحولت معظم غزة إلى أنقاض، ويعاني حوالي 2.1 مليون فلسطيني يعيشون في غزة من نقص في الغذاء والدواء والمأوى. وفي هذا السياق، تجاهلت إسرائيل قرارين صادرين مؤخراً عن

[21] وفقاً للمادة 63 من النظام الأساسي، عندما يكون موضوع النزاع هو تفسير اتفاقية تكون دول غير الدول المعنية في القضية أطرافاً فيها، يحق لكل من تلك الدول التدخل في الإجراءات. وإذا تدخلت تلك الدول، يكون التفسير الذي تورده المحكمة في حكمها ملزماً لها أيضاً.

[22] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs – Occupied Palestinian Territory (OCHA-OPT), "*Reported Impact Snapshot | Gaza Strip*," (18 March 2025), https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-18-march-2025 (accessed 10 February 2026).

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[23] ويُحرم حوالي 625 ألف طفل فلسطيني من التعليم منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، بينما يتعرضون للقصف بالقنابل والمجاعة ونقص الرعاية الطبية.

تمكنت فلسطين من الاعتماد على الجمعية العامة للأمم المتحدة لطلب فتوى استشارية ثلاث مرات. ونظراً لأن فلسطين ليست دولة عضواً كاملة العضوية في الأمم المتحدة، فقد أثار لجوؤها إلى الاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية في المسائل الخلافية بعض الجدل. وقد شاركت العديد من الدول في الإجراءات القانونية المتعلقة بالآراء الاستشارية الصادرة في 2004 و2024. وللأسف، دأبت عدة دول غربية رئيسية مشاركة في هذه الإجراءات على القول بأن الإجراءات القانونية لمحكمة العدل الدولية تضر بعملية السلام، في حين أن هذه العملية قد انتهت منذ زمن طويل. ومارست العديد من الدول، لا سيّما الولايات المتحدة، ضغوطاً سياسية واقتصادية على السلطة الفلسطينية للتخلي عن جهودها الرامية إلى اللجوء إلى القانون الدولي.

4. تعاطي دولة فلسطين مع المحكمة الجنائية الدولية

عُرضت حالة النزاع المسلح في فلسطين على المحكمة الجنائية الدولية لضمان المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة بموجب نظام المحكمة (نظام روما الأساسي)، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ومع ذلك، من المفيد جداً النظر إلى هذا التعاطي من خلال ثلاثة جوانب، وهي سرعة إجراءات المحكمة، ومشاركة الدول الأطراف في

[23] وهي قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2728 (25 آذار/ مارس 2024) الذي يطالب بوقف إطلاق النار خلال ما تبقى من شهر رمضان، والقرار رقم 2735 (10 حزيران/ يونيو 2024) الذي يتضمن اتفاقاً شاملاً لوقف إطلاق النار، يتألف من ثلاث مراحل.

المحكمة، وردود فعل الدول على مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة بحق كبار المسؤولين الإسرائيليين.

حاولت فلسطين إشراك المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في الجرائم الدولية التي تحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ كانون الثاني/ يناير 2009.[24] ومع ذلك، لا يمكن العثور على أول إحالة للوضع إلى المحكمة في ذلك الوقت على الموقع الإلكتروني للمحكمة بشأن الوضع في فلسطين،[25] ما يعطي انطباعاً خاطئاً، كما لو أن كل شيء بدأ في كانون الثاني/ يناير 2015. استغرق المدعي العام للمحكمة آنذاك، لويس مورينو أوكامبو، حتى 3 نيسان/ أبريل 2012 (أي أكثر من 3 سنوات)، لإصدار وثيقة من صفحتين ترفض طلب فلسطين بالتحقيق في ارتكاب جرائم تقع ضمن اختصاص المحكمة منذ 1 تموز/ يوليو 2002.[26] ثم في 1 كانون الثاني/ يناير 2015، قدمت فلسطين إعلاناً بموجب المادة 3(12) من النظام الأساسي لمحكمة، تقبل بموجبه اختصاص المحكمة على الجرائم المزعومة المرتكبة «في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، منذ 13 حزيران/ يونيو 2014».

وفي 2 كانون الثاني/ يناير 2015، أودعت فلسطين لدى الأمين العام للأمم المتحدة صك الانضمام إلى نظام روما الأساسي.

---

[24] انظر على سبيل المثال:
Gentian Zyberi, "What role for international law in the latest escalation of the Israeli-Palestinian conflict?," *international law Observer* (1 December 2023), https://url-shortener.me/98RV (accessed 30 January 2026).

[25] International Criminal Court, "State of Palestine."

[26] للاطلاع على نقد لقرار المدعي العام ذلك، انظر:
William A. Schabas, "The Prosecutor and Palestine: Deference to the Security Council," *blogger* (8 April 2012), https://humanrightsdoctorate.blogspot.com/2012/04/prosecutor-and-palestine-deference-to.html (accessed 30 January 2026).

ودخل نظام روما الأساسي حيز التنفيذ بالنسبة لفلسطين في 1 نيسان/ أبريل 2015. ولم يعلن المدعي العام للمحكمة إلا في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2019 (أي بعد حوالي 4.5 سنوات من انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية) أن المعايير القانونية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي لفتح تحقيق قد استوفيت بعد إجراء تحقيق شامل. ومع ذلك، استغرق الأمر عاماً آخر، أي حتى 5 شباط/ فبراير 2021، حتى قبلت المحكمة أن فلسطين دولة عضو في نظام روما الأساسي للمحكمة وأن الاختصاص الإقليمي للمحكمة يمتد إلى الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ العام 1967، وهي غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

في 3 آذار/ مارس 2021، قررت المدعية العامة للمحكمة آنذاك، فاتو بنسودة، فتح تحقيق في الجرائم التي يُزعم أنها ارتكبت في فلسطين منذ 13 حزيران/ يونيو 2014. أخيراً، أعرب المدعي العام الثالث للمحكمة، كريم خان، عن قلقه إزاء الوضع في غزة في مؤتمر صحفي عقده في القاهرة في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وفي مقال رأي نشر في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023.[27] وفي غضون ذلك، أحالت خمس دول، وهي جنوب أفريقيا وبنغلاديش وبوليفيا وجزر القمر وجيبوتي، الوضع في فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023.

ظلت قضية فلسطين معروضة على المحكمة منذ العام 2009 وحتى العام 2024، أي لأكثر من 15 عاماً. وذلك في حين أن الجرائم الفظيعة الجماعية المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتندرج بشكل مباشر ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، هي الأكثر توثيقاً من قبل الأمم المتحدة

[27] Karim Khan, "We are witnessing a pandemic of inhumanity: to halt the spread, we must cling to the law," The Guardian (10 November 2023), https://url-shortener.me/ADXJ (accessed 31 January 2026).

ومنظمات أخرى، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، على الأقل خلال السنوات السبع عشرة الماضية، بدءاً من العام 2008،[28] وقد خضعت للعديد من لجان التحقيق المستقلة وتقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة.[29] وأخيراً، في 20 أيار/ مايو 2024، قدم المدعي العام طلبات لإصدار مذكرات توقيف أمام الدائرة التمهيدية الأولى، فيما يتعلق بكل من:[30]

- يحيى السنوار ومحمد دياب إبراهيم المصري (الضيف) وإسماعيل هنية، لارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُزعم أنها ارتكبت على أراضي إسرائيل ودولة فلسطين (في قطاع غزة) منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 على الأقل؛[31]
- بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت، لارتكابهما جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُزعم أنها ارتكبت على

[28] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs – Occupied Palestinian Territory (OCHAOPT), "Data on casualties," (n.d.), https://www.ochaopt.org/data/casualties (accessed 21 February, 2026).

[29] ينظر الرابط الآتي للاطلاع على القائمة الكاملة للجان التحقيق التابعة للأمم المتحدة. وقد تم إرسال تسع بعثات من هذا النوع بتكليف من الأمم المتحدة في الفترة ما بين 2006-2024، لم تنفذ أي منها:
https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/list-hrc-mandat

[30] International Criminal Court, "Statement of ICC Prosecutor Karim A.A. Khan KC: Applications for arrest warrants in the situation in the State of Palestine," *International Criminal Court*)20 May 2024(, https://url-shortener.me/AE2Q (accessed 31 January 2026).

[31] تشمل التهم الجنائية ما يلي: الإبادة كجريمة ضد الإنسانية؛ القتل كجريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب؛ أخذ الرهائن كجريمة حرب؛ الاغتصاب وأعمال العنف الجنسي الأخرى كجرائم ضد الإنسانية، وكجرائم حرب؛ التعذيب كجريمة ضد الإنسانية، وكجريمة حرب، في سياق الأسر؛ الأعمال اللاإنسانية الأخرى كجريمة ضد الإنسانية، في سياق الأسر؛ المعاملة القاسية كجريمة حرب، في سياق الأسر؛ والاعتداء على الكرامة الشخصية كجريمة حرب، في سياق الأسر.

أراضـي دولـة فلسـطين (فـي قطـاع غـزة) منـذ 8 تشـرين الأول/ أكتوبـر 2023 علـى الأقـل.[32]

كانـت الدائـرة التمهيديـة الأولـى تتباطـأ فـي اتخـاذ قـرار بشـأن هـذا الطلـب، مـا سـمح بشـكل غيـر ضـروري بتقديـم سلسـلة مـن المذكـرات الصديقـة للمحكمـة بشـأن تطبيـق اتفاقـات أوسـلو علـى الوضـع الفلسـطيني بموجـب المـادة 19 مـن نظـام رومـا الأساسـي، بـادرت إليهـا المملكـة المتحـدة،[33] بهـدف حمايـة نتنياهـو وغالانـت مـن التهـم الجنائيـة. وبعـد سـتة أشـهر، أصـدرت الدائـرة التمهيديـة الأولـى فـي 21 تشـرين الثانـي/ نوفمبـر 2024 أخيـراً مذكـرات توقيـف بحـق نتنياهـو وغالانـت،[34] والضيـف،[35] نظـراً لمقتـل هنيـة والسـنوار علـى يـد إسـرائيل.[36]

[32] تشـمل التهـم الجنائيـة مـا يلـي: تجويـع المدنييـن كوسـيلة مـن وسـائل الحـرب باعتبـاره جريمـة حـرب؛ التسـبب عمـداً فـي معانـاة شـديدة أو إصابـة خطيـرة بالجسـد أو الصحـة أو المعاملـة القاسـية كجريمـة حـرب؛ القتـل العمـد أو القتل كجريمـة حـرب؛ توجيـه هجمـات عمـداً ضـد السـكان المدنييـن كجريمـة حـرب؛ الإبـادة و/أو القتـل، بمـا فـي ذلـك فـي سـياق الوفيـات الناجمـة عـن التجويـع، كجريمـة ضـد الإنسـانية؛ الاضطهـاد كجريمـة ضـد الإنسـانية؛ الأفعـال اللاإنسـانية الأخـرى كجرائـم ضـد الإنسـانية.

[33] انظر على سبيل المثال:
Sergey Vasiliev, "Friendly Feast during the Plague: Is the Pre-Trial Chamber Losing its Way on the Palestine Arrest Warrant Proceedings?," *EJIL:Talk! Blog of the European Journal of International Law* (1 August 2024), https://url-shortener.me/A8U5 (accessed 31 January 2026).

[34] International Criminal Court, "Situation in the State of Palestine: ICC Pre-Trial Chamber I rejects the State of Israel's challenges to jurisdiction and issues warrants of arrest for Benjamin Netanyahu and Yoav Gallant," *International Criminal Court* (21 November 2024), https://www.icc-cpi.int/news/situation-state-palestine-icc-pre-trial-chamber-i-rejects-state-israels-challenges (accessed 31January 2026).

[35] International Criminal Court, "Situation in the State of Palestine: ICC Pre-Trial Chamber I issues warrant of arrest for Mohammed Diab Ibrahim Al-Masri (Deif)," *International Criminal Court* (21 November 2024), https://www.icc-cpi.int/news/situation-state-palestine-icc-pre-trial-chamber-i-issues-warrant-arrest-mohammed-diab-ibrahim (accessed 31 January 2026).

[36] كذلك اغتالت إسـرائيل الضيـف لاحقـاً. وبذلـك لـم يبـق علـى قيـد الحيـاة أي مـن «المتهميـن» الفلسـطينيين (المحـرر).

طوال هذه الفترة التي تزيد عن عشر سنوات، مورست ضغوط وتدخلات قوية من دوائر سياسية رفيعة المستوى على المحكمة الجنائية الدولية وموظفيها. ففي الفترة ما بين 2 أيلول/ سبتمبر 2020 و2 نيسان/ أبريل 2021، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على اثنين من كبار موظفي المحكمة الجنائية الدولية (عقوبات اقتصادية وقيود على التأشيرات)،[37] بما في ذلك فيما يتعلق بالوضع في فلسطين، مع استمرار الإدارة الأمريكية في اعتراضها الشديد على قرارات مكتب المدعي العام بشأن الوضع في كل من أفغانستان وفلسطين عند رفع تلك العقوبات.[38]

كما شاهدنا تقارير عن حملة تدخل وترهيب قوية ضد آخر اثنين من المدعين العامين،[39] ما أدى إلى إصدار بيان دعم من

[37] Antony J. Blinken, "Ending Sanctions and Visa Restrictions against Personnel of the International Criminal Court," *Press Statement* (2 April 2021), https://url-shortener.me/AE5Q (accessed 31 January 2026).

[38] وقد كتب آخرون أيضاً عما حدث في قضية المحكمة الجنائية الدولية منذ العام 2009، بما في ذلك التقرير أدناه. وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني، بل وفرضت عقوبات على كبار مسؤوليها!
Reed Brody, "Gaza — Where Is the Law?," *The Nation* (10 November 2023), https://www.thenation.com/article/world/gaza-israel-hamas-war/ (accessed 31 January 2026).

[39] انظر على سبيل المثال:
Yuval Abraham and Meron Rapoport, "Surveillance and interference: Israel's covert war on the ICC exposed," +972 *Magazine* (28 May 2024), https://www.972mag.com/icc-israel-surveillance-investigation/ (accessed 31 January 2026); Harry Davies et al., "Spying, hacking and intimidation: Israel's nine-year 'war' on the ICC exposed," *The Guardian* (28 May 2024), https://www.theguardian.com/world/article/2024/may/28/spying-hacking-intimidation-israel-war-icc-exposed (accessed 31 January 2026).

93 دولـة عضـو فـي نظـام رومـا الأساسـي.[40] إن ترهيـب موظفـي المحكمـة الجنائيـة الدوليـة وفـرض عقوبـات عليهـم، فـي الوقـت الـذي يتـم فيـه التبشـير بالنظـام الدولـي القائـم علـى القواعـد، يضـر بشـرعية القانـون الدولـي.

إن قضيـة فلسـطين هـي أطـول احـتلال فـي العصـر الحديـث منـذ العـام 1967، حيـث اسـتمرت 57 عامـاً ولا نهايـة لهـا فـي الأفـق، لذلـك لا توجـد قضيـة أفضـل منهـا للـدول لتتحالـف لأجلهـا، بإحالـة الوضـع الفلسـطيني إلـى المحكمـة الجنائيـة الدوليـة، اسـتناداً إلـى واجـب ضمـان احـترام القانـون الدولـي الإنسـاني بموجـب اتفاقيـات جنيـف لعـام 1949، وتزويـد المحكمـة بالدعـم السياسـي والوسـائل اللازمـة للقيـام بعملهـا.

5. ملاحظات ختامية

اسـتخدمت فلسـطين القانـون الدولـي لتعزيـز موقفهـا، وللمطالبـة بقـوة بحقهـا فـي إقامـة الدولـة، وللاندمـاج فـي آليـات التقاضـي الدوليـة وآليـات مراقبـة حقـوق الإنسـان الدوليـة.[41] وقـد قوبلـت جهودهـا السـلمية للمقاومـة بمقاومـة شـديدة مـن عـدد مـن الـدول

[40] انظر على سبيل المثال:
Presidency of the Assembly of States Parties, "Statement by the Presidency of the Assembly of State Parties in support of the independence and impartiality of the International Criminal Court," *Press Releases* (17 May 2024), https://url-shortener.me/A8RJ (accessed 31 January 2026).

للاطلاع على مناقشة أوسع وقائمة بالبيانات، انظر:
Maria Elena Vignoli, "International Criminal Court Members Speak Out: Cross-Regional Statement Rejects Intimidation Efforts," *Human Rights Watch* (17 June 2024), https://www.hrw.org/news/2024/06/17/international-criminal-court-members-speak-out (accessed 31 January 2026).

[41] Zyberi, "What role for international law."

الغربيـة، لا سـيّما الولايـات المتحـدة (وعـدد قليـل مـن الـدول الأخـرى)، بمـا فـي ذلـك بحجـة أنهـا تخلـق صعوبـات للمفاوضـات السياسـية (غيـر الموجـودة أو المنتهيـة فـي الواقـع). وقـد مارسـت بعـض الـدول ضغوطـاً سياسـية واقتصاديـة فـي محاولـة لإجبـار السـلطة الفلسـطينية علـى التراجـع عـن هـذه الجهـود القانونيـة. وعندمـا تحـاول السـلطة الفلسـطينية اسـتخدام القانـون الدولـي، غالبـاً مـا تتعـرض للترهيـب والعقوبـات السياسـية والماليـة. وعندمـا يحـاول الشـعب الفلسـطيني المقاومـة بالقـوة، يُطلـق عليـه دائمـاً وصـف الإرهابييـن ويُقتـل مـن دون تمييـز.

مـاذا علـى الشـعب الفلسـطيني أن يفعـل للحصـول علـى حقوقـه بموجـب القانـون الدولـي، بمـا فـي ذلـك القانـون الدولـي لحقـوق الإنسـان والقانـون الإنسـاني الدولـي؟ فلسـطين لا تمتلـك أسـطولاً بحريـاً أو قـوة جويـة أو أسـلحة نوويـة، مثـل إسـرائيل، ولا تحظـى بدعـم عسـكري وسياسـي غيـر مشـروط مـن الولايـات المتحـدة، مثـل إسـرائيل أيضـاً؛ لـذا فـإن القانـون الدولـي هـو سـلاحها الأقـوى، إلـى جانـب التضامـن الـذي تحظـى بـه مـن العديـد مـن الـدول الأخـرى التـي تشـكل الغالبيـة العظمـى مـن المجتمـع الدولـي المنظـم ومـن الـرأي العـام.

للأسـف، فـإن معظـم الـدول الغربيـة تلتـزم بالـكلام فقـط فـي القانـون الدولي بالنسـبة لفلسـطين، من دون أن تفرض أي تكاليف اقتصادية أو سياسـية علـى إسـرائيل بسـبب احتلالهـا الـذي دام 57 عامـاً وحرمانهـا للشـعب الفلسـطيني مـن حقـه فـي تقريـر المصيـر لمـدة 76 عامـاً. علاوة علـى ذلـك، سـمحت دول رئيسـية، لا سـيّما الولايـات المتحـدة، بحـدوث إبـادة جماعيـة فـي وضـح النهـار، مبثوثـةً علـى الهـواء مباشـرة فـي وسـائل الإعلام ووسـائل التواصـل الاجتماعـي، مـن خلال تزويـد إسـرائيل بالأسـلحة والغطـاء السياسـي.

السـؤال الـذي يطرحـه الكثيـرون اليـوم هـو: مـا فائـدة القانـون

الدولـي؟ فقـد قُتـل أو جُـرح أكثـر مـن 160 ألـف فلسـطيني منـذ تشـرين الأول/ أكتوبـر 2023، بينمـا دعـت الغالبيـة العظمـى مـن الـدول الأعضـاء فـي الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة رسـمياً إلـى وقـف إطلاق النـار منـذ أواخـر ذلـك الشـهر، ثـم مـرة أخـرى فـي كانـون الأول/ ديسـمبر 2023. لا يوجـد مـكان آمـن للفلسـطينيين فـي غـزة، ولا حتـى فـي مـا يسـمى «المناطق الإنسـانية». كل نـزاع دولـي ينطوي علـى قضايـا قانونيـة دوليـة تحتـاج إلـى توضيـح. ولا ينبغـي تـرك هـذا التوضيـح وتوزيـع المسـؤولية الدوليـة للـدول التـي لديهـا أكبـر الإدارات القانونيـة والمصالـح الخاصـة، بـل يفضـل أن تقـرره مؤسسـات قضائيـة دوليـة مسـتقلة مثـل محكمـة العـدل الدوليـة والمحكمـة الجنائيـة الدوليـة. علـى الرغـم مـن الضغـوط الكبيـرة التـي مورسـت علـى القضـاة والمدعيـن العامين لاتخـاذ قـرار فـي هـذا الشـأن أو ذاك، فـإن الفضـل يعـود إليهـم فـي أن قراراتهـم حتـى الآن كانـت جيـدة ومسـتندة إلـى القانـون الدولـي، حتـى لـو تأخـرت بشـكل كبيـر، كمـا فـي حالـة المحكمـة الجنائيـة الدوليـة. يمكـن أن تسـاعد هـذه القـرارات، والقانـون الدولـي بشـكل عـام، فـي وضـع المعاييـر القانونيـة اللازمـة وتوجيـه المفاوضـات الدبلوماسـية للتوصـل إلـى حلـول سـلمية وعادلـة.

أدت المظاهـرات التضامنيـة مـع غـزة فـي شـوارع العديـد مـن بلـدان العالـم، بمـا فـي ذلـك النرويـج، إلـى تغييـر مواقـف حكوماتهـا. يتعيـن علـى الـدول الأعضـاء فـي الأمـم المتحـدة، ولا سـيما الـدول الغربيـة (الاتحـاد الأوروبـي والولايـات المتحـدة)، أن تأخـذ علـى محمـل الجـد التزاماتهـا القانونيـة الدوليـة تجـاه الشـعب الفلسـطيني وأن تفـي بهـا، بمـا يتجـاوز الكلمـات المهمـة ولكـن الفارغـة التـي تديـن الجرائـم الدوليـة الخطيـرة التـي ترتكبهـا السـلطات الإسـرائيلية ضـد الشـعب الفلسـطيني عامـاً بعـد عـام. يمكـن للعقوبـات الاقتصاديـة والسياسـية الكبيـرة وحدهـا أن تجبـر الحكومـة الإسـرائيلية علـى تغييـر موقفهـا ووقـف الجرائـم الفظيعـة

الجماعية ضد الفلسطينيين. على الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية أن تساعد المحكمة على التحقيق بشكل كامل في الجرائم المرتكبة ومحاسبة المسؤولين عنها. يجب ضمان وصول مكتب المدعي العام بشكل كامل ودون عوائق إلى غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، لكي يتمكن من القيام بعمله.

وينبغي على مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، بمساعدة الدول الكبرى، أن يضعوا حداً فورياً للقتال، وأن يتخذوا خطوات فورية بهدف التوصل في أقرب وقت ممكن، على أساس القانون الدولي، إلى حل تفاوضي لإنشاء دولة فلسطينية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل وجيرانها الآخرين، في سلام وأمن للجميع في المنطقة، كما طلبت محكمة العدل الدولية في فتواها الاستشارية الصادرة عام 2004، قبل أكثر من 20 عاماً، وتم تأكيده مؤخراً في 19 تموز/ يوليو 2024!

المصادر

Abraham, Yuval, and Meron Rapaport. 2024. "Surveillance and Interference: Israel's Covert War on the ICC Exposed." *+972 Magazine*, May 28. https://www.972mag.com/icc-israel-surveillance-investigation/. Accessed January 31, 2026.

Blinken, Antony J. 2021. "Ending Sanctions and Visa Restrictions against Personnel of the International Criminal Court." *Press Statement*. 2 April. https://url-shortener.me/AE5Q. Accessed 31 January 2026.

Brody, Reed. 2023. "Gaza — Where Is the Law?" *The Nation*. 10 November. https://www.thenation.com/article/world/gaza-israel-hamas-war/. Accessed 31 January 2026.

Committee on the Elimination of Racial Discrimination. 2024. "Report of the Ad Hoc Conciliation Commission (case State of Palestine v. Israel) – Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD/C/113/3)." *United Nations*. 22 August. https://shorturl.at/njG3n. Accessed 30 January 2026.

Davies, Harry, Bethan McKernan, Yuval Abraham, and Meron Rapoport.

2024. "Spying, hacking and intimidation: Israel's nine-year 'war' on the ICC exposed." *The Guardian*. 28 May. https://www.theguardian.com/world/article/2024/may/28/spying-hacking-intimidation-israel-war-icc-exposed. Accessed 31 January 2026.

Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements (Oslo I Accord). 1993. Signed September 13. Washington, D.C. *United Nations UNISPAL*. https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-180015/. Accessed 1 February 2026.

French ministry of Europe and Foreign Affairs. 2020. "Peace Process." *French ministry of Europe and Foreign Affairs*. September. https://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/israel-palestinian-territories/peace-process/. Accessed 30 January 2026.

ICRC. n. d. "database of signatories to International Humanitarian Law and Other Related Treaties, States Party to the Following International Humanitarian Law and Other Related Treaties as of 23-January-2026." *ICRC*. https://ihl-databases.icrc.org/public/refdocs/IHL_and_other_related_Treaties.pdf. Accessed 30 January 2026.

Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip (Oslo II). Signed 28 September 1995. Washington, D.C. *United Nations UNISPAL*. https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-185434/. Accessed 1 February 2026.

International Court of Justice. 2025. "Obligations of Israel in relation to the Presence and Activities of the United Nations, Other International Organizations and Third States in and in relation to the Occupied Palestinian Territory." *International Court of Justice*. 22 October. https://www.icj-cij.org/case/196. Accessed 30 January 2026.

International Criminal Court. n.d. "State of Palestine: Situation in the State of Palestine." https://www.icc-cpi.int/palestine. Accessed 31 January 2026.

International Criminal Court. 2024. "Statement of ICC Prosecutor Karim A.A. Khan KC: Applications for Arrest Warrants in the Situation in the State of Palestine." May 20. https://url-shortener.me/AE2Q. Accessed 31 January 2026.

International Criminal Court. 2024. "Situation in the State of Palestine: ICC Pre-Trial Chamber I Issues Warrant of Arrest for Mohammed Diab Ibrahim Al-Masri (Deif)." November 21. https://url-shortener.me/AE4A. Accessed 31 January 2026.

International Criminal Court. 2024. "Situation in the State of Palestine: ICC Pre-Trial Chamber I Rejects the State of Israel's Challenges to Jurisdiction and Issues Warrants of Arrest for Benjamin Netanyahu and Yoav Gallant." November 21. https://www.icc-cpi.int/news/situation-state-palestine-icc-pre-trial-chamber-i-rejects-state-israels-challenges. Accessed 31 January 2026.

Khan, Karim. 2023. "We Are Witnessing a Pandemic of Inhumanity: To Halt the Spread, We Must Cling to the Law." *The Guardian*, November 10. https://url-shortener.me/ADXJ. Accessed 31 January 2026.

Kerry, John. 2016. "Remarks on Middle East Peace." *U.S. Department of State*. December 28. https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2016/12/266119.htm. Accessed 30 January 2026.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR). n.d. "Inter-State Communications." *Committee on the Elimination of Racial Discrimination*. https://www.ohchr.org/en/treaty-bodies/cerd/inter-state-communications. Accessed 31 January 2026.

OHCHR, State of Palestine. n.d. https://www.ohchr.org/en/countries/palestine. Accessed 31 January 2026.

Presidency of the Assembly of States Parties. 2024. "Statement by the Presidency of the Assembly of State Parties in Support of the Independence and Impartiality of the International Criminal Court." *Press Release* 17 May. https://url-shortener.me/A8RJ. Accessed 31 January 2026.

Quigley, John. 2010. *The Statehood of Palestine: International Law in the Middle East Conflict*. United Kingdom: Cambridge University Press.

Schabas, William A. 2012. "The Prosecutor and Palestine: Deference to the Security Council." *Blogger*, April 8. https://humanrightsdoctorate.blogspot.com/2012/04/prosecutor-and-palestine-deference-to.html. Accessed 30 January 2026.

United Nations. n.d. "Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People." *UNISPAL*. https://www.un.org/unispal/committee/. Accessed January 30, 2026.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs – Occupied Palestinian Territory (OCHA-OPT). 2025. "Reported Impact Snapshot | Gaza Strip." March 18. https://www.ochaopt.

org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-18-march-2025. Accessed 21 February 2026.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs – Occupied Palestinian Territory (OCHA-OPT). n.d. "Data on Casualties." https://www.ochaopt.org/data/casualties. Accessed February 21, 2026.

Vasiliev, Sergey. 2024. "Friendly Feast during the Plague: Is the Pre-Trial Chamber Losing Its Way on the Palestine Arrest Warrant Proceedings?" *EJIL:Talk! Blog of the European Journal of International Law*, August 1. https://url-shortener.me/A8U5. Accessed 31 January 2026.

Vignoli, Maria Elena. 2024. "International Criminal Court Members Speak Out: Cross-Regional Statement Rejects Intimidation Efforts." *Human Rights Watch*. 17 June. https://www.hrw.org/news/2024/06/17/international-criminal-court-members-speak-out. Accessed 31 January 2026.

Zyberi, Gentian. 2016. "Membership in International Treaties of Contested States: The Case of the Permanent Court of Arbitration." *ESIL Reflections* 5(3), March 10. https://bit.ly/4reEqIx. Accessed 31 January 2026.

Zyberi, Gentian. 2023. "What Role for International Law in the Latest Escalation of the Israeli-Palestinian Conflict?" *International Law Observer*, December 1. https://url-shortener.me/98RV. Accessed 30 January 2026.

Zyberi, Gentian. 2024. "Some Reflections on the Provisional Measures in the Genocide in the Gaza Strip Case and More Generally on the Situation in Gaza." *International Law Observer*, April 1. https://shorturl.at/W3PnT. Accessed 30 January 2026.

القانون الدولي واستراتيجيات سحب الاستثمارات: استخدام الأطر القانونية في مواجهة الاحتلال ومحو الهوية الفلسطينية

نادين الطاهر وفاسانثي فنكاتيش

«عش نيصاً وقاتل كالبرغوث»*

بعد مخيم احتجاجي استمر 62 يوماً، ميّزت جامعة وندسور نفسها وأصبحت واحدة من ثلاث جامعات كندية توصّلت إلى اتفاقات مستوحاة من حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) مع الطلاب المؤيدين لفلسطين، وقد كان هذا الاتفاق الأكثر شمولاً في أمريكا الشمالية. يؤكد الاتفاق في جوهره على الالتزام بفرض المساءلة على استثمارات الجامعة المادية وممارساتها التشغيلية وأطرها السياساتية، بما يتماشى

* باسل الأعرج.

مـع القانـون الدولـي وقانـون حقـوق الإنسـان والقانـون المحلـي. لكـن مـا الّـذي يعنيـه هـذا الالتـزام للحـراك الفلسـطيني؟

تكمـن اسـتراتيجية حملـة BDS فـي رَفـع تكلفـة القمـع والنهـب الإسـرائيليين ضـد الفلسـطينيين، وتعريـة نظـام الفصـل العُنصـري والانتهـاكات الجسـيمة فـي عُمـق مـا يسـمّى بـ «ماركـة إسـرائيل» (Brand Israel)، وبنـاء حملـة تضامـن واسـعة مـع فلسـطين. تُطالـب الحملـة الفلسـطينية للمقاطعـة الأكاديميـة والثقافيـة لإسـرائيل (PACBI) فـي ندائهـا الفلسـطيني الموحّد الانضمـام إلى حملة BDS، باسـتخدام أدوات المُقاطعـة وسـحب الاسـتثمارات وفـرض العُقوبـات، بهـدف إجبـار إسـرائيل علـى الوفـاء بالتزاماتهـا والاعتـراف بحقـوق الفلسـطينيين غيـر القابلـة للتصـرف والامتثـال للقانـون الدولّـي بشـكل كامـل، وذلـك مـن خلال: «(1) إنهـاء الاحـتلال الإسـرائيلي واسـتعماره لـكل الأراضـي العربيـة وتفكيـك الجـدار العـازل؛ (2) الاعتـراف الإسـرائيلي بالحقـوق الأساسـية للفلسـطينيين المواطنيـن العـرب فـي إسـرائيل بالمسـاواة الكاملـة و(3) تعزيـز حـق العـودة الفلسـطيني إلـى ديارهـم وممتلكاتهـم كمـا هـو منصـوص عليـه فـي قـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة رقـم 194.»

سَـبق ونوقشـت التناقضـات الّتـي تنتـج بالضـرورة عَـن اسـتعمال أدوات السّـيد (master's tools)[2] المتمثلـة هُنـا بالنظـام القانونـي اللّيبرالـي الّـذي يُبيـح احـتلال فلسـطين ويقمـع مقاومتهـا، والتكتيـكات الرأسـمالية مـن حـملات المقاطعـة الاسـتهلاكية والاسـتثمار المسـؤول اجتماعيـاً، الّتـي تعـد جـزءاً لا يتجـزأ مـن الاسـتراتيجية الصهيونيـة. وتظهـر اليـوم هـذه التناقضـات بشـكل أكبـر مـن أي وقـت سـابق، فـي ظـل عنـف إسـرائيلي لا يتوقـف،

[2] مصطلـح مجـازي يقصـد بـه الأدوات والمفاهيـم والآليـات التـي تنتجهـا السـلطة أو البنيـة المهيمنـة، ويُفتـرض اسـتخدامها لإدارة الواقـع أو تغييـره، لكـن مـن دون المسـاس بجوهـر تلـك السـلطة أو البنيـة (المحـرر).

يرتكب إبادة جماعية مستمرة من جهة، ويشنّ حرباً إقليمية من جهة أخرى.

كما كتب فيصل قوطي في مقال نُشر مؤخراً، أصبحت غزة مقبرة الليبرالية بما في ذلك منظومة حقوق الإنسان. وفي تَعليق لشخص غير معروف الهوية، يقتبس قوطي عنه: «يعتقد العالم أن غزة محتلة لكن في الواقع غزة حرة والعالم كله محتل».

كيف ينعكس ذلك على حركة BDS؟ هناك عَدد كبير من الدراسات الّتي تُبرِز عبر منظور غرامشيّ قدرة حركة المقاطعة على تحدي الصهيونية والهيمنة الإسرائيلية في ميدانَي الثقافة والخطاب. في الخطاب المتعلق بمناهضة العنصرية مثلاً، كثيراً ما تستخدم تهمة معاداة السامية لإسكات النقاش حول الإسلاموفوبيا وأنماط أخرى من الفوقية العرقية. وبالطريقة نفسها، في السرديات المتعلقة بسيادة القانون والديمقراطية، يتم تصوير إسرائيل على أنها معقل ليبرالي مُحاط بتهديدات غير ليبرالية. تساعد حركة BDS على تشتيت هذه المساحات من خلال إظهار فشل إسرائيل في الحفاظ على معايير الدولة العقلانية والليبرالية عبر ارتكابها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولكن استخدام الأدوات الليبرالية في التصدي للهيمنة في المساحات الليبرالية له حدود، وهو غير قادر حتى على وقف الإبادة!

في العرض الّذي تقدمه هذه المداخلة، نستند إلى تأطير باسل الأعرج (كاتب ومدرس وشهيد فلسطيني)[3] للمقاومة الّذي يقدمه في مقاله «**عش نيصاً وقاتل كالبرغوث**»، لوصف حراكنا في جامعة وندسور ووضعه في سياقه؛ حيث سعينا

[3] استشهد في ربيع العام 2017، عقب مواجهة مسلحة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال حصارها منزلاً لجأ إليه في مدينة البيرة، فأطلق عليه تعبير «المثقف المشتبك» (المحرر).

إلى استخدام تكتيكات لا استعمارية (Decolonial) ومناهضة للإمبريالية وجذرية في مواجهة الهيمنة. حسب وصف الأعرج، تعيش المقاومة الفلسطينية كما يعيش النيص (حيوان ليلي يتمتع بحس أمني عالي) تحت الأرض في جحور واسعة متصلة بشبكة من الأنفاق. «ألمه عميق وحقده أعمق» (يقول الأعرج)، وعندما يتعرض للتهديد يصرخ ويهاجم بأشواكه. أمّا البرغوث فيقاتل عبر إنهاك خصمه وإحباطه، بإزعاجه، وامتصاص دمه، وحرمانه من الراحة.

العيش مثل النيص

طوال هذه الرحلة كان يُشار إلى مخيمنا بـ «منطقة التحرير». كان هذا التوصيف استخداماً مقصوداً لخطاب تحرري ومناهض للاستعمار، ويُمثّل مبادرة استراتيجية تهدف إلى بناء مساحة غير استعمارية، عبر تفكيك بيئة الهيمنة المتجذرة في حرم الجامعة الّتي تنظر إلينا كمصادر تهديد. لم يكن لدينا في هذه المساحة سوى بضع خيام، أقل بكثير من تلك المنصوبة في مخيمات الاحتجاج في جامعتي كولومبيا وتكساس. كان عدد المتواجدين منا كذلك متواضع، بينما كان آخرون منا يرتاحون ليلاً مثل النيصان (جمع نيص). نظمنا ورشات وحلقات تعليمية ونقاشات تتناول تكتيكات المقاومة وآليات تبنّيها. اعتمدنا منهجية قائمة على المشاركة المجتمعية العميقة وبناء العلاقات وتعليم الآخرين عن فلسطين من خلال عدسة مقاومة جذرية. تطلب تشتيت مساحة الهيمنة هذه جهوداً منسقة قادرة على تحدي البُنى المتجذرة في الغرب وتفكيكها، كالفردانية المفرطة والرأسمالية وفوقية العرق الأبيض، الّتي اعتبرناها أساسية كذلك في خطاب الاستثنائية الإسرائيلية والاحتلال الإسرائيلي. على الرغم من قلة عددنا (مع أن مجتمعنا الأوسع في وندسور

كبير)، اعتبرتنا الجامعة مُزعجين ومصممين بما يكفي لجعلها مضطرة للتعامل معنا.

ولذلك بعد 62 يوماً من الاحتجاج على الأرض، تم توقيع الاتفاق في مبنى رئيس الجامعة، وهو موقع ذو رمزية كبيرة من مواقع القوة الاستعمارية، ليس من الناحية الإدارية فقط، بل نظراً لقربه من المستعمرة الأمريكية، حيث تُقابل واجهة المبنى الحدود مع الولايات المتحدة. أكدت رمزية المكان على ضرورة أن ندخله وذكرى الشهداء وروحهم راسخة في قلوبنا وعقولنا وأنفسنا.

منا في ذلك اليوم، ولحظة توقيع الاتفاق، من ارتدى ثوباً تراثياً فلسطينياً، تتخلله ألوان العلم الفلسطيني. هذا الثوب المطرز يدوياً يذكرنا بثوب الانتفاضة الشهير، ويعمل كرمز قوي للمقاومة. كما كانت الكوفية حاضرة أيضاً، وهي رمز آخر مهم للهوية الفلسطينية، جديرة بالاهتمام هي الأخرى، خاصة مع تزايد العنصرية ضد الفلسطينيين التي تصل إلى حد منع مرتديها من دخول بعض المباني. ومنا من ارتدى الكوفية وشاحاً للرأس، استلهاماً لشخصيات أسطورية سابقة في حركة المقاومة.

وقبل توقيع الاتفاقية، شاركنا جميعاً في الصلاة، وفي قراءة سور قرآنية قصيرة (الفاتحة والتين والنصر)، لكي نؤكد على التزامنا روحياً قبل توقيع الاتفاق بشكل رسمي. لم نطلب وقتاً للصلاة، بل فرضناها تلقائياً من خلال أدائها مباشرة. كان ذلك أمراً بالغ الأهمية في ظل الصور النمطية المعادية للإسلام التي تربط أحياناً بين ممارسة المسلمين للصلاة والتطرف الإرهابي. وأخيراً، كان رفع العلم الفلسطيني، بشكل بارز، بمثابة تحدٍ يعكس روحنا التي لا تُقهَر ورفضنا السماح بإخفائه. هذا العلم، الذي جُلِب من فلسطين، كان يرمز إلى التزامنا الراسخ بالقضية الفلسطينية.

القتال كالبرغوث

استندت مطالبنا وخطواتنا إلى سياسات تحررية ومناهضة للاستعمار. أصررنا على رفض أي شكل من أشكال عدم ذكر الإبادة أو الاحتلال أو فلسطين بشكل صريح. بدأ الاتفاق باعتراف صريح بالعنصرية ضد الفلسطينيين (Anti-Palestinian Racism) من دون التطرق إلى المقارنة الليبرالية المعتادة مع معاداة السامية في العبارة نفسها. كما أشار الجزء المتعلّق بدعم الأكاديميين (بما في ذلك إعادة بناء العلاقات المؤسسية مع جامعات فلسطينية مثل جامعة بيرزيت) إلى الإبادة الأكاديمية في غزة بوضوح. ومع أن الإعلان الختامي بدأ بإدانة عامة لجميع انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية أينما وقعت، إلا أنه تضمن إشارات واضحة إلى إنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، ومناهضة العنصرية في سياق احتلال فلسطين وتدمير إسرائيل لقطاع غزة. تماماً كالبراغيث، أزعجنا الإدارة وضغطنا عليها، حتى أُجبرت على تسمية إسرائيل كمعتدية.

ينصّ الاتفاق في أحد أهم جوانبه على مقاطعة الجامعات الإسرائيلية أكاديميا حتى «تحقيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما تحدده الأمم المتحدة». لم يكن مستغرباً أن يحظى هذا البند بأكبر قدر من الانتقادات، التي تركزت بشكل أساسي على الحجج المعتادة المتعلقة بالحرية الأكاديمية وحياد الجامعات. ومع ذلك، دُحضت هذه الحجج بالكامل، خاصة في ظل الإبادة الجماعية المستمرة. وعلى سبيل المحاجة فيما يتعلق بمسألة التواطؤ، فقد تناول نعوم تشومسكي ببراعة «حجة البيت الزجاجي»، مشيراً إلى التداخل العميق بين المؤسسات الأكاديمية الأمريكية والأوروبية والكندية والمجمع الصناعي العسكري والجهات الأخرى المسؤولة مباشرة عن إفلات إسرائيل من العقاب وأفعالها القمعية. وتساءل تشومسكي: كيف

يمكن لمقاطعة أكاديمية لإسرائيل من قِبل الجامعات الغربية أن تشكل تحديًا للهيمنة الأمريكية والغربية؟

في هذا الصدد، نجيب بأن تحدي الصهيونية والإمبريالية الأمريكية ليسا مسألتين متناقضتين. كان التركيز في الاتفاق وما زال منصباً على عدوان إسرائيل ومناهضة الصهيونية. وكما قالت سارة ماكماهون، لا تكمن الأهمية في وجود التناقضات، وهي حتمية بالنظر إلى موقعنا على أراضي ميّسري الإبادة، بل يكمن السؤال فيما إذا كنا قد تحدينا «الحدود المتجذرة والمراقبة بشدة للخطاب حول السياسة الفلسطينية-الإسرائيلية؟». في الواقع، برفضنا الدخول في جدليات ليبرالية (أو يسارية) من نوع «وماذا عن؟»، عند الحديث عن البلدان الأخرى، دفعنا حدود الرقابة الأكاديمية إلى أقصاها عبر بند المقاطعة. وللمفارقة، حتى استخدام القانون الدولي في بند المقاطعة، أي الإشارة إلى حق تقرير المصير كما تحدده الأمم المتحدة، يخدم مصلحتنا في هذه الحالة، لأنه يسلط الضوء على إخفاق الأمم المتحدة في الاعتراف بتحرير فلسطين.

تتجلى حدود حركة BDS الناجمة عن طبيعتها القانونية الدولية بشكل واضح في شق سحب الاستثمارات. فقد تعهدت الجامعة بتبني «ممارسات استثمارية أخلاقية» ومراجعة سياسات استثمارها المسؤول التي تستند إلى مبادئ الأمم المتحدة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، لتشمل صراحةً القانونين الدولي والمحلي. ومع ذلك، رفضت الجامعة دعم حظر للأسلحة. هناك تحليلات واسعة تنتقد آلية الأمم المتحدة القائمة على الرقابة الذاتية، وتصفها بـ «رأسمالية مدللة» أو «تلميع أخلاقي» (Greenwashing)، حيث تكتفي بتغيير مسارات تدفق رؤوس الأموال بدلاً من تحقيق سحب حقيقي للاستثمارات. إنها تعطي الأولوية لمصالح رأس المال على حساب القيم المجتمعية، مما يعزز منطق التمويل ويسلع قضايا العدالة والحقوق في إطار المجتمع العالمي.

يتجلى هذا بوضوح في استثمارات صناعة الأسلحة. فاستناداً إلى مبدأ القانون الدولي المتعلق بـ «الحرب العادلة» و«حق الدفاع عن النفس»، الذي تستند إليه أوكرانيا وإسرائيل، تُصوَّر الأسلحة والتقنيات مزدوجة الاستخدام، مثل أنظمة المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي والطائرات المسيرة، على أنها أدوات تعزز الديمقراطية والسلامة الإقليمية وحقوق الإنسان. وقد تغلغلت شركات التكنولوجيا، مثل جوجل ومايكروسوفت، في حياتنا لدرجة أن سحب الاستثمارات منها أصبح شبه مستحيل، بغض النظر عن طبيعة أنشطتها. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بفلسطين، هناك توجه سائد نحو حصر سحب الاستثمارات على الشركات المدرجة في قاعدة بيانات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المنخرطة في المستوطنات بالأراضي المحتلة وفق تعريف الأمم المتحدة وتحديداً في الضفة الغربية، مما يحمي الشركات الإسرائيلية الأخرى من المراقبة والتدقيق.

بصفتنا مشاركين في الحراك الطلابي في جامعة وندسور، اضطررنا إلى مواجهة هذه التناقضات بالتوازي مع تحدي هياكل السلطة الإدارية نفسها. ورغم نجاحنا في عدم حصر المساءلة على الشركات المدرجة في قاعدة بيانات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فقط، إلا أن ذلك ظل في جوهره تنازلاً. ومع ذلك، كشف هذا التنازل بوضوح كيف يتكامل رأس المال العنصري مع الإمبريالية الاستعمارية عبر آليات القانون الدولي الليبرالي. ومثلما تفعل البراغيث حين تستهدف أضعف مواضع الجسد، استطعنا أن نفضح التهديد العميق الذي تشكله الأبعاد المالية والاقتصادية لمشاريع التحرر على البُنى الأساسية للنظام العالمي الذي شيده الغرب. لكن هذا يكشف أيضاً عن ضرورة ابتكار أدوات وتكتيكات جديدة قادرة على زعزعة ما أسماه جون إكنبري بـ «الليفياثان الليبرالي»، أي النظام السياسي الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة.

الخاتمة: كيف ينعكس هذا على المقاومة وتحرير فلسطين؟

شدّد باسل الأعرج على أهمية دمج الكفاح المسلّح مع حركة المقاطعة، من خلال مزاوجة الأدوات القانونية والاقتصادية والنضال القاعدي الشعبي. لكنه حذّر في الوقت نفسه من الإفراط في التعويل على القانون الدولي، معتبراً إياه أداة صُمِّمت تاريخياً لخدمة المستعمِر، وغالباً ما تُستخدم لتطبيع الهيمنة وترسيخها. وفي مقالته «الخروج عن القانون والدخول إلى الثورة»، أكّد الأعرج على ضرورة تجاوز البُنى القانونية ذاتها. وقد تبنّت حركة BDS تكتيكاتها في مطلع الألفية الجديدة بهدف تفكيك سردية الاستثناء الإسرائيلي، القائمة على ادعاء كون إسرائيل وطنًا لليهود المنفيين، وعلى تقديم نفسها بوصفها «الديمقراطية الحديثة الوحيدة» في المنطقة.

وتكمن أهمية الحملة في تبنّيها تصوراً كونياً للحقوق، يعيد تعريف إسرائيل بوصفها دولة كغيرها من الدول، خاضعة للالتزامات والمسؤوليات نفسها، التي تنتهكها بشكل متواصل، وهو ما شكّل عاملاً حاسماً في تقويض هذه السردية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الإبادة الجماعية المستمرة التي تُبَثّ على مرأى العالم أجمع ومسمعه، والأحكام المتعددة الصادرة عن محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل، والإدانات بالإجماع من المقرّرين الخاصين للأمم المتحدة، فإن أياً من محاولات التسمية والتشهير عبر المؤسسات القانونية الدولية لم تنجح في وقف انتهاكات إسرائيل أو حتى الحدّ منها. وكما يشير روب نوكس، يرى كثيرون أن أفعال إسرائيل قد تمثّل انحرافاً عن القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحق الدفاع عن النفس، الذي يُفترض أن يكون مقيّداً بمبدأي الضرورة والتناسب. لكنه

يؤكد في الوقت ذاته أن ما نشهده ليس تشويهًا للقانون الدولي، بل هو القانون الدولي ذاته كما يعمل فعلياً. فموقع «الدولة البرجوازية العقلانية» في القانون الدولي - وهو المعيار الذي تحاكم به حركة BDS إسرائيل - هو في جوهره موقع إمبريالي.

وفي نصه «الاقتصاد في الانتفاضة» يقدّم الأعرج نموذجاً للمقاومة يؤكد أهمية المرونة وتعدّد أشكال الفعل المقاوم «في زمن الوحوش». ومن خلال هذا العمل، يتضح أن المجتمعات، بدافع خوفها من تفكيك البُنى القائمة - بما في ذلك القانون الدولي - تنتهي في كثير من الأحيان إلى نزع الطابع الجذري عن نفسها، بوصف ذلك شكلاً من أشكال التخريب الذاتي الناتج عن العجز عن تكييف التكتيكات والاستراتيجيات مع الظروف المتغيّرة. ويؤدي هذا الجمود إلى شعور بالإحباط واليأس، ما يدفع بعض الأفراد في نهاية المطاف إلى التحوّل إلى خصوم ليبراليين للحركة نفسها. ويمثّل هذا المسار تهديداً بالغ الخطورة للنضال الوطني في مواجهة النظام العالمي السائد، وللسعي نحو تحوّل جذري قائم على الإلغاء والتغيير البنيوي. وكما يلفت نوكس الانتباه، فإن غزة تدفعنا إلى تفكيك أنظمة الاستغلال والسيطرة التي تشكّل عالمنا المعاصر، إذ إن هذه البُنى – وليس القانون الدولي - هي المفتاح الحقيقي لفهم العنف والاحتلال. وبناءً عليه، يصبح لزاماً علينا إعادة ضبط تكتيكاتنا من أجل تفكيك علاقات الهيمنة هذه، بدل الاكتفاء بالاحتكام إلى الأطر التي صُمّمت أصلاً لإدامتها.

من خلال استعارة النيص والبرغوث، يطرح باسل الأعرج تصوراً لمقاومة مضادّة للهيمنة تقوم على مقاربة تكافلية، متعددة الأوجه، وقابلة للتكيّف، ترتكز على تعزيز القوة المجتمعية، والممارسة التحررية، والتطوّر المستمر لآليات الدفاع. ويقتضي ذلك أن نفهم، وأن نقبل، ما تتطلبه الثورة منا في لحظات زمنية مختلفة، حتى وإن تمثّل ذلك في رمي قلم سبورة أو عصا باتجاه طائرة

مُسـيّرة. إن هـذا الفهـم المركّـب والدقيـق ضـروري للحفـاظ علـى نزاهـة حركـة المقاومـة وفعاليتهـا، وضمـان اسـتمرارها كقـوة قـادرة علـى مواجهـة الاسـتعمار–الإمبريالية، والمضـي قدمـاً فـي مشـروع تحريـر فلسـطين، والعمـل علـى إسـقاط بنيـة الهيمنـة الراهنـة التـي باتـت أشـبه بـورم سـرطاني فـي جسـد النظـام العالمـي.

مسؤوليات الجامعات البلجيكية عن التعاون مع المؤسسات الإسرائيلية*

كوين دي فايتر، وغمزة إردم تُركيللي، وثاليا كروجر**

مقدمة

على ضوء الانتهاكات الجسيمة والمستمرة لحقوق المدنيين الفلسطينيين، شعرنا كأكاديميين بالحاجة إلى شرح الحدود

---

* هذه الورقة نسخة محدّثة من:
Gamze Erdem Türkelli, Koen De Feyter and Thalia Kruger, "Serious Breaches of Obligations Arising from Peremptory Norms of General International Law & Consequences for Institutional Cooperation with Universities in Israel," *University of Antwerp – Law & Development Research Group* (30 August 2024), https://url-shortener.me/A8WB (accessed 31 January 2026).
كُتب النّص بالأساس كموجز قانوني، أي كوثيقة تُساهم في صياغة السياسات المعمول بها في جامعة أنتويرب. لتحقيق الغاية المرجوة من هذه الورقة، قمنا بإضافة إطارٍ نظري أوسع والاستفاضة في الاستنتاجات. نُشر هذا النص أيضاً باللغة الهولندية في مجلة حقوق الإنسان البلجيكية (Tijdschrift voor Mensenrechten). وقُمنا بالاستعانة ببرنامج DeepL في الترجمة. كَما جرى تحديث بعض الأرقام في وقت لاحق بما يتواءم مع أحدث ما أمكن الوصول إليه من المعلومات. كَتب المؤلفون هذا النص بصفتهم الشخصية، ولا تعبر الآراء الواردة فيه عن مجموعة أبحاث القانون والتنمية أو كلية الحقوق في جامعة أنتويرب.

** توفيّ كوين دي فايتر في 20 أيلول/ سبتمبر 2024، قبل أسابيع من انعقاد المؤتمر الذي قدمت فيه هذه الورقة. وقد قامت شريكتاه بتحديثها، بما يحترم عمله السابق، وبإذن من عائلته.

العامة للقانون الدولي. تحلل هذه الورقة المسؤوليات الملقاة بموجب هذا القانون على عاتق الدول الّتي لا تُعتبر مسؤولة بشكل مباشر عن أفعال غير مشروعة دولياً أو ضحيتها. وننظر في تبعات هذه الالتزامات على المؤسسات الأكاديمية، سواء الخاصة أو الحكومية. وبعد تحديد هذه الالتزامات بشكل واضح، ننتقل للإجابة عن سؤال ما يمكن أن تقوم به الجامعات للوفاء بهذه الالتزامات؟ وللإجابة على هذا السؤال، ننظر إلى عقود التعاون والمشاريع البحثية.

يستند التحليل إلى القانون الدولي وحقوق الإنسان المعترف بها دولياً. ولا تهدف هذه الورقة إلى نقاش خيارات التعاون الجامعي الأخلاقي أو الاستراتيجي. إننا لا نركّز على ما هو محبّذ، بل على ما نعتقد أنه حتمي في إطار القانون الدولي.

1. القواعد الآمرة في القانون الدولي

القواعد الآمرة (*Jus Cogens*) أو القواعد القطعية في القانون الدولي، هي القواعد الّتي يعترف المجتمع الدولي بأنها ذات طابع أساسي لدرجة عدم السماح بأي خروج عنها. تعتبر هذه القواعد ملزمة لجميع الدول، من دون استثناء ومن دون الحاجة إلى معاهدات دولية. ينشأ عن القواعد الآمرة التزامات تجاه الجميع (*erga omnes*)، أي التزامات واقعة على المجتمع الدولي ككل. ولا تُعَدّ الموافقة، أو الدفاع عن النفس، أو الرد على عمل غير مشروع دولياً، أو القوة القاهرة، أو حالة الطوارئ، أو الضرورة، مبررات مقبولة لتجاهل القواعد الآمرة.

قامت لجنة القانون الدولي (International Law Commission) بوضع القائمة التالية، غير الشاملة، للقواعد الآمرة في القانون الدولي:

i. حظر العدوان،

ii. حظر الإبادة الجماعية،
iii. حظر الجرائم ضد الإنسانية،
iv. القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني،
v. حظر الفصل العنصري والتمييز العنصري،
vi. حظر الرق،
vii. حظر التعذيب،
viii. وحق تقرير المصير.

ووفقاً للجنة، تترتب على الانتهاكات الجدية لهذه القواعد التبعات الخاصة التالية (الاستنتاج 19):

1. على الدول أن تتعاون لكي توقف أي انتهاك جسيم ترتكبه أي دولة لأي التزام ناشئ بموجب قاعدة آمرة، باستخدام الوسائل المشروعة.

2. لا يجوز لأي دولة أن تعترف بوضعٍ نشأ عن انتهاك جسيم ترتكبه دولة، لالتزام ناشئ بموجب قاعدة آمرة، بوصفه وضعاً قانونياً، ولا أن تقدم عوناً أو مساعدة في الإبقاء على ذلك الوضع.

3. يُعد خرق الالتزام الناشئ بموجب قاعدة آمرة خرقاً جسيماً، إذا انطوى على إخفاق فادح أو منهجي من جانب الدولة المسؤولة عن الوفاء بذلك الالتزام.

4. لا يخل مشروع الاستنتاج هذا بالتبعات الأخرى التي قد تترتب على أي انتهاك ترتكبه دولة لالتزام ناشئ عن قاعدة آمرة، بموجب القانون الدولي.

لا تبيح الظروفُ التي تستبعد عدمَ المشروعية، وفقاً لقواعد مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، أي فعل يصدر عن دولة ويكون مخالفاً لالتزام ناشئ عن قاعدة آمرة (الاستنتاج 18).

القواعدُ الآمرة في القانون الدولي مُلزمة لجميع الدول ولكل الفاعلين. ويترتب على ذلك أن الالتزامات المتمثلة بالتقيد بهذه القواعد الآمرة، ومنع انتهاكها، وحظر تلك الانتهاكات، هي التزامات واجبة تجاه المجتمع الدولي ككل.

2. انتهاكات القواعد الآمرة في القانون الدولي

2. 1. انتهاكات من قبل إسرائيل

أسفر النزاع القائم حالياً في قطاع غزة عن مقتل ما يقارب 46,000 فلسطيني، نتيجة إصابات شديدة (Traumatic Injury)، كما أدى إلى إصابة أكثر من 109,000 شخص آخر. ويشمل عدد الضحايا ما لا يقل عن 13,000 طفل. وقد تعرّض نحو 90% من سكان القطاع (حوالي 1.9 مليون شخص) للنزوح القسري. وحتى وقت دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ، كان 876,000 شخصاً يعانون من مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي، بينما كان 345,000 شخصاً يواجهون مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي.[3] وقد أظهرت دراسة حديثة، نُشرت في مجلة *The Lancet* أن التقارير الحالية (المدرجة أيضاً في بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية المذكورة أعلاه) تقلل من تقدير عدد الوفيات المباشرة («الوفيات الناتجة عن الإصابات الشديدة») بنسبة 41%.[4] كما قدّر خبراء الصحة

[3] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Reported impact snapshot: Gaza Strip," *United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs* (8 January 2025), https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-8-january-2025 (accessed 5 February 2026).

[4] Zeina Jamaluddine et al., "Traumatic injury mortality in the Gaza Strip from Oct 7, 2023, to June 30, 2024: a capture–recapture analysis," *The Lancet* 405, no. 10477 (2025): 469-477, https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(24)02678-3/fulltext (accessed 5 February 2026).

أن العدد الإجمالي للوفيات يفوق عدد الوفيات المباشرة بمقدار أربعة أضعاف.[5] حيث أن عدد الوفيات الإجمالي يرقى إلى ما يعادل 8%-9% من إجمالي سكان قطاع غزة.

وجدت محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/ يناير 2024، في القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بزعم انتهاك اتفاقية الإبادة الجماعية، أن الفلسطينيين في غزة يشكّلون جزءاً مهماً من المجموعة المحمية للفلسطينيين، وأن التدمير المتعمد لهم سيؤثر على المجموعة ككل. وبناء على ذلك، رأت المحكمة أنه من المعقول أن يكون للفلسطينيين في غزة الحق في الحماية من الإبادة الجماعية والأفعال المحظورة ذات الصلة بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية. ونظراً للوضع الطارئ وحرصاً على منع وقوع أضرار غير قابلة للإصلاح، أمرت المحكمة باتخاذ تدابير مؤقتة: وجب على إسرائيل اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع الإبادة الجماعية، وتمكين تقديم الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية. بعد شهرين، أضافت المحكمة مزيداً من هذه التدابير، لا سيما فيما يتعلق بمسألة المجاعة وواجبات إسرائيل لضمان توفير المساعدات الغذائية. وفي تدابير مؤقتة إضافية لاحقة، أمرت المحكمة إسرائيل بضمان الوصول الفوري إلى الإمدادات الغذائية ووقف الهجوم العسكري في رفح، بالإضافة إلى أي عمل قد يؤدي إلى التدمير الجسدي كلياً أو جزئياً للمجموعة الفلسطينية في

[5] Rasha Khatib et al., "Counting the dead in Gaza: difficult but essential," *The Lancet* 404, no. 10449 (2024): 237–238, https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(24)01169-3/fulltext (accessed 5 February 2026).

غـزة.[6] وتشـير هـذه الأوامـر المؤقتـة الصـادرة عـن المحكمـة إلـى وجـود خطـر متفاقـم لارتـكاب إبـادة جماعيـة ضـد السـكان الفلسـطينيين فـي غـزة.

فـي إجـراء قانونـي منفصـل، وفـي رأي استشـاري طلبتـه الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة بشـأن العواقـب القانونيـة المترتبـة علـى السياسـات والممارسـات الإسـرائيلية فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، بمـا فـي ذلـك القـدس الشـرقية، وجـدت محكمـة العـدل الدوليـة أن حظـر التمييـز يشـكّل جـزءاً مـن القانـون الدولـي العرفـي.[7] وأشـارت المحكمـة إلـى أن التشـريعات والإجـراءات الإسـرائيلية تفـرض وتعمـل علـى الحفـاظ علـى فصـل شـبه كامـل فـي الضفـة الغربيـة والقـدس الشـرقية، بيـن مجتمعـات المسـتوطنين والمجتمعـات الفلسـطينية.[8] كمـا رأت المحكمـة أن هـذه التشـريعات وهـذه الإجـراءات تشـكّل انتهـاكاً لحظـر الفصـل العنصـري والأبارتهايـد، بموجـب اتفاقيـة القضـاء علـى جميـع أشـكال التمييـز العنصـري (المـادة 3).

فـي الـرأي الاستشـاري نفسـه، حـدّدت المحكمـة ثلاث فئـات مـن القواعـد الآمـرة التـي تنتهكهـا إسـرائيل: الالتـزام باحتـرام حـق الشـعب الفلسـطيني فـي تقريـر المصيـر؛ حظـر

[6] International Court of Justice, "Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel) - Provisional measures," *International Court Of Justice* (24 May 2024), https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240524-ord-01-00-en.pdf (accessed 5 February 2026).

[7] International Court of Justice, "Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem," International Court of Justice (19 July 2024), https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/186/186-20240719-adv-01-00-en.pdf (accessed 5 February 2026).

[8] Ibid., 229.

استخدام القوة للاستيلاء على الأرض؛ والالتزامات الخاصة بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.[9] وأوضحت المحكمة كذلك أن إسرائيل تنتهك سلامة الأراضي الفلسطينية المحتلة، بوصفها عنصراً جوهرياً من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.[10] كما وجدت المحكمة، لأول مرة، أن حق تقرير المصير يشكّل قاعدة آمرة في القانون الدولي في حالات الاحتلال الأجنبي، كما هو الحال في الوضع الراهن.[11]

في إطار إجراء قضائي منفصل، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال ضد قيادة حركة حماس، وكذلك ضد رئيس وزراء إسرائيل ووزير دفاعها السابق،[12] على خلفية مزاعم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد أشارت مذكرات التوقيف الخاصة بالقادة الإسرائيليين أيضاً إلى مزاعم ارتكاب جريمة حرب، تتمثل في استخدام التجويع كسلاح حرب.[13]

[9] International Court of Justice, "Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory," International Court of Justice (8 December 2003), https://www.icj-cij.org/case/131 (Accessed 5 February 2026).

[10] International Court of Justice, "Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory," 238.

[11] Ibid., 233.

[12] تختص المحكمة الجنائية الدولية بالنظر في قضايا الجرائم الدولية التي يرتكبها الأفراد. وهذا يختلف عن اختصاص محكمة العدل الدولية التي تنظر في النزاعات بين الدول.

[13] International Criminal Court, "Situation in the State of Palestine: ICC Pre-Trial Chamber I rejects the State of Israel's challenges to jurisdiction and issues warrants of arrest for Benjamin Netanyahu and Yoav Gallant," *International Criminal Court* (21 November 2024), https://www.icc-cpi.int/news/situation-state-palestine-icc-pre-trial-chamber-i-rejects-state-israels-challenges (accessed 5 February 2026).

في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، صدر تقرير جديد عن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وسائر العرب في الأراضي المحتلة. وخلصت اللجنة فيه إلى أن الأعمال العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة تتسق مع خصائص الإبادة الجماعية، بما في ذلك العدد الهائل من الضحايا المدنيين، وفرض ظروف تهدد حياة الفلسطينيين في غزة بشكل متعمد، بما في ذلك استخدام التجويع كسلاح حرب.[14]

2. 2. تبعات انتهاك القواعد الآمرة في القانون الدولي

يترتب على الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للقانون الدولي تبعات قانونية على الدول الأخرى. يجب على جميع الدول التعاون مع الأمم المتحدة لإنهاء الوجود غير القانوني لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولتحقيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. كما يجب عليها التعاون لضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ويجب عليها كذلك الامتناع عن بناء علاقات أو عقد صفقات مع إسرائيل، بما يساهم في الاعتراف بوجودها غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأيضاً، الامتناع عن تقديم الدعم (المادي أو اللوجستي أو العسكري أو الاقتصادي) الذي يمكن استخدامه في ارتكاب الانتهاكات أو الذي يمكن أن يُستخدم لتسويغ هذه الانتهاكات قانونياً من خلال تطبيع

[14] Office of the High Commissioner for Human Rights, "UN Special Committee finds Israel's warfare methods in Gaza consistent with genocide, including use of starvation as weapon of war," *Office of the High Commissioner for Human Rights* (14 November 2024), https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/11/un-special-committee-finds-israels-warfare-methods-gaza-consistent-genocide (accessed 5 February 2026).

سـياقها. علـى الـدول كذلـك أن تتخـذ جميـع التدابيـر الفعالـة للتصـدي لانتهـاكات القواعـد الآمـرة فـي القانـون الدولـي، بمـا فـي ذلـك التدابيـر الدبلوماسـية والعقوبـات الاقتصاديـة والعسـكرية المسـتهدفة أو أي عقوبـات أخـرى.[15]

3. تبعات انتهاك القواعد الآمرة على المؤسسات الأكاديمية

تترتـب علـى الـرأي الاستشـاري لمحكمـة العـدل الدوليـة بشـأن انتهـاكات إسـرائيل للقواعـد الآمـرة فـي القانـون الدولـي عواقـب علـى الجامعـات أيضـاً. تعتبـر الجامعـات منظمـات اجتماعيـة تتحمـل مسـؤولية التعليـم والتثقيـف، ويجـب عليهـا تجنـب أو التوقـف عـن تقديـم الدعـم والمسـاعدة فـي ارتـكاب الانتهـاكات الجسـيمة للقواعـد الآمـرة الناجمـة عـن الوجـود غيـر القانونـي لإسـرائيل فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة. علـى الجامعـات أن تتخـذ إجـراءات كذلـك حيال الجهـات الأخـرى التـي تقـدم هـذا النـوع مـن الدعـم والمسـاعدة.

تُعتبـر الجامعـات الإسـرائيلية مؤسسـات متجـذرة فـي النظـام السياسـي الإسـرائيلي ذو الطبيعـة الإقصائيـة. كمـا تسـتفيد هـذه الجامعـات مـن الاحـتلال.[16] كمـا تضـع هـذه الجامعـات خبراتهـا فـي خدمـة الخطـوات الّتـي تقـوم بهـا الحكومـة مـن أجـل اسـتمرار

[15] International Court of Justice, "Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory," 275-279.

[16] يُنظَر:
Maya Wind, *Towers of Ivory and Steel: How Israeli Universities Deny Palestinian Freedom* (New York: Verso, 2024), 13-15.
إضافـة إلـى الأمثلـة الـواردة فـي الكتـاب، تنشـر الجامعـات فـي إسـرائيل أيضـاً تعاونهـا مـع الجيـش علـى مواقعهـا الإلكترونيـة أو وسـائل التواصـل الاجتماعـي التابعـة لهـا.

الاحتلال وتوسيع نطاقه، وفي خدمة قوات الجيش الإسرائيلي.[17] إن التعاون المؤسسي مع الجامعات الإسرائيلية يشكل بصورة أولية (*prima facie*) مساعدة ودعماً للحفاظ على وضع ينتهك القواعد الآمرة في القانون الدولي. وبالفعل، أصبح من المستحيل ضمان عدم مساهمة التعاون المؤسسي في انتهاك القواعد الآمرة في القانون الدولي. لذلك، حتى يتم وضع حد لهذه الانتهاكات للقانون الدولي، يتحتم على الجامعات ممارسة العناية الواجبة، واتباع مبدأ الاحتراز (Precautionary Principle) عند تقييم علاقات التعاون الّتي تنخرط فيها.

يمكن المجادلة أيضاً بأن الجامعات، في مجال القانون الدولي

---

[17] مثل جامعة بار إيلان، يُنظَر:
Bar-Ilan Celebrates Israel's 75th: *Fulfilling the Dream*, President's Report 2023 (Tel Aviv: Bar-Ilan University, 2023),12, https://www.digipage.co.il/projects/2023/biu/president/4/ (accessed 5 February 2026); *Hayadan*, "The robots will patrol instead of the soldiers," Hayadan (8 June 2008), https://hayadan.com/robot-patrol-0806085 (accessed 5 February 2026);
وعلى سبيل المثال أيضاً، فإن جامعة تل أبيب تضم معهداً بحثياً مشتركاً مع الجيش الإسرائيلي، يُعرف باسم مركز إلروم (the Elrom Center)، يُنظَر:
American Friends of Tel Aviv University, "TAU and Israeli Air Force launch air and space power center," *American Friends of Tel Aviv University* (20 January 2022), https://www.aftau.org/news_item/tau-and-israeli-air-force-launch-air-and-space-power-center (accessed 14 February 2026).
الجامعة ذاتها تحتضن أيضاً معهد دراسات الأمن القومي (INSS) الذي طور ما يُعرف بـ «عقيدة الضاحية»، وهي الفكرة القائلة بأن على الجيش الإسرائيلي أن يتصرف «بقوة غير متناسبة مع أفعال العدو والتهديد الذي يمثله». يُنظر:
Gabi Siboni, "Disproportionate Force: Israel's Concept of Response in Light of the Second Lebanon War," *the Institute for National Security Studies*, (2 October 2008), no. 74, https://shorturl.at/W64PP (accessed 5 February 2026).

العام، يمكن اعتبارها جزءاً من أجهزة الدولة،[18] بحيث تتحمّل الدولة المسؤولية الدولية عن الأفعال التي تصدر عن الجامعات. ولا ينتقص هذا التحليل من استقلال الجامعات ولا من الحرية الأكاديمية للأفراد؛ إذ تظل هذه المبادئ مصونة ومحفوظة. غير أن ذلك لا يعفي الجامعات من التزامها باحترام قواعد القانون الدولي، لا سيّما القواعد الأعلى مرتبة (أي القواعد الآمرة).

أمّا حالة الجامعات الخاصة، فهي مختلفة. ففي هذا السياق، ثمة إجماع متزايد على أن الكيانات الخاصة، مثل الشركات، تتحمّل واجبات تتمثّل في احترام حقوق الإنسان. وقد جرى تفصيل هذه الواجبات بصورة واضحة في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (المعروفة أيضاً بمبادئ روجي).[19] وينبغي تطبيق هذه المبادئ على نحو مماثل على الجامعات الخاصة. وبناءً عليه، تلتزم هذه الجامعات باحترام حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن القواعد الآمرة في القانون الدولي.

4. ما العمل حيال اتفاقات التعاون؟

قد يتخذ التعاون بين الجامعات الإسرائيلية وغيرها أشكالاً متعددة. ويمكن تصنيفه إلى فئتين: اتفاقات التعاون العامة (مثل اتفاقات التنقل) واتفاقات التعاون البحثي.

[18] Eva Brems, Laurens Lavrysen and Liselot Verdonck, "Universities as Human Rights Actors," *Journal of Human Rights* Practice 11, no. 1 (2019), 232.

يرى البعض أن الجامعات الحكومية تتمتع بوضع الجهات الفاعلة العامة التي تقدم التعليم العالي مع عنصر المنفعة العامة. وهذا ما يدمجها في القطاع العام الأوسع، ويجعلها «ملزمة من حيث المبدأ بالالتزامات القانونية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان». ينظر: Ibid., 238.

[19] United Nations Human Rights Council, "Human Rights Council, Human Rights and Transnational Corporations and Other Business Enterprises, A/HRC/RES/17/4," *United Nations* (6 July 2011), https://docs.un.org/en/A/HRC/res/17/4 (accessed 5 February 2026).

4. 1. اتفاقات التعاون العامة واتفاقات التنقل

يتعلق النوع الأول بالتعاون الفضفاض، الذي قد يكون على شكل اتفاقات أو مذكرات تفاهم. تعبر هذه الاتفاقات عن نوايا التعاون، وتهدف في المقام الأول إلى تشجيع وتسهيل التبادل بين الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية. وفي بعض الأحيان، تتضمن تمويلاً من الاتحاد الأوروبي، على شكل منح للطلاب للدراسة لمدة فصل دراسي في جامعة أخرى.[20] ويمكن للجامعات الإسرائيلية، تحت شروط معينة، الاستفادة من هذا التمويل أيضاً.[21]

في الغالب، لا تكون هذه الاتفاقات مقترنة بتمويل مالي، كما تعكس التزاماً محدوداً من جانب الجامعات، ويمكن عادةً إنهاؤها بمجرد توجيه إشعار بذلك. وفي هذا الصدد، نوصي بإنهاء هذه الاتفاقات بالفعل. إذ إن العديد منها، في المرحلة الراهنة، غير قابل للتنفيذ على أي حال، وذلك نتيجة التحذيرات الصادرة عن السفارات بعدم السفر إلى إسرائيل،[22] فضلاً

[20] ينظر على سبيل المثال، في إطار برنامج «Erasmus+»:
The European Commission, "Erasmus+ Programmagids," *European Commission* (28 November 2023), https://shorturl.at/DCt08 (accessed 5 February 2026).

[21] Ibid., 39.

[22] ينظر على سبيل المثال السفارة البلجيكية ووزارة الخارجية الهولندية (على التوالي):
Federal Public Service Foreign Affairs, Travelling in Israel," *Embassy of Belgium in Israel* (12 November 2025), https://israel.diplomatie.belgium.be/en/travelling-israel (accessed 5 February 2026); The Netherlands Ministry of Foreign Affairs, "Travel advice Israel," *NetherlandsWorldwide* (16 January 2026), https://www.nederlandwereldwijd.nl/reisadvies/israel (accessed 5 February 2026).

عن انخراط عدد كبير من الشباب الإسرائيليين في الخدمة ضمن قوات الاحتياط.[23] وعليه، يُعدّ هذا التوقيت مناسباً لإنهاء هذه الاتفاقات. وفي بعض الحالات، قد يشترط الاتفاق تقديم مبررات للإنهاء. وفي هذه الحالة، يمكن الإحالة إلى الحجج المستندة إلى قواعد القانون الدولي التي جرى عرضها أعلاه. وغالباً لا تكون هناك حاجة إلى تقديم تبرير، غير أنه يتعين على الأطراف احترام الإطار الزمني المدرج في الاتفاق.

4. 2. التعاون البحثي

يتعلّق النمط الثاني من اتفاقات التعاون بالتعاون البحثي. ففي هذا الإطار، تستفيد إسرائيل من المشاركة في ما يُعرف ببرامج إطار البحث والابتكار التابعة للاتحاد الأوروبي،[24] ما يتيح للمؤسسات الإسرائيلية، بما في ذلك الجامعات وغيرها من الجهات، المشاركة بوصفهم مستفيدين ضمن اتحادات بحثية ممولة من الاتحاد الأوروبي. وتستند أسس هذه المشاركة إلى اتفاقية الشراكة المبرمة عام 1995 بين

[23] Gavriel Fiske, "Released IDF reservists head back to school, but not everything is a matter of course," *TheTimes of Israel* (6 February 2024), https://shorturl.at/0l18a (accessed 5 February 2026).

يوضح أن من بين 360 ألف جندي احتياطي تم استدعاؤهم للخدمة، كان 100 ألف منهم طلاباً في إحدى الجامعات الكبرى في إسرائيل، وهو ما يمثل 30% من إجمالي عدد الطلبة.

[24] European Union, "Agreement between the European Union, of the one part, and Israel, of the other part, on the participation of Israel in the Union programme Horizon Europe – the Framework Programme for Research and Innovation: C/2021/8659," *Official Journal* 65, no. L 95 (2022): 143.

الاتحـاد الأوروبـي ودولـه الأعضـاء مـن جهـة، وإسـرائيل مـن جهـة أخـرى.[25]

وبعـد نجـاح هـذه الاتحـادات فـي الحصـول علـى التمويـل، يترتّـب عـادة إبـرام نوعيـن مـن الاتفاقـات. يتمثّـل النـوع الأول فـي اتفـاق المنحـة، المبـرم بيـن المفوضيـة الأوروبيـة - بوصفهـا الجهـة الممولة - وجميـع المؤسسـات المشـاركة. أمّـا النـوع الثانـي فهـو اتفـاق الاتحـاد (Consortium Agreement)، الـذي يُبـرم بيـن المؤسسـات الشـريكة ويُنظّـم توزيـع المهـام والمسـؤوليات فيمـا بينهـا، مـن دون أن يكـون الاتحـاد الأوروبـي طرفـاً فيـه. وتوجـد نمـاذج قياسـية معتمـدة لـكلا النوعيـن مـن الاتفاقـات.

4. 2. 1. النموذج العام لاتفاقية المنح

ينـص النمـوذج العـام لاتفاقـات المنـح[26] علـى وجوب التزام شـركاء

---

[25] European Union, "Euro-Mediterranean Agreement: establishing an Association between the European Communities and their Member States, of the one part, and the State of Israel, of the other part," *Official Journal*, no. L147, (2000): 3.

هذا هو الأساس الذي يمكن للجامعات الإسرائيلية أن تشارك بموجبه في:
European Union, "establishing Horizon Europe – the Framework Programme for Research and Innovation, laying down its rules for participation and dissemination, and repealing Regulations (EU) No 1290/2013 and (EU) No 1291/2013," *Official Journal*, no. L170, (2021).

[26] European Commission, "General Model Grant Agreement for the Horizon Europe Programme (Version I.2.)," *European Union* (1 April 2024), https://shorturl.at/Bxdb2 (accessed 7 February 2026).

يشـير هـذا النمـوذج إلـى برنامـج «Horizon Europe»، ولكنـه يُسـتخدم أحيانًـا لمشـاريع أخـرى يمولهـا الاتحـاد الأوروبـي. وهنـاك اتفاقيـة نموذجيـة أخـرى أكثـر عموميـة، ومشـابهة إلـى حـد كبيـر، ينظـر:
Version 1.0 of 12 January 2022, European Commission, "General Model Grant Agreement for the Horizon Europe Programme (Version I.0.)," *European Union* (12 January 2022), https://shorturl.at/NOOUV (accessed 7 February 2026).

المشروع بضمان احترام القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي، مثل احترام كرامة الإنسان، والحرية، والديمقراطية، والمساواة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات (المادة 14.2). وبناءً على ذلك، تعتبر أي مساعدة أو دعم لانتهاك حقوق الإنسان بمثابة خرق للاتفاقية. كما تنص هذه الاتفاقات صراحة على خضوعها للقانون الدولي، إلى جانب القانون البلجيكي، مع الإشارة إلى أن القانون الدولي يُعد جزءاً من القانون البلجيكي.[27]

كما يحدد الملحق 5 من النموذج العام لاتفاقات المنح ما يلي:

> لا يمكن منح تمويل، سواء داخل الاتحاد الأوروبي أو خارجه، للأنشطة المحظورة في جميع الدول الأعضاء.
>
> لا يمكن منح تمويل في دولة عضو لنشاط محظور في تلك الدولة.
>
> [...]
>
> يجب على المستفيدين ضمان أن الأنشطة المتعلقة بالفعل تركز حصريًا على التطبيقات المدنية.

[27] Belgian Court of Cassation, judgment of 25 January 1906, *Pasicrisie belge* 2006 (3.ser), I, 95, 109.

ينظر:

Jan Wouters and Dries Van Eeckhoutte, "Doorwerking van internationaal recht in de Belgische rechtsorde: een overzicht van bronnen en instrumenten," in *Doorwerking van internationaal recht in de Belgische rechtsorde. Recente ontwikkelingen in een rechtstakoverschrijdend perspectief*, eds., Jan Wouters and Dries Van Eeckhoutte (Antwerp: Intersentia 2006), 3, 14-17.

يُعتبر هذا الملحق ذا أهمية كبيرة في تفسير اتفاقية المنحة، حيث يُعطى الأولوية على شروط الاتفاقية (المادة 37).

في حال خرق المستفيد لأي من هذه الالتزامات، يحق للممول، وفقاً للمادة 18.2 والمادة 28، تقليل التمويل، أو تعليقه وفقاً للمادة 31.2، أو إنهاء المنحة كليًا أو جزئيًا بالنسبة لمستفيد واحد بموجب المادة 32.3. وتحدد المواد 28 و31.2 و32.3 الشروط والإجراءات الخاصة بهذه التخفيضات والتعليق والإلغاء على التوالي. ويشير الملحق 5 بشكل خاص إلى إمكانية تخفيض المنحة في حال خرق الالتزامات المتعلقة بالأخلاقيات والقيم، من دون الإشارة صراحةً إلى التعليق. ومع ذلك، تتناول المادة 31.2 التعليق، وتتناول المادة 32.3 الإنهاء من قبل الممول في حال حدوث خرق جسيم للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، بما في ذلك الخروقات الأخلاقية وسوء السلوك المهني الجسيم. على الرغم من أن هذه الأحكام لا تشير صراحةً إلى الانتهاكات المتعلقة بالقانون البلجيكي أو القانون الدولي، يفترض أن تشمل هذه الانتهاكات، نظراً لأن الاتفاقية تخضع للقانون البلجيكي، ولا يمكن السماح بانتهاك القواعد الآمرة في القانون الدولي.

يجوز لمنسق المشروع طلب تعليق أو تعديل من الممول في حال وجود ظروف استثنائية تجعل تنفيذ المشروع مستحيلاً أو صعباً بشكل مفرط، وفقاً للمادة 39. كما يحق لمنسق المشروع طلب إنهاء اتفاقية المنحة (المادة 32.1) أو إنهاء مشاركة مستفيد معيّن (المادة 32.2)، على أن يتم تقديم الأسباب في كل حالة، وفي الحالة الأخيرة يُتاح للمستفيد المعني إبداء رأيه. بعد ذلك، يجب تعديل اتفاقية المنحة بما يتوافق مع المهام والمسؤوليات الجديدة وكذلك المدفوعات المقررة.

4. 2. 2. نموذج اتفاقية الاتحاد البحثي

لا يتضمن نموذج اتفاق الاتحاد البحثي[28] (وهو النموذج الأكثر استخداماً) الالتزامات نفسها المنصوص عليها في الملحق 5 من نموذج اتفاق المنحة، لكنه ينص على أن «يُلزم كل طرف بـ[...] أداء والوفاء، بشكل عاجل وفي الوقت المحدد، بجميع التزاماته بموجب اتفاقية المنحة[...]» (المادة 4.1). وبذلك، يُدرج نموذج اتفاق الاتحاد البحثي الالتزامات المقررة في اتفاقية المنحة بين الشركاء. كما ينص نموذج اتفاق الاتحاد البحثي على أن الجمعية العامة مسؤولة عن تحديد أي خرق للالتزامات من قبل الشركاء (المادة 6.3.7). وتتألف الجمعية العامة من ممثل عن كل شريك، ويرأسها المنسق (المادة 6.2).

بينما يسمح نموذج اتفاق المنحة للأطراف بإنهاء العقد أو إنهاء مشاركة مستفيد كما ذُكر أعلاه، يحدد نموذج اتفاق الاتحاد البحثي إجراءات اتخاذ القرار داخل الاتحاد (المادة 6). وتعد الجمعية العامة، التي يمثل فيها كل شريك، الهيئة المسؤولة عن اتخاذ القرار (المادتان 6.1 و6.2)، ويعمل المنسق كوسيط بين الشركاء والممول (المادة 6.4.1).

وعليه، يجب على الجمعية العامة مناقشة المسائل المتعلقة باستمرار مشاركة الشركاء الإسرائيليين وأداء البحث بحسن نية، وبما يتوافق مع القانون البلجيكي، وقوانين الاتحاد الأوروبي، والقانون الدولي. بعد ذلك، يمكن للمنسق طلب تعليق أو تعديل نموذج اتفاق الاتحاد البحثي وفقاً للإجراءات المنصوص عليها أعلاه في الفرع السابق.

[28] DESCA, "*DESCA Model Consortium Agreement for Horizon Europe* Version 2.0," DESCA (February 2024), https://www.desca-agreement.eu/desca-model-consortium-agreement/ (accessed 6 February 2026).

4. 3. المحاولات والصعوبات

لا تُعتبر هذه الاتفاقيات قيوداً صارمة، إذ تتضمن آليات متعددة تسمح بالتكيف في حال حدوث تغييرات غير متوقعة في السياق. ففي بعض الحالات، قد ينتقل خبير إلى مؤسسة أخرى، ما يجعل تعديل الاتفاقية ممكناً. وفي حالات أخرى، قد تتباعد وجهات النظر بين الأشخاص، فيصبح بإمكان أحد الشركاء مغادرة الاتحاد البحثي.

في الوقت الراهن، يبدو أن الجامعات تتصرف بتردد، حيث تراقب بعضها البعض لمعرفة من سيتخذ المبادرة، إذ لا ترغب أي جامعة في الانسحاب من اتحادات البحث العلمي بمفردها، خشية فقدان فرصة المشاركة في أبحاث مثيرة. وقد وجّه المجلس الفلمنكي للجامعات (VLIR) رسالة إلى المفوضة الأوروبية السابقة للابتكار والبحث والثقافة والتعليم، إليانا إيفانوفا، بتاريخ 30 أيار/ مايو 2024، طالب فيها بتقديم توصيات واضحة وتعليمات حول كيفية المضي قدماً في مشاريع «أفق أوروبا» (Horizon Europe) التي يشارك فيها شركاء إسرائيليون.[29] كما طلب المجلس إرشادات بشأن كيفية تقييم مدى احترام المعايير الأخلاقية المنصوص عليها في المادة 14 من نموذج اتفاق المنحة، مع الإشارة إلى التصريحات الأخيرة الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

[29] هذه الرسالة متاحة للعموم، وقد حصلنا عليها من VLIR. ونشر موقع Science|Business خبراً حولها، ينظر:
Florin Zubaşcu, "Commission under pressure to give guidance on R&D collaboration with Israel," *Science|Business* (6 June 2024), https://shorturl.at/YbWzK (accessed 6 February 2026).

ردت إيفانوفا، في 20 حزيران/يونيو 2024.[30] حيث أشارت إلى الالتزامات الدولية التي تبناها الاتحاد الأوروبي تجاه إسرائيل. إلا أن الرد تضمن حججاً غير دقيقة من الناحية القانونية، إذ لا يجوز للاتفاقيات الدولية انتهاك القواعد الآمرة في القانون الدولي.[31] وأوضحت المفوضة السابقة أن الممول الأوروبي ملزم بالاستجابة لطلبات إنهاء الاتفاقية أو إنهاء مشاركة مستفيد، لكنه سيقوم بالتحقق بشكل فردي من مدى مشروعية الطلب، وكذلك من أثره على المشروع.

وأضافت إيفانوفا أن إنهاء المشاركة على أساس الجنسية فقط يشكل تمييزاً، وهو ما يحظره اتفاق الشراكة.[32] غير أن هذا التصريح يخلط بين مفاهيم قانونية مختلفة. فمن الطبيعي ألا يتم الإنهاء بسبب الجنسية وحدها، فالمطلوب ليس مقاطعة شاملة، بل إنهاء الدعم للمؤسسات التي يثبت تورطها بشكل موثوق في انتهاك القواعد الآمرة في القانون الدولي. ولا يهدف

[30] أتاح لنا مركز VLIR هذه الرسالة أيضاً. وأرسلت إيفانوفا رداً مماثلاً إلى منظمة «أكاديميون من أجل احترام القانون الدولي في فلسطين» (AURDIP) في 16 سبتمبر/أيلول 2024؛ وقد نشر موقع Science|Business تقريراً عن تصريحاتها، ينظر:
Florin Zubaşcu, "Kicking Israeli researchers off Horizon projects could 'amount to discrimination', says EU Commissioner," *Science|Business* (27 June 2024), https://shorturl.at/GHr6z (accessed 6 February 2026).

[31] International Law Commission, "Draft Conclusions on Identification and Legal Consequences of Peremptory Norms of General International Law (jus cogens)," *United Nations* (2022), https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/draft_articles/1_14_2022.pdf (accessed 6 February 2026).

[32] كررت المفوضة الجديدة إيكاترينا سباسوفا غيتشيفا-زاهاريفا، هذا التصريح خلال جولة استجوابها قبل تثبيتها كمفوضة، ينظر:
European Parliament, "Ekaterina Spasova Gecheva-Zaharieva – Commissioner-Designate," *European Parliament* (6-9 June 2024), https://elections.europa.eu/european-commission/en/zaharieva/ (accessed 6 February 2026).

هـذا الإجـراء إلـى اسـتهداف الباحثيـن الأفـراد بغـض النظـر عـن جنسـيتهم، بـل يركـز علـى المؤسسـات فـي الـدول التـي لا تلتـزم بالتزاماتهـا القانونيـة وفقًـا للقواعـد الآمـرة فـي القانـون الدولـي.

قـد يتأثـر الباحثـون مـن جميـع الجنسـيات المرتبطـون بمؤسسـات إسـرائيلية بتوقـف التمويـل. ومـع ذلـك، سـيظل هـؤلاء الباحثـون قادريـن علـى التعـاون مـع أكاديمييـن فـي دول أخـرى، علـى سـبيل المثـال مـن خلال العمـل المشـترك علـى المنشـورات البحثيـة. بيـد أن تدفـق التمويـل إلـى المؤسسـات الإسـرائيلية سـيتوقف،[33] انطلاقـاً مـن الحـرص علـى عـدم اسـتخدام هـذه الأمـوال فـي دعـم الاحـتلال غيـر القانونـي أو الإسـهام فـي ارتـكاب انتهـاكات للقانـون الدولـي الإنسـاني. ولـن يشـمل هـذا الإجـراء الباحثيـن الإسـرائيليين المرتبطيـن بمؤسسـات خـارج إسـرائيل. علاوة علـى ذلـك، إذا طلـب الباحثـون تمـويلاً لأبحـاث تهـدف تحديـداً إلـى وقـف انتهـاكات القانـون الدولـي، فيجـب توفيـر هـذا التمويـل لهـم. وتُعـد هـذه التدابيـر ضروريـة لضمـان احتـرام القواعـد الآمـرة فـي القانـون الدولـي، التـي تمثـل أسـمى مبادئـه.

خلاصة

فـي هـذه الورقـة، المسـتندة إلـى موجـز قانونـي، يُبيـن المؤلفـون أولاً الانتهـاك المنهجـي والمسـتمر للقانـون الدولـي مـن جانـب إسـرائيل. هـذه الانتهـاكات خطيـرة، وتتعلـق بالقواعـد الآمـرة للقانـون الدولـي،

[33] Mirko D Garasic and Shay Keinan, "Boycotting Israeli Academia: Is Its Implementation Anti-Semitic?," *International Journal of Discrimination and the Law* 15, no. 3 (2015): 189.

يـرى البعـض صعوبـة التمييـز بيـن الأكاديمييـن الأفـراد والمؤسسـات. ومـع ذلـك، نـرى أن هـذا التمييـز ممكـن إذا مـا انصـب التركيـز علـى نقـل المـوارد الماليـة والتعـاون المؤسسـي فـي شـكل اتفاقيـات تعـاون (أو مذكـرات تفاهـم) أو اتحـادات بحثيـة.

فضلاً عن القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وقد أكدت محكمة العدل الدولية في مناسبات عديدة وجود هذه الانتهاكات واستمرارها. تتحمل الجامعات الإسرائيلية، من خلال ارتباطاتها الوثيقة بالدولة الإسرائيلية وقواتها المسلحة وتقديم المشورة لها، مسؤولية معقولة عن التواطؤ في هذه الانتهاكات. ولا يجوز للجامعات في الدول الأخرى تجاهل هذه الوقائع الواضحة. ونظراً لأن التعاون يحمل خطراً كبيراً من التواطؤ في انتهاكات القواعد الآمرة للقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ينبغي على الجامعات في الدول الأخرى الامتناع عن التعاون مع الجامعات الإسرائيلية.

يمكن الاستناد إلى مبدأ الاحتراز للامتناع عن إبرام اتفاقيات تعاون جديدة مع الجامعات الإسرائيلية. كما يمكن في اتحادات البحث العلمي مناقشة استمرار مشاركة الشركاء الإسرائيليين ضمن جدول الأعمال. وهناك مسارات قانونية لاستبعاد الشريك الإسرائيلي أو الانسحاب من الاتحاد، شريطة تقديم أسباب كافية، ويمكن أن تشمل هذه الأسباب الضرورة القانونية لاحترام القانون الدولي.

وفي استثناء وحيد، يمكن للجامعات إقامة شكل موثوق من التعاون بين الجامعات، يتم التفاوض عليه بعناية، ويهدف حصرياً إلى وضع حد للانتهاكات الجسيمة من قبل إسرائيل للالتزامات الناشئة عن القواعد الآمرة في القانون الدولي العام، كما أُقر في الرأي الاستشاري الأخير لمحكمة العدل الدولية.

المصادر

American Friends of Tel Aviv University. 2022. "TAU and Israeli Air Force Launch Air and Space Power Center." *American Friends of Tel Aviv University*. 20 January. https://www.aftau.org/news_item/tau-and-israeli-air-force-launch-air-and-space-power-center. Accessed 14 February 2026.

Bar-Ilan University. 2023. *President's Report 2023: Bar-Ilan Celebrates Fulfilling the Dream*. Annual report. Israel: Bar-Ilan University. https://www.digipage.co.il/projects/2023/biu/president/4/.

Brems, Eva, Laurens Lavrysen, and Liselot Verdonck. 2009. "Universities as Human Rights Actors." *Journal of Human Rights Practice* 11 (1): 229–232.

DESCA. 2024. "DESCA Model Consortium Agreement for Horizon Europe, Version 2.0." https://www.desca-agreement.eu/desca-model-consortium-agreement/. Accessed 6 February 2026.

European Commission. 2022. "General Model Grant Agreement for the Horizon Europe Programme (Version 1.0)." European Union. 12 January. https://shorturl.at/NOOUV. Accessed 7 February 2026.

European Commission. n.d. "General Model Grant Agreement for the Horizon Europe Programme (Version 1.2)." European Union. 1 April. https://shorturl.at/Bxdb2. Accessed 7 February 2026.

European Parliament. 2024. "Ekaterina Spasova Gecheva-Zaharieva – Commissioner-Designate." European Parliament. https://elections.europa.eu/european-commission/en/zaharieva/. Accessed 6 February 2026.

European Union. 2000. "Euro-Mediterranean Agreement Establishing an Association between the European Communities and Their Member States, of the One Part, and the State of Israel, of the Other Part." *Official Journal* (L147): 3.

European Union. 2021. "Establishing Horizon Europe – The Framework Programme for Research and Innovation." *Official Journal* (L170).

European Union. 2022. "Agreement between the European Union and Israel on Participation in Horizon Europe." *Official Journal* 65 (L95): 143.

Federal Public Service Foreign Affairs. 2025. "Travelling in Israel." Embassy of Belgium in Israel. 12 November. https://israel.diplomatie.belgium.be/en/travelling-israel. Accessed 5 February 2026.

Fiske, Gavriel. 2024. "Released IDF Reservists Head Back to School, but Not Everything Is a Matter of Course." *The Times of Israel*. 6 February. https://url-shortener.me/BLUY. Accessed 5 February 2026.

Garasic, Mirko D., and Shay Keinan. 2015. "Boycotting Israeli Academia: Is Its Implementation Anti-Semitic?" *International Journal of Discrimination and the Law* 15 (3): 189–204.

Hayadan. 2008. "The Robots Will Patrol Instead of the Soldiers." Hayadan. 8 June. https://hayadan.com/robot-patrol-0806085. Accessed 5 February 2026.

International Court of Justice. 2004. "Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory." International Court of Justice. https://www.icj-cij.org/case/131. Accessed 5 February 2026.

International Court of Justice. 2024. "Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel) – Provisional Measures." International Court of Justice. 24 May. https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240524-ord-01-00-en.pdf. Accessed 5 February 2026.

International Court of Justice. 2024. "Legal Consequences Arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem." International Court of Justice. 19 July. https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/186/186-20240719-adv-01-00-en.pdf. Accessed 5 February 2026.

International Criminal Court. 2024. "Situation in the State of Palestine: ICC Pre-Trial Chamber I Rejects Israel's Challenges and Issues Arrest Warrants." International Criminal Court. 21 November. https://www.icc-cpi.int/news/situation-state-palestine-icc-pre-trial-chamber-i-rejects-state-israels-challenges. Accessed 5 February 2026.

International Law Commission. 2022. "Draft Conclusions on Peremptory Norms of General International Law (Jus Cogens)." United Nations. https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/draft_articles/1_14_2022.pdf. Accessed 6 February 2026.

Jamaluddine, Zeina, Hanan Abukmail, Sarah Aly, Oona M. R. Campbell, and Francesco Checchi. 2024. "Traumatic Injury Mortality in the Gaza Strip." *The Lancet* 405 (10477): 469–477.

Khatib, Rasha, Martin McKee, and Salim Yusuf. 2024. "Counting the Dead in Gaza: Difficult but Essential." *The Lancet* 404 (10449): 237–238.

Ministry of Foreign Affairs (Netherlands). 2026. "Travel Advice: Israel." Netherlands Worldwide. 16 January. https://www.nederlandwereldwijd.nl/reisadvies/israel. Accessed 5 February 2026.

Office of the High Commissioner for Human Rights. 2024. "UN Special Committee Finds Israel's Warfare Methods in Gaza Consistent with Genocide." 14 November. https://url-shortener.me/B52P. Accessed 5 February 2026.

Siboni, Gabi. 2008. "Disproportionate Force: Israel's Concept of Response in Light of the Second Lebanon War." Institute for National Security Studies. 2 October. https://shorturl.at/W64PP. Accessed 5 February 2026.

Türkelli, Gamze Erdem, Koen De Feyter, and Thalia Kruger. 2024. "Serious Breaches of Obligations Arising from Peremptory Norms of General International Law." University of Antwerp, Law and Development Research Group. 30 August. https://url-shortener.me/A8WB. Accessed 31 January 2026.

United Nations Human Rights Council. 2011. "Human Rights Council Resolution 17/4." United Nations. 6 July. https://docs.un.org/en/A/HRC/res/17/4. Accessed 5 February 2026.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. 2025. "Reported Impact Snapshot: Gaza Strip." 8 January. https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-8-january-2025. Accessed 5 February 2026.

Wind, Maya. 2024. *Towers of Ivory and Steel: How Israeli Universities Deny Palestinian Freedom*. New York: Verso.

Wouters, Jan, and Dries Van Eeckhoutte. 2006. "Doorwerking van Internationaal Recht in de Belgische Rechtsorde." In: *Doorwerking van Internationaal Recht in de Belgische Rechtsorde*. Antwerp: Intersentia.

Zubaşcu, Florin. 2024. “Commission under Pressure to Give Guidance on R&D Collaboration with Israel.” *Science|Business*. 6 June. https://shorturl.at/YbWzK. Accessed 6 February 2026.

Zubaşcu, Florin. 2024. “Kicking Israeli Researchers off Horizon Projects Could ‘Amount to Discrimination’, Says EU Commission.” *Science|Business*. 27 June. https://shorturl.at/GHr6z. Accessed 6 February 2026.

هذا الكتاب

عُقد مؤتمر مواطن التاسع والعشرين، نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2024، مستلهماً في عنوانه تعبير غرامشي «زمن الوحوش العملاقة»، وواضعاً أمام المشاركين فيه مهمة فحص متطلبات إعادة صوغ المشروع التحرري الفلسطيني في ظل التحولات العميقة التي يشهدها النظام العالمي، بتراجع النموذج النيوليبرالي، وتصاعد النزعات الفاشية والاستعمارية، وملامح أخرى لم تستقر بعد.

تعالج الأوراق التي يضمها هذا الكتاب موقع القضية الفلسطينية ضمن صراعات الهيمنة العالمية، وتعيد قراءة المشروع الصهيوني بوصفه جزءاً من بنية استعمارية دولية، كما تناقش حدود القانون الدولي وحقوق الإنسان، وإمكانات توظيفهما في النضال التحرري. وتتناول الأوراق أيضاً التحولات الداخلية في إسرائيل، وأشكال التضامن العالمي مع فلسطين، والحاجة إلى إعادة بناء استراتيجية فلسطينية تربط بين التحرر الوطني والنضالات العالمية ضد الهيمنة والاستعمار، بما يفتح أفقاً جديداً للتفكير في الحرية والعدالة والديمقراطية.

تهدف سلسلة «مداخلات وأوراق نقدية» إلى تفعيل وتعميق النقاش النقدي حول قضايا محورية تتعلق بالتحولات في فلسطين والعالم. وهي تعكس في الغالب ما يدور في المؤتمرات والندوات التي يعقدها المعهد بشكل مستمر.

ISBN 978-9950-408-27-2
9 789950 408272

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights